



مدخلو إلى

# اللامساواة الاقتصادية

إيمون باتلر

ترجمة: محمد مطيع





مدخل إلى اللامساواة الاقتصادية  
إيمون باتلر

ترجمة: محمد مطيع

The copyright permission from the IEA for the translation and  
publication of the book:

‘An Introduction to Economic Inequality’ by Eamonn Butler  
London: The Institute of Economic Affairs, 2022



## نبذة عن المؤلف

يشغل إيمون باتلر منصب مدير معهد آدم سميث، أحد مراكز الأبحاث السياسية الرائدة في العالم. تحصل على درجتين علميتين في الاقتصاد وعلم النفس، ودكتوراه في الفلسفة، ودكتوراه فخرية في الأدب. عمل بمجلس النواب الأمريكي بواشنطن خلال السبعينيات من القرن الماضي. درّس الفلسفة في كلية هيلزديل في ولاية ميتشيغان قبل أن يعود إلى المملكة المتحدة للمساهمة في تأسيس معهد آدم سميث. فاز سابقاً بميدالية الحرية التي تمنحها مؤسسة الحريات في فالي فورج (Valley Forge) وجائزة المملكة المتحدة الوطنية للاقتصاد الحر (UK National Free Enterprise Award). حصل فيلمه "أسرار ماجنا كارتا" على جائزة في مهرجان النشيد السينمائي the Anthem Film Festival. فاز كتابه المعنون "أسس لمجتمع حر" بجائزة فيشر.

له عديد من المؤلفات الأخرى بما في ذلك مقدمات عن خبراء في الاقتصاد ومفكرين رائدين كآدم سميث وميلتون فريدمان وفريدريك هايك ولدوفينغ فون ميزس. كما سبق ونشر مقدمات عن الليبرالية الكلاسيكية، وعن نظرية الخيار العام، والرأسمالية، والديمقراطية، والتجارة، والمدرسة النمساوية للاقتصاد، وكبار المفكرين الليبراليين، إضافة إلى كتاب (مختصر ثروة الأمم - The Condensed Wealth of Nations) وأفضل كتاب عن السوق. كما شارك أيضاً في تأليف كتاب "أربعون قرناً من ضوابط الأجور والأسعار"، فضلاً عن سلسلة من الكتب عن معدل الذكاء. زيادة عن ذلك، له إسهامات كثيرة في الإنتاج الإعلامي المقروء والمرئي والمسموع.

## شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى العديد من الأصدقاء لاقتراحاتهم ومساعدتهم بالمصادر، ولا سيما فيونا تاونسلي من معهد آدم سميث لعملها في البحث عن الحقائق والمراجع المستعملة في هذا الكتاب التمهيدي.

## ملخص

هيمنت قضية اللامساواة الاقتصادية على النقاش الاقتصادي والسياسي، وتزايد عدد الكتب والمقالات بخصوص هذا الموضوع. لا تعتبر المساواة عمومًا جيدة في حد ذاتها فحسب، بل لتقديمها لقيم أخرى مثل الصحة والثقة.

للهولة الأولى، تبدو الإحصاءات صادمة، حيث يكسب عدد قليل من الأثرياء معظم دخل العالم ويملكون معظم الثروة المادية والمالية في العالم. رُبطت اللامساواة بانخفاض متوسط العمر المتوقع وضعف التعليم والأمراض العقلية والسمنة وانعدام الاستقرار السياسي ومشاكل اجتماعية أخرى. يطالب النشطاء بفرض ضرائب على الثروة وتوسيع دولة الرفاه ورفع الحد الأدنى للأجور.

ومع ذلك، هناك أوجه قصور عميقة في هذا السرد.

على سبيل المثال، يصعب قياس اللامساواة. في حين تبدو مستويات الدخل قبل اقتطاع الضرائب غير متكافئة للغاية، فإن الضرائب ومزايا الرعاية الاجتماعية (بما في ذلك الوصول إلى التعليم والإسكان والرعاية الصحية) تقلل من التفاوتات الحقيقية في مستويات المعيشة بشكل كبير. لا يهتم الأفراد بالموارد المالية فقط من عملهم، بل هناك أيضاً تحفيز وفرح واستمتاع. تعتبر إحصائيات اللامساواة مضللة من نواحٍ أخرى.

عادة ما ترتفع أرباح الأفراد على مدار حياتهم، ويمكن لأصحاب الدخل المرتفع توفير المزيد من المدخرات. بأخذ كبار السن والشباب معاً، تشير الإحصائيات إلى وجود نسبة مرتفعة من اللامساواة، وبالطبع ستكون كذلك، حتى لو حصل كل فرد على نفس المبلغ على مدار حياته.

تمثل السياسات المبنية على السرد اللامساواتي أيضاً مشكلة أخرى.

على الرغم من التحدث عن "توزيع الدخل"، إلا أنه لا يوزع أحد في الواقع الدخل بطريقة واعية. يعتبر الدخل مجرد نتيجة لأفعال الأفراد الاقتصادية. كما أن نمط الثروة والدخل ليسا ذات تحصيل صفرى، لا تعني حقيقة أن يصبح فرد ما أكثر ثراءً

بالضرورة أن يصبح الآخرين أفقر. بدلاً من ذلك، أدى انتشار الأسواق والتجارة على مدى القرنين الماضيين إلى جعل العالم بأكمله أكثر ثراءً.

تعتبر سياسات إعادة التوزيع باسم المساواة متناقضة لأنها تتطلب منا معاملة الأفراد بشكل غير متساو. وتتجاهل حقيقة أن الوضع الاقتصادي للأفراد يعكس خياراتهم الخاصة. يختار البعض مزيدًا من الوقت العائلي أو الرضا الوظيفي أو الراحة والترفيه، على العمل بأجر أفضل. يقول منتقدو أجندة إعادة التوزيع إن السياسات مثل الضرائب المرتفعة والحد الأدنى للأجور ودولة الرفاه ستؤدي إلى خفض الحوافز وتشيط العمل والادخار والمشاريع والتقدم. ونظرًا لإدارة السياسيين لهذه البرامج، فلن يذهب الدعم إلى الفقراء ولكن للجاعات ذات النفوذ السياسي الأكبر.

تشير استطلاعات الرأي إلى كره الأفراد للظلم ولكنهم يصنفون أهدافاً أخرى أكثر أهمية بكثير من المساواة. يصرّفنا التركيز على اللامساواة عن المشكلة الحقيقية، وهي كيفية خلق الظروف الملائمة لتعزيز الرخاء للجميع؟



## الأشكال

- الشكل 1: منحى لورنز
- الشكل 2: سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، منذ سنة 1820 حتى سنة 2015.

## أ- النقاش الدائر حول اللامساواة

### الإجماع حول اللامساواة

أصبحت اللامساواة الاقتصادية محورية في كثير من النقاشات الأكاديمية والسياسية، مع تزايد عدد الكتب من الاقتصاديين والأكاديميين والباحثين الاجتماعيين بخصوص هذه الظاهرة. ومن بين العديد، كان هناك إدانة الخبير الاقتصادي ج. ك. غالبريث لمبالغات "المجتمع الأثري The Affluent Society" (نشر سنة 1958)؛ ولادعاء الفيلسوف جون راولز في كتابه "نظرية العدالة" (1971) أن اللامساواة غير عادلة وغير عقلانية. بالإضافة إلى كتاب The Spirit Level للباحثين كيت بيكيت وريتشارد ويلكينسون (2010)، مما يشير إلى ارتباط اللامساواة بمعظم المشاكل الاجتماعية؛ يرى جوزيف ستيجليتز، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في كتابه The Price of Inequality (نشر سنة 2013) أن اللامساواة تضعف المجتمع؛ وحجة توماس بيكيتي في كتاب رأس المال (2017) بأن الأغنياء سيصبحون أكثر ثراءً دائماً ما لم يتم فرض ضريبة ثروة عالمية عليهم. بدأ السياسيون الحملة، بتطبيق سياسات الحد الأدنى للأجور وزيادة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ومعدلات ضريبة الدخل الهامشية التي تقترب أحياناً من 100 في المائة، ومقترحات لفرض ضرائب على الثروة. يبدو أن هناك إجماعاً على شروء اللامساواة. ومع ذلك، لا تسمع الكثير من الاقتصاديين والفلاسفة والباحثين الاجتماعيين يشككون في هذه الادعاءات والتكلفة العالية الناتجة عن هذه السياسات.

### سردية اللامساواة

إحصائيات صادمة. للوهلة الأولى، تبدو الإحصائيات المتعلقة باللامساواة في الدخل صادمة. في أوروبا، يبلغ إجمالي الدخل لأعلى 10 في المائة من أصحاب الأجور 10 أضعاف ما يكسبه 50 في المائة الأدنى. في شرق آسيا وروسيا وأمريكا الشمالية، يزيد العدد عن 15 مرة. في أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق آسيا، يزيد عن 20

مرة؛ وفي إفريقيا والشرق الأوسط، يكسب أعلى 10 في المائة 30 مرة أكثر من 50 في المائة الأدنى.

تعتبر الإحصائيات الخاصة باللامساواة في الثروة أكثر وضوحًا. في أوروبا، يمتلك أغنى 10 في المائة أكثر من 60 في المائة من إجمالي الثروة. وفي أمريكا الشمالية وجنوب وجنوب شرق آسيا تبلغ النسبة 70 بالمائة تقريبًا. في روسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تزيد النسبة عن 70 بالمائة. باختصار، يبدو أن أغنى 10 في المائة في العالم يمتلكون 76 في المائة من ثروة العالم. ووفقًا للأمم المتحدة، يمتلك أغنى 1 في المائة 40 في المائة من هذه الثروة. وفقًا لمنظمة أوكسفام، يمتلك حوالي ألفي ملياردير أكثر مما يمتلك خمس مليارات أفقر الأفراد في العالم. ويبدو أن الأثرياء يزدادون ثراءً.

في البلدان المتقدمة، انخفضت حصة الدخل التي يكسبها أعلى 1 في المائة من الأفراد بشكل كبير بين عشرينيات وسبعينيات القرن الماضي. لكن على مدى العقود الخمسة اللاحقة، ارتفعت مرة أخرى، ضاعف أغنى 10 في المائة من الأمريكيين ثروتهم خمس مرات أكثر، في حين ازدادت ثروات الأغنى 1 في المائة بسبعة أضعاف. على الصعيد العالمي، يشير تقرير اللامساواة العالمي إلى أنه في حين نما متوسط الثروة بنحو 3 في المائة منذ سنة 1995، نمت ثروة أغنى أغنياء العالم مرتين أو ثلاثة أضعاف هذا المعدل. استحوذ أغنى 1 في المائة على ما يقرب من خمسي جميع الزيادات في الثروة منذ ذلك الحين، بينما حصل أفقر 50 في المائة في العالم فقط على 0.02 في المائة.

**المخاوف بشأن اللامساواة.** من المفهوم أن يُنظر إلى هذا الأمر على نطاق واسع باعتباره غير عادل. يمنح الميراث والتنشئة أبناء الأغنياء بداية متقدمة في الحياة، ويمكن لمن لديهم المال كسبه بسهولة أكبر والحفاظ على امتيازاتهم. يزعم بعض منتقدي اللامساواة استخدام الأثرياء لثرواتهم عمدًا لإبقاء أنفسهم أغنياء والآخرين فقراء، بضخ الأموال في الأحزاب السياسية لتأمين انتخاب المقربين الذين سيخفزون الضرائب عليهم مع الحد من الإنفاق على الرعاية الاجتماعية للآخرين. شهدت الأسر الفقيرة في

المجتمعات الصناعية نقل وظائفها إلى بلدان أخرى؛ لكن لدى الأغنياء المال الكافي لتجنب ذلك، ومراقبة استثماراتهم المالية ترتفع، دون أي ضرائب عادلة لإيقافهم.

يذهب مؤلفو The Spirit Level إلى أبعد من ذلك، حيث يزعمون ارتباط اللامساواة بانخفاض متوسط العمر المتوقع وضعف التعليم وقلة الثقة والمزيد من الأمراض العقلية والانتحار والسمنة والقتل وعدم الاستقرار السياسي. يقول صندوق المساواة في المملكة المتحدة The UK's Equality Trust، يمكن للمزيد من المساواة خفض معدلات القتل إلى النصف، ويمكن أن تنخفض الأمراض العقلية بمقدار الثلثين، والسمنة إلى النصف، والاعتقالات السجنية بنسبة 80 في المائة، والمواليد في سن المراهقة بنسبة 80 في المائة، ويمكن أن تزداد مستويات الثقة بنسبة 85 في المائة.

**الدعوة إلى إعادة التوزيع.** تعتبر المساواة جيدة بشكل واضح، فهي ليست فقط منصفة وعادلة أو جيدة في حد ذاتها، ولكنها شيء يساهم في تقديم قيم أخرى مثل الصحة والسلام والثقة وهي نابعة من القيم الإنسانية الأساسية المتمثلة في ولادة الأفراد متساوين ووجب تمتعهم بفرص متساوية وحصص متساوية مما ينتجون جميعًا. يقال إن ضرورة الإثبات تقع دائماً على عاتق أولئك الذين يوجهون التهم، قبل التخلي عن هذا النظام الصالح، يجب عليهم إظهار الفوائد التي يتوقعون اتباعها.

في غضون ذلك، فإن الافتراض هو أننا يجب أن نهدف إلى زيادة المساواة. لا يعتبر العمل الخيري كافيًا، لن تكفي سوى ثورة اجتماعية وضريبية، تتضمن ضرائب دخل تصاعدية، وضرائب على الثروة، ودولة رفاه أكبر، وتوفير أكثر مساواة للسلع الأساسية مثل الصحة، والإسكان، والتعليم، والحد الأدنى للأجور، وتقوية النقابات العمالية، ومكافحة قوانين وإجراءات التمييز لتوسيع فرص العمل، أو حتى ثورة أكبر.

وفقاً لبعض النشطاء، تعتبر مشكلة اللامساواة متأصلة في الرأسمالية نفسها وأن نظامًا اقتصاديًا مختلفًا تمامًا فقط الذي يمكنه إنهاءها.

## التشكيك في السردية

أصبحت سردية اللامساواة هذه مألوفة جدًا في عصرنا الحالي وتعتبر على نطاق واسع أمرًا مفروغًا منه لدرجة أصبح من غير الضروري تحديد معالمها بشكل أكبر. بدلاً من ذلك، سيسعى هذا الكتاب إلى وضع هذه السردية في إطارها الصحيح، واختبار ادعاءاتها، من خلال التركيز على الانتقادات التي وجهت إليها، تلك الانتقادات المهمة وواسعة الانتشار، والتي تكافح من أجل الحصول على نفس القدر من الاهتمام.

**مشاكل في القياس.** على سبيل المثال، يشير منتقدو هذا السرد إلى صعوبة قياس اللامساواة في الدخل. لا يعتبر المال كل شيء، يحصل الأفراد أيضًا على "دخل نفسي" من وظائف مرضية ومحفزة وممتعة؛ لكن هذا أمر لا يمكن قياسه. بالإضافة إلى ذلك، في حين أن الأجور قبل اقتطاع الضرائب تبدو غير متكافئة للغاية، إلا أنها أقل بكثير بعد خصم الضرائب. وتذهب الإعانات الحكومية، مثل الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، بشكل أساسي إلى الفقراء. وبذلك فنحن في نهاية الأمر أكثر مساواة.

أيضاً، عادة ما ترتفع أرباح الأفراد مع مرور الزمن (وترتفع الثروة بشكل أكبر، حيث يمكن لكبار السن ذوي الدخل المرتفع ادخار المزيد)، لذا فإن الإحصائيات تبالغ في وصف اللامساواة من خلال مقارنة الأفراد في مراحل مختلفة من الحياة.

لا تدخل الكثير من الثروات، مثل تلك التي تمتلكها الحكومات أو الشركات في الحسابات، مما يترك لنا انطباعًا خاطئًا بسيطرة عدد قليل من الأفراد الأغنياء على معظم الثروة. علاوة على ذلك، تعتبر الثروة متقلبة، حيث ترتفع أو تنخفض أسعار أصول الأفراد (مثل الأسهم أو السندات أو الممتلكات أو السيارات). في الواقع، إذا حدث انهيار مالي وانخفضت ثروة الجميع، لكن انخفضت أصول الأثرياء أكثر، سترداد المساواة، لكن سيكون الجميع أسوأ حالاً، هل هذا ما نريده حقاً؟

**اللامساواة في المعاملة.** يعتبر النقاد المصطلحات مثل "المساواة" و "توزيع الدخل" كمصطلحات مشحونة، نتحدث في الحقيقة عن الاختلافات في النتائج. يحدث هذا لأسباب وجيهة وسيئة، لكن لا أحد "يوزعها" بوعي. يعتبر إعادة التوزيع باسم

المساواة تناقضاً لأنه يتطلب منا معاملة الأفراد بشكل غير متساو، أي الأخذ من البعض، والإعطاء للآخرين. علاوة على ذلك، يختلف الأفراد في أمور أخرى لا حصر لها، مثل الخلفية العائلية أو القدرات الطبيعية مثل القوة أو الجمال، وكلها أمور تؤثر في قدرتهم على الكسب ولكن من المستحيل قياسها. تعتمد ثروات الأفراد أيضاً على اختياراتهم الخاصة، يؤدي تعويض الأفراد عن الخيارات السيئة ببساطة إلى تشجيعهم على اتخاذ المزيد من الخيارات السيئة.

**مشكل السياسات العامة.** تقلل السياسات المقترحة للحد من اللامساواة، مثل الضرائب التصاعدية والإعانات الحكومية من الحوافز وتثبط العمل والادخار والمشاريع والابتكار والتقدم والازدهار. لن تذهب عائلاتهم للفقراء ولكن سيتم توزيعها وفقاً للتأثير السياسي التي تحظى به بعض الجماعات. على أي حال، لا تعتبر البرامج الحكومية عادةً تمامًا، على سبيل المثال، بالكاد يكون توفير التعليم "متساوياً" إذا لم يكن لديك أطفال للاستفادة منه. ويحتاج السياسيون والمسؤولين لتطبيق إعادة التوزيع هذه إلى سلطات واسعة التي قد يمكن إساءة استخدامها.

**مخاوف أخرى.** تشير استطلاعات الرأي إلى اعتراض الأفراد على الظلم، لكنهم يصفون قضايا أخرى باعتبارها أكثر أهمية من اللامساواة. يريد معظمهم ببساطة العمل الجاد والمضي قدماً، وليس العيش في مجتمع متساوٍ. في الواقع، يخاطر الأفراد بحياتهم للهجرة إلى بلدان أخرى سعياً وراء الحرية والثروة، وليس سعياً للمساواة.

بدلاً من السعي لتحقيق مساواة مستحيلة في الثروة، يجب التركيز على خلق الثروة. يدافعون عن الحقوق القانونية والسياسية المتساوية، ولكن بخلاف ذلك يزيلون الحواجز التي تحول دون تحسين الذات لدى الناس ومعاملتهم كأفراد أحرار مختلفين. قد ينتج عن هذا اختلافات كبيرة في الدخل والثروة، ولكن إذا كان هذا يجد من الفقر ويجعل الجميع أفضل حالاً، فمن قد يعترض على ذلك؟

## 2- التعاريف والإجراءات والتفسيرات

### المعنى والتداعيات

تشير الرواية الشائعة إلى أن المزيد من المساواة في الثروة والدخل أمر جيد، وأن الأثرياء فقط هم من قد يعارضون ذلك، وأن هناك حاجة إلى إجراءات حكومية لإحداث التغيير، وأنه نظرًا لتأثير المساواة على كل شيء، يجب أن تكون لها الأسبقية على الأهداف السياسية الأخرى. إلا أن الواقع ليس بهذه البساطة.

يفكر قلة من الأفراد في معنى وانعكاسات الروايات السائدة عن اللامساواة. كبداية، كما ذكرنا سابقًا، يعتبر البشر بطبيعتهم غير متساوين من نواح عديدة. يؤثر عمرهم وقوتهم وقدراتهم وموهبتهم وشخصيتهم جميعًا على إمكاناتهم في الكسب، وبما أننا لا نستطيع تحديد مقدار ذلك، لا يمكننا ببساطة قياس معظم هذه الخصائص الفردية، ناهيك عن مساواتها. يمكن أن يكون هذا هو السبب في تركيز سرديّة اللامساواة على الدخل والثروة، اللذان يُحتمل أن يكونا قابلين للقياس والتلاعب. ولكن حتى لو تمكنا من تحقيق المساواة بين ثروة وأجور الأفراد، فسيظلوا غير متساوين من نواحٍ أخرى عديدة.

وهل سيكون تحقيق المساواة أمرًا عادلاً ومنصفًا على أي حال؟ إذا جنى بعض الأفراد المزيد وامتلكوا المزيد من الثروة لاجتهادهم وعملهم الجاد واقتصادهم، بينما يكسب ويمتلك آخرون أقل لأنهم ليسوا كذلك، فهل يجب تجاهل هذه الاختلافات الأخلاقية ومحاولة جعلهم متساويين اقتصاديًا على أي حال؟ لن يشجع القيام بذلك على تحمل المسؤولية والتعقل.

**المصطلحات المشحونة.** لا ينجح النقاش في حل المشكل. يعتبر كل من مصطلح اللامساواة والمساواة مصطلحين مشحونين. لا تعني الكلمات الاختلاف والتشابه فحسب؛ بل تعني أيضًا أن التشابه جيد والاختلاف سيء. يدفع هذا الأفراد إلى تجاوز مجرد فهم الاختلافات البشرية والشروع في تغييرها، وهو أمر قد يكون أو لا يكون من الحكمة القيام به.

كما تعتبر عبارات توزيع الدخل وتوزيع الثروة مضللة. كصطلح إحصائي، يعني التوزيع فقط نسبة بعض الخصائص، مثل عدد الأفراد في كل فئة عمرية. ولكن في الاستخدام اليومي، يشير التوزيع إلى أن الدخل أو الثروة لا يتم كسبها، ولكن فرد ما أو هيئة مثل "المجتمع" يخصصها بشكل مقصود.

يزيد الارتباك عند التحدث بعد ذلك عن حصة الدخل التي تتمتع بها مجموعات مختلفة، كما لو كان الدخل عبارة عن فطيرة يتم تقسيمها بين أفراد الأسرة. مرة أخرى، يشير مصطلح حصة والحديث عن الحصة العادلة للأفراد إلى أن الحصص المتساوية هي النتيجة الأخلاقية الوحيدة.

ومن ثم، تدفعنا لغة النقاش حول المساواة إلى الاعتقاد بإمكانية ووجوب تغيير الفروق في الدخل والثروة. يمكن أن يستمر النقاش بشكل أوضح إذا تخيلنا عن هذه المصطلحات وتحدثنا فقط عن الفروق الاقتصادية وانتشار الدخل والثروة. لسوء الحظ، ذهب النقاش بعيداً جداً عن هذا الأمر. ولكن عندما نستخدم مصطلحات مثل اللامساواة والتوزيع، يجب أن نتذكر أنها أوصافاً وليست صفات طبيعية.

## اللامساواة الاقتصادية

يتعلق موضوع اللامساواة الاقتصادية، وهو الموضوع الرئيسي لهذا الكتاب، بالاختلافات في الثروة أو الدخل. يعتبر الدخل هو تدفق المستحقات (عادة المال) التي يكسبها فرد ما من وظيفة أو عمل تجاري أو من إيجار للممتلكات أو أرباح من الاستثمارات. (يتم التمييز بين الإيجار أو توزيعات الأرباح أحياناً باعتبارهما دخلاً غير مكتسب، وهو مصطلح مشحون آخر، والذي يتناسى أنه يجب عموماً العمل والادخار لامتلاك الممتلكات والأصول، وبالتالي فهي تُكسب بالفعل).

تعتبر الثروة قيمة مخزون الأصول التي يكتسبها فرد ما، مثل الأرض أو الإسكان أو السيارات، بالإضافة إلى الأصول المالية مثل الأسهم والسندات. هناك تفاعلات بين الدخل والثروة، فكلما زاد الدخل الذي يحصل عليه الفرد، زادت الممتلكات التي يمكنه الحصول عليها؛ وكلما زادت ممتلكاته، زاد دخله منها.



لكن تختلف اللامساواة عن الفقر. يمكن أن يكون الأفراد متساوين لكنهم فقراء أو غير متساوين لكنهم أغنياء. على سبيل المثال، تعتبر الولايات المتحدة أقل مساواة من العديد من البلدان الأخرى لكنها أغنى من معظم البلدان. وتعتبر ميانمار أكثر مساواة من معظم البلدان الأخرى ولكنها أفقر من معظم البلدان الأخرى. قد يكون اثنان من مزارعي الكفاف في بوروندي متساويين، لكنهما متساويان في الفقر.

مرة أخرى، يجب استخدام مصطلح الفقر بعناية. يمكن أن يعني الفقر المدقع مستوى محدد من الحرمان الذي يعاني منه فرد أو مجموعة معينة. (على الرغم من تغير مفهومنا للحرمان بمرور الزمن، فالأشياء التي تعتبر أساسية اليوم، مثل المياه الجارية الساخنة، كانت تعتبر من الكماليات منذ قرن مضى). ولكنها قد تشير أيضًا إلى الفقر النسبي، حيث يكسب الأفراد أقل من المتوسط الوطني، وعادة ما يتم تعريفه على أنه أقل من 60 في المائة من متوسط الدخل. مرة أخرى، يجب توخي الحذر، يمكن أن يكون الأفراد في بلد غني تحت خط الفقر النسبي ميسورين للغاية، في حين قد يكون الأفراد في بلد فقير فوق خط الفقر النسبي غير ميسورين على الإطلاق.

لا يجب أن ننسى أيضاً أنه حتى لو ضاعف بعض الازدهار الاقتصادي دخل الجميع، لن تتغير أرقام الفقر النسبي.

كما أن المساواة ليست هي الإنصاف. تعني المساواة الاقتصادية ثروة أو دخل متطابقاً، وهي معيار موضوعي. أما الإنصاف، يعني توزيع الدخل أو الثروة الذي يعتبر مقبولاً. وهذا معيار غير موضوعي.

## التفسيرات النظرية

هناك العديد من التفسيرات النظرية تفسر اللامساواة الاقتصادية. اعتبرها كارل ماركس نتيجة تاريخية للنفوذ الاقتصادي واستغلال العمال. اعتقد عالم الاجتماع ماكس ووبر أن الاختلافات في الوضع الاجتماعي والملكية والسلطة السياسية تخلق تسلسلات هرمية تنعكس بعد ذلك على الدخل. نسبت النسويات المعاصرات اللامساواة إلى النظام الأبوي والحاجز غير المرئي. يرى النيوليبراليين أنها مجرد نتيجة

موضوعية لعمليات السوق غير الشخصية، ويجادلون بأنها كانت لتكون أقل، لولا التدخلات الحكومية التي تخلق تكتلات اقتصادية وسياسية. إلى جانب تفسيرات أخرى.

من الناحية العملية، لأوضاع السوق تأثيرات على اللامساواة. على سبيل المثال، دفعت العولمة المنتجين في البلدان الصناعية إلى الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف التصنيع والتي غالباً ما تكون بلدان أرخص تكلفة، وزادت من الطلب على العمال ذوي المهارات العالية في مجال التمويل وتكنولوجيا المعلومات، مما زاد من فروق الدخل الحالية.

تزيد الحكومات عن غير قصد في نسبة اللامساواة أيضاً. تضر الضرائب التنافسية المفروضة على الضروريات مثل السكن أو الوقود أو الملابس بالفقراء، حيث تشكل هذه الضروريات الجزء الأكبر من ميزانية الأسرة. يؤدي توفير الرعاية الاجتماعية إلى تمسك المزيد من الأفراد بالرعاية الاجتماعية المنخفضة نسبياً بدلاً من البحث عن عمل. وما شابه ذلك.

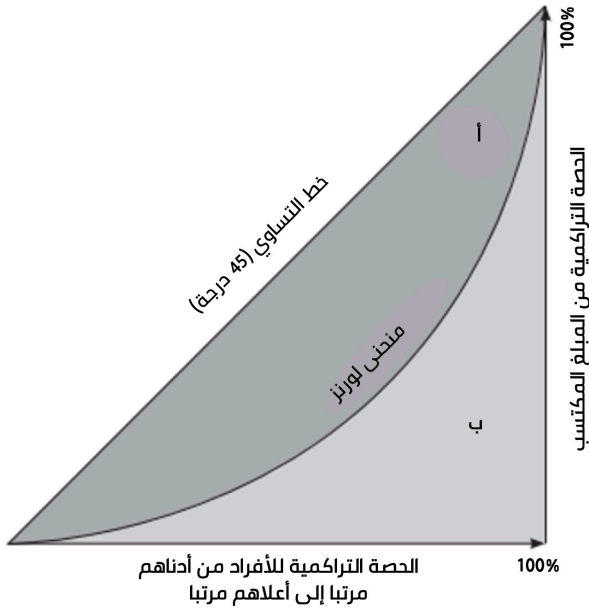
تحدث التغييرات الاجتماعية أيضاً فرقاً. على سبيل المثال، يؤدي التدفق الكبير للمهاجرين ذوي المستويات التعليمية أو المهارات المنخفضة إلى زيادة الضغط لخفض الأجور التي تعتبر منخفضة بالفعل. وكذلك بالنسبة للزيادة في عدد النساء العاملات، حيث يختار العديد منهن العمل المرن (الأقل أجراً) أو العمل بدوام جزئي. كما يوسع الارتفاع في عدد الأسر المعيشية المكونة من فرد واحد أو أحادية الوالدين الفروق في دخل الأسرة. وقد يعني شيخوخة السكان وجود المزيد من الأفراد الذين لم يعودوا يكسبون، لكنهم لديهم المزيد من الثروة المدخرة.

## قياس اللامساواة في الدخل

تبدأ الطريقة المعتادة لقياس اللامساواة في الدخل بمنحنى لورنز، الذي وضعه الاقتصادي الأمريكي ماكس لورنز. كما يتضح من الشكل أسفله، يشير المحور الأفقي إلى العدد التراكمي لأصحاب الدخل، من الأفقر إلى الأغنى، بينما يشير المحور الرأسي إلى

النسبة المئوية التراكمية لإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه. إذا كانت هناك مساواة كاملة، حيث يتلقى كل  $x$  في المائة من السكان نفس النسبة المئوية  $x$  للدخل، فإن هذا سينتج خطأ مستقيماً بزاوية 45 درجة على الرسم البياني. كلما زادت اللامساواة، زاد تقبب المنحنى تحت خط 45 درجة.

### الشكل 1: منحنى لورنز



استُخرج معامل جيني Gini coefficient من هذا المنحنى، الذي سمي على اسم الإحصائي الإيطالي كورادو جيني. كلما ارتفعت نسبة المساحة بين المنحنى وخط 45 درجة (أ) إلى المساحة الكلية تحت خط 45 درجة (ب)، كلما زادت اللامساواة. يعني معامل جيني يساوي 0 المساواة الكاملة؛ ويعني 1 انعدام المساواة، حيث يذهب كل الدخل إلى فرد واحد.

يقدم هذا الحساب بعض النتائج المثيرة للاهتمام. تظهر الحسابات السنوية التي أجرتها World Population Review أن العديد من البلدان الأفريقية (مثل جنوب إفريقيا وناميبيا) غير متساوية للغاية، مع وجود العديد من دول أمريكا اللاتينية (مثل كولومبيا وفنزويلا) في نفس الحالة تقريباً. تبدو العديد من دول الاتحاد السوفيتي السابقة (مثل أوكرانيا وسلوفينيا) أكثر مساواة، خلفهم دول الشمال الأوروبية (مثل فنلندا وأيسلندا). على الرغم من وصف الولايات المتحدة بأنها غير متساوية إلى حد كبير، إلا أنها تصنف في الثلث غير المتساوي من البلدان، بينما تصنف المملكة المتحدة في الثلث الأكثر مساواة.

**أوجه القصور.** لسوء الحظ، يعتبر معامل جيني شديد التأثير ب'العناصر الخارجية'/ الشاذة "outliers"، مما يعني إمكانية تأثير عدد قليل من الأفراد الأثرياء على النسبة بشكل كبير، حتى وسط عدد كبير من السكان. تعتبر المقاييس الأخرى أقل تأثراً وحساسية، مثل نسبة بالما Palma ratio (نسبة الدخل القومي الإجمالي التي يحصل عليها أعلى 10 في المائة من الدخل مقسومة على 40 في المائة من الأقل دخلاً) ومنحنى كوزنتس the Kuznets ratio (نفس الشيء بالنسبة لدخل أعلى 20 في المائة وأدنى 40 في المائة). ومع ذلك، لا تجربنا هذه المقاييس شيئاً عن الطبيعة الدقيقة لعدم المساواة داخل بلد ما (مثل الاختلافات بين الفئات العرقية أو العمرية أو الجنسية)، ولا سبب حدوثها.

**الاتجاهات.** في حين أن معامل جيني هو مقياس بسيط ويحتمل أن يكون مضللاً للغاية، إلا أنه يظل الأكثر تكراراً في النقاش الدائر حول اللامساواة. ويكشف على الأقل عن الاتجاهات السائدة. على سبيل المثال، يشير إلى انخفاض اللامساواة بين عشرينيات وثمانينيات القرن الماضي في البلدان المتقدمة، وهو أمر يُعزى بشكل شائع إلى تعميم الحصول على الرعاية الاجتماعية والتعليم. بعد ذلك، منذ سنة 1990، ارتفعت اللامساواة داخل بعض البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة، ويعزى ذلك عموماً إلى العولمة والنمو الاقتصادي والتخفيضات الضريبية التي تساعد الأثرياء والهجرة وضعف نقابات العمال التي تجعل العمال الأفقر أقل قدرة على طلب الحصول على

زيادات في الأجور. لكن في أماكن أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، يكون الأمر أقل وضوحًا.

تعتبر كل من الاتجاهات الصعودية والتنازلية للعقود الأخيرة نتيجة لأسباب متعددة. لكن من الصعب قياس تأثير أي منها. قد تكون العولمة عاملاً قوياً، لأنها زادت الطلب على أفضل المواهب (ذات الأجور الجيدة بالفعل) ونقلت وظائف التصنيع (الأقل أجراً) إلى البلدان النامية. ربما جعلت التخفيضات الضريبية الأخيرة الأثرياء في وضع أفضل، ولكن قد يكون التأثير الأقوى لهذه التخفيضات هو أنها تحث الهاربين من دفع الضرائب على العودة إلى ديارهم وجذب الأفراد الأكثر ثراءً من البلدان الأخرى.

على الرغم من ذلك، يميل المهاجرون إلى أن يكونوا أكثر فقراً في الغالب، وبالتالي وفقاً لصندوق النقد الدولي يمكن للعدد المتزايد من المهاجرين، الذي يمثلون حالياً 12 في المائة من سكان البلدان المتقدمة، ارتفاعاً من 7 في المائة في سنة 1990 من زيادة نسبة اللامساواة. أصبحت النقابات العمالية أضعف منذ خصخصة الصناعات الاحتكارية الحكومية في العديد من البلدان. لكن يعتمد الاقتصاد الحديث بشكل أكبر على الشركات التنافسية الصغرى، لذا على الرغم من أن المساومة على الأجور تعتبر أمراً محلياً بدرجة أكبر، فإن هذا لا يعني كونها أضعف. ومرة أخرى، ترتبط طفرات النمو الاقتصادي عادة بتزايد اللامساواة، ولكن النمو كان أقوى بكثير في البلدان النامية من البلدان الصناعية الأكثر ثراءً، لذلك قد لا يكون عاملاً قوياً في تزايد اللامساواة هناك.

**اللامساواة المعتدلة؟** بالنظر إلى هذه العوامل المحتملة، من المهم إدراك أن تكون بعض أسباب اللامساواة غير مرغوب فيها، بينما قد تكون أسباب أخرى غير ضارة. لكل من النمو والعولمة، على سبيل المثال، آثار إيجابية على الرخاء العام، بغض النظر عن تأثيرهما على معامل جيني. ربما سبب ضعف النقابات العمالية هو التغيير الاقتصادي والتقدم أكثر من أي حملة سياسية تهدف لإضعافها. قد تساعد الضرائب المنخفضة الدولة على استعادة رؤوس أموالها المهاجرة وجذب استثمارات جديدة من شأنها أن

تساعدها على الازدهار في السنوات المقبلة. بعبارة أخرى، قد تكون اللامساواة نتيجة للتغيرات الإيجابية التي تفيد أيضاً أشد الأفراد فقراً.

### 3 - التشكيك في قياس الدخل

#### أوجه القصور في البيانات

يعتمد معامل جيني على معلومات محدودة ومشكوك فيها. تقيس البلدان المختلفة بيانات الدخل بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة من الدقة، مما يجعل المقارنات الدولية غير موثوقة. تحاول الوكالات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعويض هذه الاختلافات، لكن لا توجد طريقة مثالية للقيام بذلك.

حتى داخل البلدان، تعتبر معلومات الدخل غير كاملة. على سبيل المثال، لا يلتقط المسح السكاني الحالي في الولايات المتحدة لدخل الأسر سوى إيصالات الأموال، وليس مكاسب رأس المال، ولا يتم الإبلاغ عن مستويات الدخل العليا لأسباب تتعلق بالسرية. تعد إحصائيات وزارة الخزانة الأمريكية أوفى لأصحاب الدخل الأعلى ولكنها أقل شمولاً لأصحاب الدخل المنخفض، ولا تشمل العمر والمؤهلات التعليمية والعوامل الأخرى التي قد تساعدنا في فهم مدى وطبيعة اللامساواة في الدخل.

ترتبط البيانات المتعلقة بالاتجاهات Trend data نتيجة للتغيرات السنوية في قوانين الضرائب التي تغير ما يتم الإبلاغ عنه كدخل، بالإضافة إلى تقلب أرباح وخسائر الأعمال التجارية. ولا يتعامل النهج المتخذ في معامل جيني بشكل جيد مع الإعانات الحكومية العينية in-kind مثل برنامج ميديكير Medicare في الولايات المتحدة وخدمة الصحة الوطنية NHS في المملكة المتحدة، والتي تعادل إلى حد كبير السلع والخدمات التي يحصل عليها أفراد المجتمع.

**الضرائب والإعانات.** تعتمد نتائج جيني بشكل كبير على تقييم الدخل قبل استخلاص الضريبة أو بعدها. وفقاً للمعهد الدراسات المالية Institute for Fiscal Studies، في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يدفع أعلى 1 في المائة من أصحاب الدخل أكثر من ثلث جميع إيصالات ضريبة الدخل. لدى أعلى 20 في المائة من أصحاب الدخل في المملكة المتحدة اثني عشر ضعف دخل أقل 20 في المائة من السكان؛ ولكن بعد إدراج الضرائب والإعانات الحكومية، ينخفض ذلك إلى أربع مرات فقط، وفقاً لمكتب

الإحصاء الوطني (2021). وبالمثل، أفاد مكتب الميزانية في الكونغرس (2021) بأن الإعانات التي مرت باستطلاع الموارد المالية means-test قد رفعت دخل الخمس الأدنى من أصحاب الدخل في الولايات المتحدة بنسبة 68 في المائة، بينما خفضت الضرائب دخل الخمس الأعلى بنسبة 24 في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، تُوزع الإعانات الحكومية العينية مثل التعليم الشامل والرعاية الصحية والنقل المدعوم بشكل متساوٍ للغاية، وكذلك يتم توفير المرافق المحلية مثل الحدائق العامة والشرطة والمرافق الرياضية ورعاية المسنين والطرق وجمع النفايات؛ لكنها غير مشمولة في الإحصائيات.

بمعنى آخر، يوجد بالفعل نظام مساواتي يعمل على النحو المنشود. يستشهد الاقتصاديون عمومًا بمعاملات جيني بناءً على الدخل "المتاح" بعد الضريبة وما بعد الإعانات. ولكن يجب الحذر من استخدام النشطاء لبيانات الدخل الخام، قبل تضمين الضرائب والإعانات، والتي تبلغ إلى حد كبير في اللامساواة الحقيقية من حيث المستوى المعيش الفعلي للناس.

## الأخطاء والثغرات الإحصائية

حتى الإحصاءات المالية الصارمة مشكوك فيها. كبدائية، هناك عدد قليل جدًا من أصحاب الدخل في القمة لتوفير معلومات موثوقة، ولدى الكثير منهم دخل غير منتظم، ويحققون أحيانًا أرباحًا وخسائر كبيرة.

**الاقتصاد غير الرسمي.** هناك عامل آخر يتم التغاضي عنه في الإحصائيات وهو الدخل غير المعلن، أي الاقتصاد غير الرسمي. يزيد حجمه كلما ارتفعت معدلات الضرائب الهامشية. وفقًا لورقة عمل صندوق النقد الدولي لسنة 2018، يمثل الاقتصاد غير الرسمي في المملكة المتحدة أكثر من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة وفقًا للمعايير الأوروبية. في إسبانيا أكثر من 11 في المائة، وفي اليونان أكثر من 14 في المائة، وفي بلغاريا 19 في المائة.



ربما يفيد الدخل غير الخاضع للضريبة الأفراد ذوي الدخل المنخفض أكثر من غيرهم. يضحّم إغفاله من الأرقام الرسمية أرقام اللامساواة. يصح القول بتلاعب العديد من أصحاب الدخل المرتفع بالقواعد الضريبية لتقليل دخلهم المبلغ عنه، مما قد يجعل الدخل المبلغ عنه يبدو أكثر مساواة؛ لكن من شبه المؤكد أن الاقتصاد غير الرسمي الواسع النطاق يزيل هذا التأثير.

**المستوى المعيشي.** على الرغم من عدم احتساب الضرائب والإعانات الاجتماعية والعينية والدخل غير المعلن في الإحصاءات، إلا أنها تساوي إلى حد كبير مستوى المعيشة الذي يمكن للجميع تحمله. وفي الوقت نفسه، يعد الوصول شبه الشامل اليوم إلى السلع والخدمات المهمة مثل الإنترنت والتلفزيون والهواتف وأجهزة المطبخ بمثابة معادل آخر مهم ولكن لا يقاس. وكذلك الاستحقاقات "الإضافية" في مكان العمل، مثل التأمين الصحي الذي يدفعه صاحب العمل (مهم للغاية في الولايات المتحدة) أو المعاشات التقاعدية (مهمة بشكل خاص في هولندا وأيسلندا وسويسرا وأستراليا والمملكة المتحدة)، مما يجعل نسبة اللامساواة الحقيقية أقل بكثير مما تبدو عليه الآن.

## من تقارن؟

تركز معظم إحصاءات الدخل على مداخيل الأسر المعيشية. يجعل استخدام الدخل الفردي اللامساواة تبدو أكبر بكثير. على سبيل المثال، ستبدو الأسرة ذات عائل ذو دخل مرتفع وشريك عاطل عن عمل وطفلين يدرسان غير متساوية للغاية من حيث الدخل، على الرغم من تشارك الأربعة في نفس مستوى المعيشة. على النقيض من ذلك، توحى الأسرة المماثلة التي يشغل فيها الأربعة وظائف إلى عدم وجود لامساواة في الدخل.

لكن الأسر متنوعة للغاية ويصعب المقارنة بينها. على سبيل المثال، يفسر الارتفاع في عدد الطلاب ومختصي الرعاية الذين لا يكسبون أجور، بعض الارتفاع الواضح في المساواة، على الرغم من أن أولئك الذين لا يحصلون على رواتب لا يعيشون بالضرورة

بشكل سيئ. وبالمثل، يميل الارتفاع في كل من الأسر المعيشية المكونة من معيل واحد والأسر متعددة الدخل إلى تضخيم أرقام اللامساواة.

**عوامل اجتماعية أخرى.** تؤثر العوامل الاجتماعية الأخرى على المقاييس أيضاً. سبق ذكر هجرة الفقراء إلى البلدان الأكثر ثراءً. وفي أماكن قليلة، مثل لندن ونيويورك، يزيد تدفق المهاجرين فاحشي الثراء من اللامساواة أكثر. ولكن هذه قد تكون مجرد زيادات مؤقتة، وليست أسباباً لعدم المساواة على المدى الطويل.

ومع ذلك، يعتبر العمر هو العامل الأكثر أهمية. يميل دخل الأفراد إلى النمو على مدى حياتهم الخاصة. عادة، يبدأون بأجر منخفض أو بدون أجر إذا كانوا يدرسون أو يتدربون لمهنة ما. يرتفع دخلهم كلما اكتسبوا المزيد من الخبرة والمهارات والعلاقات والمكانة والثقة. ثم ينخفض مرة أخرى عندما يتقاعدون ويعيشون على المدخرات. حتى لو حصل كل فرد على نفس الدخل الإجمالي بالضبط على مدار حياته، ستظل الإحصائيات تظهر تفاوتات ملحوظة لأنها تأخذ رؤية شاملة للجميع، بما في ذلك الشباب من ذوي الدخل المنخفض وكبار السن من ذوي الدخل المرتفع.

**اللامساواة غير إشكالية.** لا يجب علينا الهلع بشأن اللامساواة طالما لا يقيس معامل جيني عوامل مثل التأثير العمري الكبير. بعد كل شيء، قد يكون أعلى 20 في المائة دخلاً اليوم هم نفس الأفراد الذين كانوا في أدنى 20 في المائة قبل 40 عاماً؛ وقد يكون المهاجرون الحاليون الفقراء من رواد الأعمال مليونيرات في المستقبل. بدلاً من ذلك، يجب تذكر أن إحصاءات اللامساواة قد تعكس ظواهر يعتبرها معظم الأفراد غير إشكالية. لا تشير مقاييس اللامساواة المرتفعة بالضرورة إلى حدوث شيء سيء.

### صورة غير موثوقة

وبالتالي، تعتبر عوامل مثل تكوين الأسر، وطبيعة القوى العاملة، وعمر السكان، وقيمة إعانات الدولة، وكيفية قياس التضخم، كلها عوامل حاسمة بالنسبة لمعامل جيني. يمكن أن يؤدي التكيف مع مثل هذه العوامل إلى خلق صورة معاكسة للصورة السائدة حول اللامساواة في عصرنا الحالي والتي تغطي على النقاش العام.

**تجاهل ما لا يمكن قياسه.** تقيس إحصاءات الدخل المال فقط. لكن هناك الكثير من الفوائد غير المالية التي نحصل عليها من العمل. يحصل بعض الأفراد طواعياً على أجور أقل للعمل في وظيفة مُرضية أكثر نفسياً، ربما مع زملاء مقبولين، يقومون بعمل آمن ونظيف وغير مرهق في بيئة لطيفة. يُفضل البعض الآخر الحصول على المزيد من المال للقيام بوظائف فذرة أو بغيضة أو خطيرة في ظروف غير مريحة. يُختار البعض بوعي العمل بأجر منخفض ولكنه عمل مرن أو بدوام جزئي للحصول على وقت فراغ للمسؤوليات الأسرية، ولا يفعل البعض الآخر ذلك. يتخلى البعض عن أرباحهم الحالية لتلقي تدريب من أجل وظيفة أفضل، ولا يفعل البعض الآخر ذلك.

تعتمد مثل هذه الاختيارات على تقييم الأفراد الشخصي لقيمة تضحياتهم. هذا أمر لا يمكن قياسه، لكن له تداعيات كبيرة على حسابات اللامساواة. تجعل الاختيارات المختلفة الأفراد غير متساويين من الناحية المالية، ولكن إذا تمكنا من قياس الفوائد غير المالية التي يحظون بها، فمن المحتمل أن يكون هناك فرق أقل بكثير.

**الاستهلاك.** على أي حال، لا يعتبر الدخل النقدي سوى نصف القصة، السؤال الحقيقي هو ماذا تشتري الأموال للأفراد؟ تشير سرديّة اللامساواة إلى أنه منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، ارتفعت مداخيل أصحاب الدخل المرتفع بينما عرفت أصحاب الدخل المنخفض "ركود"، مما أدى إلى اتساع فجوة اللامساواة. هذا تعميم شامل. في السنوات الأخيرة، ارتفعت اللامساواة المقاسة في بعض البلدان المتقدمة (مثل الولايات المتحدة) ولكن ليس في جميع البلدان. على سبيل المثال، تشير الأبحاث التي أجراها مارك مورجان وتيريزا نيف (2020) من مختبر اللامساواة العالمي World Inequality Lab إلى أنه في حين ارتفعت اللامساواة في أوروبا من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات، فقد ظلت ثابتة إلى حد ما منذ ذلك الحين؛ وتقلص الدخل بعد خصم الضرائب لأعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل مرة أخرى ليقترّب من دخل 50 في المائة الأدنى.

بالإضافة إلى ذلك، يتجاهل ادعاء "اتساع فجوة اللامساواة" العوامل التي تدفع من أجل المزيد من المساواة المتمثلة في إعانات الدولة والخدمات العامة. كما يتجاهل الانخفاضات الهائلة في أسعار (وتحسن الجودة) السلع والخدمات، والتي أصبحت ممكنة من خلال زيادة الإنتاجية والتكنولوجيا والعملية. على سبيل المثال، أصبحت السيارات والأدوية والأجهزة المنزلية والسلع الإلكترونية أرخص بكثير. وأفاد ذلك الأسر الفقيرة على وجه الخصوص، فهناك قلة من الهواتف أو غسالات الصحون التي يمكن لأصحاب الدخل المرتفع استخدامها دون الآخرين. أدى الغذاء الأفضل والأرخص، والرعاية الصحية، والنقل والملابس إلى رفع المستوى المعيشي للفقراء أكثر من أي فرد آخر.

في غضون ذلك، ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل ملحوظ، وأصبحت وفيات الرضع نادرة في عصرنا الحالي. يعمل الأفراد ساعات أقل ويستمتعون بإجازات أطول. هذا ليس "ركودًا"، بل تحسن ملحوظ يستفيد منه أصحاب الدخل المنخفض أكثر من غيرهم. تقلصت الاختلافات الحقيقية في مستويات المعيشة، لكن تفشل الإحصائيات في تفسير ذلك. كؤشر على ما إذا تحسنت مستويات المعيشة، تعتبر مقاييس جيني وبالم وكونتس لعدم المساواة في الدخل بعيدة كل البعد عن الكمال.

## 4 - التشكيك في قياس الثروة

### أوجه القصور في البيانات

يصعب قياس الثروة مقارنة بالدخل، لعدة أسباب مماثلة. هناك عدد قليل جداً من المليارديرات يمكن الاعتماد عليهم للقيام بإحصاءات موثوقة. تختلف قيمة الأصول، مثل المنازل أو أسهم الشركات، من سنة إلى أخرى أو حتى من يوم لآخر، مما يجعل من الصعب تحديد "ثروة" الفرد. وبينما تراقب الحكومات الدخل لأغراض ضريبية، لا يتم فرض ضرائب على الأصول بشكل عام إلا عند بيعها، لذلك لدينا صورة غير واضحة عن مقدار الثروة التي يمتلكها مختلف الأفراد، وبالتالي لا يوجد مقياس دقيق لقياس اللامساواة في الثروة.

**المعلومات العقارية.** تتمثل الطريقة التقليدية لتقييم الفروق في الثروة في فحص أملاك الموتي المسجلة لأغراض ضريبية. لكن تقدم هذه الطريقة صورة مشوهة للغاية. على سبيل المثال، غالباً ما يتم التقليل من قيمة الأصول مثل السيارات والمجوهرات والنقود والسلع المنزلية (أو لا يتم الإعلان عنها) من قبل العائلات التي تسعى إلى تجنب الضرائب على الملكية. وبما أن هذه الأصول شائعة جداً، وتشكل جزءاً كبيراً من العقارات الصغيرة، تجعل العقارات الصغيرة تبدو أصغر، مما يوسع من اللامساواة الظاهرية.

أيضاً، يميل الأفراد المتوفين إلى أن يكونوا أكبر سناً (نظراً لتأثير دورة الحياة) وأكثر ثراءً من المتوسط. لذا فهم لا يمثلون تماماً لما يحدث مع عموم السكان. وبما أنها ليست سوى عينة صغيرة من مجموع السكان، فإن الإحصاءات المبينة عليها حساسة للعناصر الشاذة outliers؛ ستؤدي وفاة ملياردير واحد إلى زيادة اللامساواة الظاهرة المسجلة في أي سنة واحدة.

**استحقاقات الدولة.** تعتبر قيمة الإعانات والخدمات التي تقدمها الدولة شكل آخر من أشكال الثروة التي يتم تجاهلها. توفر إعانات الدولة مثل الرعاية الاجتماعية والمعاشات لمتلقيها دخلاً تقديماً قد يستمر على مدى سنوات عديدة. يمكننا وضع قيمة رأسمالية على

تدفق الدخل هذا، ففكر في الأمر على أنه مبلغ مالي ستحتاج إلى وضعه في حساب توفير لإنتاج تدفق متساوٍ من مدفوعات الفائدة. وبالتالي، فإن هذا الدخل المنتظم المضمون من الدولة هو شكل من أشكال الثروة. لا يتم تضمينه في الأرقام الرسمية، لكنه يحدث فرقاً كبيراً. وفقاً لبحث أجرته ليندسي جاكوب Lindsay Jacobs وزملاؤها (2021) للبنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن، تبلغ قيمة المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة نصف إجمالي الثروة. تؤدي إضافتها إلى انخفاض ملحوظ في اللامساواة في الثروة.

كما توفر خدمات الدولة، مثل المدارس والمستشفيات، للأفراد تدفقاً من الإعانات غير المالية. تعتبر هي أيضاً شكل من أشكال الثروة ذات قيمة رأسمالية، ففكر في الأمر من حيث مقدار الأموال التي ستحتاج لاستثمارها لتوفير هذه الخدمات بشكل مستمر. لكن مرة أخرى، لا يتم احتساب هذا الشكل من الثروة. في بعض البلدان المعروفة بأنظمة رفاه متطورة للغاية، تتجاوز القيمة الرأسمالية لإعانات وخدمات الدولة هذه جميع أشكال الثروة الشخصية الأخرى. ولأنها متاحة للجميع، لديها تأثير مساواتي قوي، ولكن غير مسجل.

هذا الحساب غير المكتمل مضلل خاصة عندما تشمل الإحصائيات الأمريكية، على سبيل المثال، المعاشات التقاعدية الخاصة وليس المعاشات العامة، وملكية المنازل ولكن ليس إعانات الإسكان. يوضح هذا التقصير من معدل اللامساواة وليس له أي مبرر يذكر.

**الثروة السلبية.** هناك عقبة إحصائية أخرى تتمثل في تسجيل العديد من الأفراد على امتلاكهم لـ "ثروة سلبية" على الرغم من أنهم ليسوا بالضرورة فقراء. لدى الأغنياء بأنفسهم قروض عقارية وديون. يبدأ الخريجون الجدد من كليات الطب الأمريكية والأوروبية العمل كمحامين بقروض طلابية كبيرة، على الرغم من كون العديد منهم من أسر ثرية ويمكنهم التطلع إلى أرباح مستقبلية أعلى بكثير من المتوسط. يوضح تضمين مثل هذه الحالات في الإحصائيات الفجة Crude statistics (كما اعتادت منظمة

أو كسفاً القيام به في تصنيفاتها السنوية لعدم المساواة قبل قبول الانتقادات الموجهة لها) من اللامساواة الظاهرية في الثروة.

**رأس المال البشري.** يعتبر رأس المال البشري أهم ما تغفل عنه إحصاءات الثروة. يمثل رأس المال البشري القيمة الاقتصادية التي يكتونها الأفراد في خبراتهم ومهاراتهم. وهذا يشمل أصولاً مثل التعليم والتدريب والمهارات والصحة الجيدة، مما يجعلهم أكثر إنتاجية وفائدة لأصحاب العمل. يعتبر من المستحيل قياس هذا الشكل من الثروة، لكنه شيء يمتلكه جميعاً إلى حد ما؛ ولذلك فهي موزعة بشكل متساوٍ بين السكان أكثر من الثروة المادية. مرة أخرى، فإن حذفه يجعل اللامساواة في الثروة تبدو أكبر مما هي عليه فعلاً.

### عوامل مؤثرة أخرى

هناك نمط مهم في مقاييس اللامساواة في الثروة وهي أنه إذا انخفضت قيمة الأصول الخاصة بالأثرياء (كما حدث خلال الانهيار المالي في الفترة 2008-2009)، ترتفع المساواة المقاسة، على الرغم من عدم وجود أحد أفضل حالاتها، وعلى الرغم من أن المستثمرون هم الأسوأ حالاً بكثير. يجب ألا نخلط بين المساواة والازدهار.

تُمثل الضرائب مشكلة أخرى. تفرض الضرائب على الأصول المختلفة بطرق مختلفة، مما يؤثر على أسعارها، وتغيير الضرائب المفروضة على الأصول المالية بشكل متكرر، مما يُخل بإحصاءات الثروة (وبالتالي بالمساواة). يؤدي التضخم أيضاً إلى تشويه قيمة الأصول المختلفة، ويؤدي إلى تآكل قيمة بعضها (مثل المدخرات النقدية) مع زيادة الطلب على أصول أخرى (مثل الذهب أو الممتلكات).

### من تقارن؟

كما هو الحال مع الدخل، تترك دورات الحياة الإحصائيات. نظرًا لارتفاع دخل الأفراد بشكل عام على مدى حياتهم، يمكن لكبار السن ادخار أكثر من الشباب. لذا تنمو ثروتهم بشكل أكبر من مداخيلهم. حتى لو كانت هناك مساواة كاملة على طول الحياة، مع تقاعد كل فرد بنفس إجمالي المدخرات بالضبط، ستظل الإحصائيات تشير إلى

وجود لامساواة أكبر بسبب مقارنة الأفراد الأصغر سناً والأكثر فقراً بالأفراد الأكبر سناً والأكثر ثراءً. ومع ارتفاع متوسط العمر، هناك المزيد من كبار السن والأثرياء، مما يزيد من تضخيم الاختلافات.

نظراً للاحتفاظ بالكثير من الثروة الشخصية في الأرض والمنازل، يكون للارتفاعات في قيمة الممتلكات تأثير على زيادة اللامساواة في الثروة. في بعض البلدان مثل المملكة المتحدة، كانت الزيادات الكبيرة في أسعار المنازل الدافع الرئيسي للزيادة الواضحة في اللامساواة في الثروة. شهد أولئك الذين لديهم ممتلكات (معظمهم كبار السن) ارتفاعاً في قيمة أصول ممتلكاتهم، أما أولئك الذين ليس لديهم (معظمهم شباب) لم يستفيدوا من هذه الزيادة.

في الواقع، في حالة المملكة المتحدة، ارتفعت اللامساواة في الإسكان بسبب الإجراءات الحكومية. تقلل ضوابط التخطيط التي تقيد بناء المنازل الجديدة وتعديل المنازل القديمة من معروض المنازل، في حين ترفع سياسات الهجرة والإعانات الطلب، بما في ذلك الإعانات المقدمة لبعض مشتري المنازل، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الممتلكات. مرة أخرى، يجب تذكر أن تدخل الدولة ليس بالضرورة ترياقاً لعدم المساواة ولكنه غالباً ما يكون سببها.

### تشويه للحقيقة

لذلك من الطبيعي أن يشير معامل جيني إلى تفاوت أكبر في الثروة مقارنة بالدخل؛ لكنه يظل دليلاً غير موثوقاً ولا يصور الوضع الحقيقي، وسريع التأثير للغاية بنوعية البيانات المستخدمة.

لا يجب التغاضي أيضاً عن حقيقة أن الحكومات (التي تسيطر عليها الهيئات التشريعية) والشركات (التي يسيطر عليها المساهمون) من يمتلكا غالبية الثروة وليس الأفراد. يعتبر تصور سيطرة عدد قليل من المليارديرات على معظم ثروات العالم تصوراً مبالغاً فيه. وعلى أي حال، إذا راكم الأفراد الثروة من العمل الجاد، والادخار



والاستثمار بحكمة، وبالتالي الرفع من النمو الاقتصادي والازدهار العام، ألا يعتبر هذا  
أمراً يستحق الثناء عليه بدلاً من إدانته؟

## 5 - المقارنات الدولية

### سرديّة اللامساواة على الصعيد العالمي

تعتبر سرديّة اللامساواة العالمية معروفة جيداً. ظلت اللامساواة تتزايد منذ عقود؛ يجني المليارديرات التريليونيات بينما تنخفض أرباح العمال بالتريليونيات؛ يمتلك أغنى 1 في المائة خمسي ثروة العالم؛ يمتلك المليارديرات العشرة الأوائل ثروة أكبر من ثروة عدد من البلدان؛ يزداد الأغنياء غنى بينما يعيش الفقراء في ديون؛ استحوذت نسبة 1 في المائة الأعلى على ضعف النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بأدنى 50 في المائة من الأفراد؛ وتنعكس أوجه اللامساواة هذه في الفقر وضعف الوصول إلى الرعاية الصحية والإسكان والصرف الصحي والتعليم والفرص.

**مشاكل في البيانات.** يجب التشكيك في هذه الادعاءات، بالنظر إلى مشاكل جمع البيانات التي نوقشت أعلاه. يعتبر من الصعب الحصول على مقاييس دقيقة داخل بلد واحد، ناهيك عن إجراء مقارنات بين مختلف البلدان، حيث يتم جمع بيانات الدخل والثروة بطرق مختلفة وبدقة مختلفة. تُربك التقلبات الخارجية مثل أسعار الصرف الصورة أيضاً، نظراً لانخفاض الأسعار العامة في البلدان الفقيرة، فقد تبدو أكثر فقراً. يمكن التعويض عن ذلك باستخدام تكافؤ القدرة الشرائية purchasing power parity بدلاً من الأسعار الخام؛ لكن من الحكمة دائماً التحقق من أن الأرقام المطروحة في النقاش العام تعكس ذلك.

**تفسيرات لا يمكن التعويل عليها.** تعتبر التفسيرات التقليدية لعدم المساواة العالمية مألوفة ومشكوك فيها. يُقترح الاستعمار والعبودية، على الرغم من فرض المستعمرات تكاليف على قوى الاحتلال بالإضافة إلى توفير الفوائد لها. العبودية، كما أشار آدم سميث، لم تكن سيئة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل كانت سيئة اقتصادياً أيضاً.

يُستشهد أيضاً بالاختلافات في الموارد الطبيعية، على الرغم من ازدهار أماكن مثل هونغ كونغ وسنغافورة حتى بدون امتلاكهم لأي موارد طبيعية. والأهم من ذلك هو على

الأرجح ما إذا كانت هذه الثروة المحتملة خاضعة لسيطرة الحكام أو المقربين أو الأوليغارشية، كما يحدث في ظل غياب سيادة القانون، مما يسمح للمقربين بالنهب. يلتقي اللوم أيضاً على المجاعة والكوارث الطبيعية (مثل الزلازل)؛ ولكن نكتشف أنه حيثما يسمح للأسواق بالعمل بحرية يتم القضاء على المجاعة إلى حد كبير. كما أدى ارتفاع المعايير والتعاون الدولي إلى تقليل الخسائر في الأرواح جراء الكوارث الطبيعية بشكل كبير.

هناك فكرة أخرى مفادها أنه نظرًا لأن البلدان الأفقر تعتمد عمومًا على تصدير السلع الأولية، والتي يكون الطلب عليها محدودًا، فإنها ستختلف دائمًا عن البلدان المنتجة للسلع الصناعية، حيث يكون الطلب غير محدود. لكن تقدمت العديد من البلدان الفقيرة بسرعة إلى صناعة التقنيات المتقدمة مما يقوّض هذا الادعاء.

التفسير الأخير، العولمة، أضعف بالتأكيد بعض المنتجين في البلدان الفقيرة بسبب الواردات الأكثر كفاءة. لكن من ناحية أخرى، ارتفع الدخل في بلدان مثل بنغلاديش وفيتنام والفلبين بشكل هائل حيث استعانت البلدان الأكثر ثراءً بمصادر خارجية للعمل.

## تفسيرات أخرى

هناك تفسيرات أكثر إقناعاً.

**العوامل الثقافية.** من الواضح أن الاختلافات الثقافية، مثل رفض السماح للمرأة بالعمل خارج المنزل في بعض الأماكن، أو السماح للفئات ذات المكانة المتدنية بالعمل، مهمة بشكل واضح. تعميق الحروب الدولية والأهلية التي تحدث في كثير من الأحيان بين مختلف الجماعات الدينية أو العرقية الاستثمار والنمو. يشتعل هذا العنف أحياناً لأن الدولة تُحكم بالقوة وليس من خلال الموافقة الديمقراطية؛ بعبارة أخرى، لدى المؤسسات المدنية دور حاسم أيضاً.

**الاختلافات المؤسسية والسياساتية.** ثم هناك أخطاء سياسية تطبقها العديد من الحكومات مثل سياسة استبدال الواردات import substitution، التي تعني محاولة إنتاج السلع محلياً رغم إمكانية شراؤها بتكلفة أقل من الخارج. وبالمثل، يمكن أن يؤدي التخطيط والإنتاج الاقتصاديان المركزيان إلى إزاحة الاستثمار والمشاريع الخاصة، وتعزيز التفاوتات السياسية العميقة.

في الواقع، تعتبر الحكومة في الكثير من الأحيان أكبر تهديد للمساواة العالمية. على سبيل المثال، يمكن للتنظيمات التعسفية والمفرطة على الشركات الصغيرة، وسوء إدارة المدارس الحكومية، والضرائب المرتفعة التي تثبط الحوافز، والدين العام والمحسوبة أن تعيق تقدم البلدان. تجعل الحكومات الأجنبية الأمر أصعب أيضاً، تسعر العديد من المحاصيل فردية مثل السكر أو القهوة القادمة من البلدان الفقيرة بأسعار مرتفعة تجعلها بعيداً من الأسواق الغنية مثل أمريكا والاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الحواجز التجارية الحمائية المرتفعة التي تفرضها هذه الدول على البلدان الزراعية الفقيرة.

**التراكم الرأسمالي.** يعتبر التراكم الرأسمالي بنفس القدر من الأهمية. تمكن السلع الرأسمالية، مثل المصانع والآلات، المجتمعات من الإنتاج بشكل أكبر بكثير، باستخدام جهد أقل بكثير مما تستطع بخلاف ذلك. منذ حوالي 250 عامًا، بُنيت الثورة الصناعية على هذه الفكرة البسيطة، مما أثار دورة ازدهار تعزز الازدهار في البلدان المتقدمة.

تتبع البلدان النامية اليوم في الغالب استراتيجيات مماثلة، لكنها لا تمتلك وقتاً كافياً لبناء ثروتها ورأس مالها (بما في ذلك رأس المال البشري، يتطلب الحصول على تعليم جيد استثمار مهم، ولكنه يعزز إنتاجية الدولة بشكل كبير). أهدرت العديد من البلدان، مثل العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الوقت بشكل غير منتج في اتباع استراتيجيات أخرى مثل الاشتراكية، لكنها الآن على نفس المسار.

ومع ذلك، تعتبر عملية بناء رأس المال عملية طويلة وصعبة. بعد كل شيء، استغرق الأمر من البلدان المتقدمة حوالي 250 عامًا للوصول إلى ما هي عليه اليوم (ويمكن القول إن العملية بدأت قبل ذلك، مع إنشاء المؤسسات الليبرالية بما في ذلك سيادة القانون والحقوق المدنية والسياسية والتعليم وتوسيع فوائد التجارة). وبالتالي، سيكون

من الأفضل مساعدة البلدان على تسريع عملية تراكم رأس المال، بدلاً من محاولة تحقيق المساواة بين البلدان.

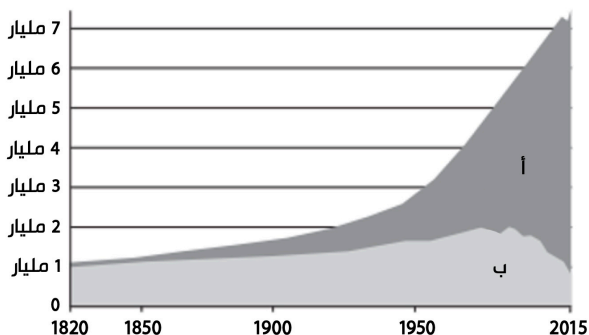
**عالم شاب.** تذكر أيضًا ميل الأفراد إلى تجميع الثروة على مدار حياتهم؛ ويعتبر نصف سكان العالم أقل من 30 عاماً. في جزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء، تقل أعمار نصف السكان عن 20 سنة. على النقيض من ذلك، في معظم البلدان المتقدمة، يزيد عمر نصف السكان عن 40 عاماً. لذلك، كان لدى المواطنين الأفراد في البلدان المتقدمة ببساطة المزيد من الوقت لبناء رأس مالهم البشري والمادي. وهذا يساهم مرة أخرى في اللامساواة الحالية بين البلدان القديمة والغنية وبين الدول الحديثة والفقيرة. لكن مع مرور الوقت، يجب أن يؤدي تحسين الرعاية الصحية والتعليم وتراكم رأس المال والوقت إلى التخفيف من حدتها.

## المساواة والفقير والنمو

كما أشار الباحث السياسي تيم وورستال في سنة 2019، يعتقد صندوق النقد الدولي بوجود "نقطة مناسبة sweet spot" لمعامل جيني، يمكن أن تساعد بعض من اللامساواة البلدان على النمو أكثر، بينما تؤثر الكثير من اللامساواة على النمو الاقتصادي. يبدو هذا معقولاً، باستثناء أن النقطة المناسبة sweet spot بالنسبة لصندوق النقد الدولي لا تمثل سوى قدر قليل من المساواة أكثر مما هو موجود الآن في الولايات المتحدة (التي يُفترض أنها لامتساوية بشكل كبير)، وتقريباً بقدر ما هو موجود في المملكة المتحدة، وأقل بكثير مما عليه الحال في فرنسا والسويد. هذا يشير إلى استفادة الدول الفقيرة من إعادة التوزيع الداخلي، لكن ستلحق الدول الغنية الضرر بنفسها جراء ذلك. ولكن ربما فسّر صندوق النقد الدولي السبب والتأثير بالطريقة الخاطئة. يصعب رؤية لماذا قد تؤدي زيادة المساواة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. من السهل تخيل لماذا قد يؤدي النمو السريع إلى زيادة اللامساواة، ببساطة، يرتفع دخل رواد الأعمال قبل الآخرين عندما يستغلون الفرص الجديدة التي تفتح أمامهم.

التقدم المحرز في محاربة الفقر. يصعب أيضًا تصديق الادعاءات القائلة بازدياد الفقراء فقراً بينما نرى بشكل واضح انخفاض مهم في الفقر المدقع (يعتبر التعريف المقبول دولياً للفقر المدقع هو العيش على 1.90 دولار في اليوم أو أقل). كما يشير يوهان نوربيرغ في كتابه التقدم Progress لسنة 2016، في المتوسط على مدار الخمسة وعشرين عاماً الماضية، تم انتشار ما يقرب من مليون شخص أسبوعياً من الفقر المدقع. في سنة 1950، كان يعيش ما يقرب من ثلثي سكان العالم على 1.90 دولار في اليوم أو أقل. في سنة 1980، عندما بدأت العولمة والتجارة في التوسع بسرعة، كان عددهم حوالي الخمسان. بحلول سنة 1990، انخفض ذلك إلى ما يزيد قليلاً عن الثلث. الآن فقط واحد من كل عشرة (الأرقام بعد احتساب التضخم).

## الشكل 2: سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، منذ سنة 1820 حتى سنة 2015



المصدر: Roser and Ortiz-Ospina (2013), Ravallion (2016) updated with World Bank (2019)

ملاحظات: (أ) عدد الأفراد الذين لا يعيشون في فقر مدقع  
 (ب) عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع. انظر Hasell and Roser (2019) لمعرفة نقاط القوة وأوجه القصور في هذه البيانات وكيف يصل المؤرخون إلى هذه التقديرات.

حدث هذا التحسن على الرغم من تزايد عدد سكان العالم. في سنة 1990، بلغ عدد الأفراد الذي يعيشون على 1.90 دولار في اليوم أو أقل، 1.9 مليار فرد. ولأن عدد سكان العالم نما بمقدار الثلث منذ ذلك الحين، نتوقع أن يكون العدد أكثر بقليل من 2.5 مليار فرد الآن. لكن في الواقع انخفض إلى 700 مليون، ويتواجد معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. يتركز هؤلاء الأفراد بالضبط في نيجيريا والكونغو وغينيا الاستوائية وجنوب السودان وتزانيا وإثيوبيا ومدغشقر، والتي تعتبر معظمها دول اشتراكية غير مندجة بشكل جيد في نظام التجارة العالمي. في أماكن أخرى، اختفى الفقر المدقع. إجمالاً، لا يبدو أن الفقر المدقع سبق متواجداً لوقت طويل في هذا العالم. في الواقع، تبدو كل من التجارة والعملة المعززة بالمؤسسات الديمقراطية الليبرالية، هما أفضل علاج لكل من الفقر واللامساواة. يحتاج المرء فقط إلى إلقاء نظرة على ألمانيا الشرقية والغربية بعد الحرب، أو كوريا الشمالية والجنوبية اليوم، ليرى الثروة التي تم خلقها المنتشرة في الاقتصادات الأكثر توجهاً نحو السوق، والفقر واللامساواة والتسلسل الهرمي للأنظمة الاستبدادية الاشتراكية. كما لاحظ البروفيسور فيليب بوث وبن ساوثوود في سنة 2017، في الثمانينات، بلغ متوسط الأجر في فينتنام 100 دولار فقط سنوياً، قبل أن ترفعه الفرص الناتجة عن العمولة إلى 20 أضعاف هذا المبلغ؛ ارتفع المتوسط في الصين، التي أصبحت الآن من أكثر الدول تصديراً للسلع في العالم، بما يقارب 35 ضعفاً. أصبح عالمنا الأكثر ترابطاً وتكافلاً أكثر مساواة وثراءً أيضاً.

## 6 - هل يجب السماح للأغنياء في أن يصبحوا أكثر ثراءً؟

في كتاب "رأس المال في القرن الحادي والعشرين"، يزعم الخبير الاقتصادي الفرنسي توما بيكيتي (2017) بأن عائدات الثروة هي دائماً أكبر من المعدل العام للنمو الاقتصادي (أو، على حد تعبيره،  $r > g$ ). وفقاً لذلك، يجمع أصحاب رأس المال الثروة بشكل أسرع من العمال العاديين. ويضيف أن هذا يفاقم ويدعم التفاوتات بين الأغنياء والفقراء، ويخلق طبقة أرستقراطية من الربيعين مع حصة متزايدة من إجمالي الثروة.

لماذا إذن، بعد 300 سنة من الأسواق الحرة نسبياً، لم تجمع هذه الأرستقراطية المالكة لرأس المال بالفعل ثروة العالم بأكملها؟ يرد بيكيتي بأن رأس المال يتبدد بشكل دوري بسبب الحروب، ولكن تبدأ بعد ذلك نفس العملية من جديد. لذا، يقترح بيكيتي فرض ضريبة ثروة عالمية متدرجة، تصل إلى 80 في المائة على الأغنياء، إلى جانب ضرائب عالية على الميراث، للسيطرة على تراكم الثروة القائمة على رأس المال.

### الثروة غير مستقرة

يشتكى منتقدو بيكيتي من أن الحرب ليست سوى واحدة من العديد من العوامل التي تهدد تراكم رأس المال، والاحتفاظ به. ولتحقيق أي عائد على الإطلاق، يجب إنشاء رأس المال وتميمته وإدارته وصيانته واستعماله بحكمة. يمكن أن يفشل أصحابها في أي من تلك المراحل، وغالباً ما يفشلون. حتى لو نجح الأفراد في تكوين ثروة، فيمكنهم أو وريثهم بسهولة خسارتها مرة أخرى من خلال الأخطاء وسوء التقدير والنكبات. في الواقع، تشير دراسة أجراها روبرت د. آرنوت وزملاؤه سنة 2015 إلى أن نصف ثروة الأسر الموروثة تُفقد في غضون عشر سنوات تقريباً. ترتفع ثروات الأسرة وتنخفض، ويظل قليل من الأفراد على قائمة صنداي تايمز Sunday Times للأثرياء أو قائمة فوربس للمليارديرات في القائمة لفترة طويلة.

يمكن أيضاً فقدان الثروة عن طريق استهلاكها، بمعنى آخر، إنفاقها والاستمتاع بها، بدلاً من إعادة استثمارها باستمرار. أو من خلال التبرع بها لأسباب خيرية (كما فعل



جامستجي تاتا Jamsetji Tata وبييل غيتس Bill Gates وجورج سوروس George Soros وأندرو كارنيغي Andrew Carnegie وعائلات سانزيري وويستون (Weston و Sainsbury). ومع ذلك، يتخيل بيكيتي استمرارية إنتاج رأس المال لعوائد تثيري أصحابها دون جهد، كما لو ان الفاكهة المثمرة التي تسقط من شجرة لم تحتج في السابق إلى الري أو التقليم أو مكافحة الحشرات.

ينطوي كل استثمار رأسمالي على مخاطر، وهي كلمة نادرًا ما يتم ذكرها في كتاب بيكيتي، أو إلا بصورة عابرة. تفشل المنتجات والشركات أو تستسلم للمنافسين سريعي النمو، مما يترك داعميها باستثمارات منخفضة العائد أو عديمة القيمة. تجعل المخاطر من الصعب التنبؤ بعوائد رأس المال في غضون عشر سنوات، ناهيك عن مائة سنة؛ وحتى خطر ضئيل ينفي نظرية بيكيتي  $r > g$ . في الاقتصادات الغربية، تراجعت عائدات رأس المال منذ أوائل الثمانينيات، كما تجعل المخاطر العوائد أكثر خطورة.

## أشكال الثروة الأخرى

لا يعتبر مالكي رأس المال والعاملين مجموعات منفصلة. يستثمر العمال في خطط التقاعد والادخار، مما يمنحهم أرصدة رأسمالية خاصة بهم. ويتجاهل بيكيتي الشكل الأكثر أهمية والأكثر انتشارًا لرأس المال، ألا وهو رأس المال البشري. هذا، كما أوضحنا سابقًا، شيء يمتلكه جميعًا ونستثمر فيه، كالكسب المهارات، والذهاب إلى الكلية، وتعلم اللغات، والانتقال إلى وظائف أفضل، وما إلى ذلك. من حيث العائد، ربما يكون هذا أفضل استثمار يمكن لأي فرد القيام به. لكنها في الحقيقة ليست حكرًا على قلة من الأثرياء، يمتلكها الجميع، ويمكن لأي فرد الحصول عليها.

يحتاج الفرد فقط إلى النظر إلى نجاح العديد من المهاجرين الفقراء ليرى كيف يمكن للأفراد بدون رأس مال مادي أو مالي، ولكنهم على استعداد للاستثمار في رأس مالهم البشري، لتحقيق الازدهار. يعتبر الربع الأعلى من 1 في المائة من أصحاب الدخل في بريطانيا مهاجرين، وكذلك يمثلون أكثر من ثلث الرؤساء التنفيذيين للشركات المسجلة في مؤشر فونسي FTSE 100؛ أُسست خمس الشركات في تصنيف ال Fortune

500 الكبرى في أمريكا من قبل المهاجرين، وُحُصَّ الشركات الأخرى من قبل أبناء المهاجرين. صحيح، يمكن أن يكون بعضهم أثرياء يتنقلون بين البلدان. لكن هناك العديد منهم من كان فقيراً وأصبح غنياً. تظهر هذه القصص أن المرء لا يحتاج أن يبدأ غنياً ليصبح كذلك.

## ازدهار بدون مساواة

يتحدث بيكيتي باستحسان عن "العصر الذهبي Gilded Age" في القرن التاسع عشر الذي تسارعت فيه المداخل، رغم عدم وجود قوانين تحمي النقابات العالية آنذاك، ولا وجود لحد أدنى للأجور، ولا دولة رفاة، ولا العديد من الأشياء الأخرى التي يُتخيل عادة أنها تساهم في تعزيز المساواة. ولكن بعد ذلك، أدت الاختراعات مثل الكهرباء والتلغراف والآلات الكاتبة وآلات الخياطة إلى زيادة الإنتاجية الصناعية، مما أدى إلى زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل وزيادة القدرة الشرائية، والتي استفادت منها جميع المجموعات الاقتصادية، وخاصة الأكثر فقراً. يتجاهل ادعائه القائل بأن "النصف الأفقر من السكان هم فقراء اليوم كما كانوا في الماضي، يمتلكون بالكاد 5 في المائة من إجمالي الثروة في سنة 2010، تماماً كما في سنة 1910" حقيقة أن زيادة الإنتاجية جعلت الجميع أكثر ثراءً مما كانوا عليه في سنة 1910. وبالمثل، لم يكن "الانكماش الكبير" للدخل، خاصة في أمريكا، بعد الحرب العالمية الثانية ناتج عرضي للقوانين المؤيدة للنقابات أو لدولة الرفاه المتوسعة، بل نتاجاً لتزايد التجارة بعد الحرب العالمية الثانية.

تعتبر سياسات بيكيتي المتمثلة في إعادة التوزيع استراتيجية جيدة لجعل بلد ما فقيراً وليس غنياً. تجعل البلدان التي تعاقب أصحاب رأس المال من غير المجدي إنشاء الأفراد لرأس المال ومراكزه والمحافظه عليه واستثماره. لدى هذه البلدان استثمارات محلية وأجنبية أقل وعدد أقل من المدخرين لتمويل مشاريع الإنتاج. يؤدي تركيزهم على التوزيع بدلاً من النمو إلى انخفاض النمو والإنتاجية والازدهار، الأمر الذي يؤدي الفقراء أكثر من غيرهم.

## 7- التشكيك في المرر الأخراقي

بالإضافة إلى الحجج الاقتصادية الداعية للمساواة، هناك حجج أخلاقية أيضًا. تستند هذه الحجج الأخلاقية إلى فكرة أن مبدأ المساواة مستمد من قيم عليا مثل الإنسانية العالمية *universal humanity*؛ أو أن المساواة خير في حد ذاتها لأنها عادلة أو منصفة؛ أو أنها تقدم قيمةً أخرى مثل الثقة والوئام الاجتماعي. دعونا نلقي نظرة على كل من هذه الحجج.

### حجة الإنسانية العالمية

تشير هذه الحجة إلى أن البشر متشابهون من جميع النواحي المهمة. لديهم هوية مماثلة، مما يعني أنهم متساوون بشكل أساسي وبالتالي يجب معاملتهم على قدم المساواة. يوجد عدة مشاكل في هذا الاقتراح. كداية، لا يمكننا استنتاج المساواة من الهوية. يشترك الرقمان 3 و 5 في نفس الهوية بكونهما عددان صحيحان. لكنهم ليسا متساويان. ولا يمكننا جعلها كذلك. على الرغم من تحدث الأفراد بصراحة على أن البشر "يولدون متساوين"، إلا أن الحقيقة هي أنهم ليسوا كذلك. يختلف الأفراد بشكل طبيعي من نواح عديدة، جسدية وفكرية وأخلاقية. لمناشدة الهوية البشرية من أجل تبرير تحقيق المساواة في خصائص معينة، علينا إثبات سبب تفوق ذلك على جميع الخصائص الأخرى باعتبارها العلامة الأساسية للهوية البشرية. هذا ليس اختبارًا يمكن للثروة أو الدخل اجتيازه.

يزعم بعض النقاد أيضًا أنه حتى لو كانت الحالة الطبيعية للبشر هي المساواة، لا تزال بالضرورة غير أخلاقية أو مرغوبة أو مستدامة. يمكن أن تكون حالة تكون فيها الحياة "منعزلة، وفقيرة، سيئة، وحشية وقصيرة"، كما قال الفيلسوف توماس هوبز (1651). يقول هؤلاء النقاد بأن المجتمع اللا متساوي قد يؤدي إلى نتائج أفضل. مرة أخرى، يجب على المرء إثبات أن هذا هو الحال قبل أن يكون لحجة المساواة الفطرية أي وزن.

أشكال أخرى من الهوية البشرية. يجب التذكير بأن الاختلافات الظاهرة في الدخل أو الثروة ليست اختيارًا واعياً لأي فرد، بل هي مجرد نتيجة عمليات اقتصادية غير شخصية. وإذا كنا نحاول بوعي تخصيص الدخل على أساس إنسانيتنا المشتركة، فهل ستكون المساواة طموحنا على أي حال؟ ربما يكون المؤشر الأفضل لإنسانيتنا هو طريقة معاملتنا للآخرين، التصميم على عدم إلحاق الأذى بالآخرين، على سبيل المثال، وتوفير "شبكة حماية" للأفراد الأكثر سوء حظ. يعني ذلك إعطاء الآخرين الاعتبار الواجب والاحترام كرملاء في البشرية، ولكن ليس بالضرورة نفس الاهتمام والاحترام. في الواقع، قد يكون هناك قدر أكبر من الاعتبار والاحترام في المجتمعات غير متساوية. في الاقتصادات المبنية على التخصص، تقدر الأفراد اقتصادياً لمهاراتهم المختلفة؛ وتقدرهم بشكل مختلف بالنظر لمقاييس أخرى، مثل مكانتهم الاجتماعية أو صداقتهم أو شجاعتهم. ربما يكون من الأفضل أن يتم تقدير الأفراد، من قبل أقرانهم، بناءً على هذه المقاييس المتنوعة، بدلاً من تقديرهم من قبل أولئك الذين في السلطة بناءً على قوة مقياس واحد. تتطلب حجة الهوية البشرية إدراك الاختلافات الموجودة بين الأفراد، وليس فقط أوجه التشابه بينهم؛ وأن نعامل الناس كأفراد وليس على أساس فكرة مجردة واحدة مثل الدخل أو الثروة. بالنظر إلى أن الأفراد الأحرار لديهم طموحات مختلفة، بما في ذلك طموحات غير مالية، فمن المحتمل نشوء تفاوتات في الدخل والثروة بينهم. لكن هذه ليست السات النهائية التي تحدد الهوية البشرية.

## جون رولز: المساواة والإنصاف

تعتبر المحاولة الأكثر تفانياً لتقديم حجة أخلاقية عقلانية للمساواة الاقتصادية هي "نظرية العدالة" لجون رولز. يطرح رولز تجربة فكرية، إذا كان علينا تصميم مجتمع، لكن (من وراء "ستار الجهل veil of ignorance") ليس لدينا معرفة بمكانتنا فيه، فما نوع التوزيع الذي سنصممه؟ يجب رولز بأننا سنتوخى الحذر ونختار مجتمعاً متساوياً نسبياً بشبكة حماية قوية لدعم الأقل حظاً.

**الاحتمالات وليس المساواة.** يمكن أن يكون هذا اختيارًا طبيعيًا بالنسبة للاكاديمي؛ لكن يُعرف الأكاديميين بكرههم للمخاطرة. لدى البعض الآخر استجابات متنوعة للمخاطرة وقد يضعون رهانات مختلفة في هذه المقامرة. ربما يكون الكثيرون على استعداد تام لاغتنام فرصة "الوصول للقمّة" وينتهي بهم الأمر في وضع أفضل في مجتمع أقل مساواة.

رياضياتياً، سيختار المقامر العقلاني أن يكون لديه الحد الأدنى من شبكة الحماية، ولكن ليس المساواة. وستمنح أنواع مختلفة من المجتمعات المقامرين نفس القيمة الرياضية المتوقعة لاختياراتهم، لذلك لا يوجد شيء منطقي بشكل فريد بشأن خيار المساواة على أي حال.

ولكن إذا كان بإمكان المقامرين تقرير مقدار الثروة أو الدخل الذي سيحصل عليه المجتمع، وليس فقط توزيعه، فقد يقررون أن يكون لديهم مجتمع ثري، متنامي ولكن أقل مساواة من مجتمع فقير راكد ولكن أكثر مساواة. أو ربما يختارون مجتمعًا أقل مساواة ولكن يمتاز بالحركية. معتقدين أن هذا من شأنه إثارة الحوافز وتعزيز التقدم والازدهار. أو قد يختارون مجتمعًا غير متساو اقتصاديًا ولكنه متساوٍ من نواحٍ أخرى، في المكانة الاجتماعية على سبيل المثال. لسوء الحظ، لا يسمح سيناريو رولز بمثل هذه الاحتمالات، ويستثني فعليًا كل شيء ما عدا المساواة الاقتصادية.

**معلومات انتقائية.** يفترض رولز أيضًا اشتراك المقامرين في "المساواة الطبيعية"، لذا يجب عليهم اتخاذ قرارهم على أسس عقلانية بدلاً من التوقع بأنه بإمكانهم استخدام سلطاتهم أو قدراتهم الخاصة لإعادة هيكلة المجتمع المختار بطرق تناسبهم بشكل أفضل. ويعتقد أن هذا لن يجعلهم يختاروا مجتمعًا غير متساوٍ إلا إذا استفاد منه الجميع. لكن تفترض هذه "المساواة الطبيعية" المفترضة تلقائيًا الاختلافات البشرية ذاتها التي تشكل المجتمعات في الواقع. لن يكون لدى الأفراد القادرين والطموحين، على سبيل المثال، سبب لاختيار المساواة؛ قد يفضلون مجتمعًا غير متساوٍ حيث يمكنهم شق طريقهم إلى القمّة.

يجب أن يكون لدى المقامرين بعض الإلمام بكيفية عمل المجتمعات لمعرفة ما يراهنون عليه؛ ولكن ليس لدرجة تجعلهم واثقين من أنهم سيصبحون أفضل حالاً من الآخرين. يفترض رولز أنهم جميعاً يفهمون مبدأ العدالة، ولكن نظرًا لأنه يعرّف العدالة باعتبارها إنصاف، يدفع هذا حتمًا خياراتهم نحو المساواة، بدلاً من الاحتمالات الأخرى مثل التنوع أو إمكانية الارتقاء الاجتماعي. بعبارة أخرى، يصمم مقامريه ومقامرتهم بطرق تدعم بالضرورة قضية المساواة، وتتغلب على جميع جوانب المجتمع الأخرى مثل الأسرة أو الجدارة أو الحرية. في الواقع، هناك ذكر محدود للحرية وقيمتها في نظرية رولز للعدالة. وبينما تعتبر الأسرة والتربية مصدر رئيسي لعدم المساواة، يتراجع رولز عن استبعادها من مجتمعه الذي يفترض كونه مجتمع عقلاني ومتساوٍ.

**خدمة أو استحقاق.** بغض النظر عن مدى تحقيق المساواة في الثروة والدخل، لا يمكن التغاضي عن حقيقة أن الاختلافات البشرية الأخرى تجعلنا غير متساوين في العديد من الطرق المختلفة. لإستعادة المساواة، يقترح رولز استخدام أصحاب المواهب الطبيعية لمواهبهم فقط من أجل الصالح العام، وليس من أجل الارتقاء. ولكن في حين أن مثل هذه الثروات الطبيعية هي مسألة حظ، لا يعني هذا أنها "غير مستحقة" أو يجب التخلي عنها. دائماً ما يكون الإنجاز الشخصي متجذراً في بعض الصفات الطبيعية، مثل اللياقة أو المهارة؛ لكننا ما زلنا نعتقد باستحقاق الرياضيين لميدالياتهم، ولا نتخيل أن لدى الآخرين أي استحقاق فيها.

باختصار، تعتبر حجة رولز، على الرغم من تأثيرها الكبير، غير مرضية. لا تعني العدالة الإصاف فقط أو المساواة. يعتبر المجتمع العادل هو المجتمع الذي يحترم الناس باعتبارهم أفراد مستقلين، ويتسامح مع اختلافاتهم، ويؤمن بحريتهم، ويحمي حقوقهم، ويقبل من الإكراه. إذا بدأنا بفكرة مسبقة عن مجتمع متساوٍ، فلا يمكننا ضمان أي من هذه النتائج.

## 8 - التشكيك في الحلول العملية

من المشكوك فيه إذن إلى أي مدى يمكن اعتبار المساواة أخلاقية في حد ذاتها، أو نابعة من قيم أساسية مثل العدالة. وهناك أيضًا شكوك حول إلى أي مدى تساعدنا المساواة في تحقيق قيم أخرى أيضًا.

### أخطاء ميزان التسوية The Spirit Level

يزعم كل من كيت بيكيت وريتشارد جي. ويلكنسون (2010) في كتاب The Spirit Level ارتباط جميع المشكلات الاجتماعية تقريبًا، من التعاسة إلى السمعة والمرض العقلي ووفيات الأطفال والمدارس السيئة ومعدلات القتل، باللامساواة في الدخل. يعتبر الباحثان أن هذه المشاكل ناتجة عن الضرر النفسي الناجم عن اللامساواة، مثل الحسد وانعدام الثقة والجشع. لإثبات أطروحتهما، قاما بتصنيف مختلف البلدان من حيث اللامساواة، ثم قاما بتقييمها وفقًا لمقاييس مختلفة، ووجدتا ارتباطًا في كل حالة تقريبًا. على الرغم من اعتبار الارتباط والسببية شيئين مختلفان، إلا أن أدلتها لا تزال تقنع آلاف القراء بأن اللامساواة تنسب بالفعل في مجموعة واسعة من المشاكل الاجتماعية.

ومع ذلك، يعارض العديد من النقاد بشده أطروحة الكتاب ومنهجيته ونتائجها، ناهيك عن الاستنتاجات الشائعة القائمة عليها. على سبيل المثال، يشير الخبير الاقتصادي البريطاني البارز جون كاي إلى تقديم معظم الارتباطات المزعومة كمخططات مشتتة مع "خط اتجاه" مرسوم من خلالها. ولكن في كل حالة تقريبًا، هناك العديد من البلدان "خارجة عن المألوف outlier" (وغيابًا، عدد قليل جدًا من "البيانات الداخلية/Inliers")، ولولا خط الاتجاه لبدت البيانات وكأنها مبعثرة وعشوائية تمامًا.

بيانات انتقائية. في كتاب The Spirit Level Delusion، يزعم كريستوفر سنودون (2010) بأن اختيار البلدان التي يتم إدراجها أو استبعادها يحدث فرقًا كبيرًا في النتائج ويمكنه تحييد أو حتى عكس الارتباطات المفترضة. يدعي مؤلفو Spirit

Level وجود أسباب وجيئة لاختياراتهم، وأنه يتعين عليهم الاقتصار على الدول الكبيرة التي تجمع البيانات التي يقومون بتقييمها في كل حالة، لكن سنودون يجادل بأن بعض المقاييس (مثل متوسط العمر المتوقع) شديدة التأثير في البلدان التي يتم إدراجها، ويعتبر إغفال بلدان كسنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وجمهورية التشيك، بالإضافة إلى استبعاد من وقت لآخر البلدان الأخرى التي قد لا تتناسب مع السردية السائدة، بمثابة " مغالطة الدليل الناقص "Cherry-picking".

أسباب معقدة. يقول سنودون إنه من غير المحتمل أن تكون الاختلافات بين البلدان في الصحة أو الجريمة أو التدابير الأخرى ناجمة عن اللامساواة وحدها. يمكن لضعف الصحة، على سبيل المثال، أن يكون بسبب الفقر، وسوء الإسكان، وسوء التعليم، وساعات العمل الطويلة في العمل اليدوي أو الزراعي، وحتى الخصائص العمرية للبلد المعني. قد تكون لمعدلات وفيات الرضع ارتباطًا أكثر بالاختلافات في سن الزواج والأدوية وطريقة جمع البيانات من اللامساواة، كما أصبحت وفيات الرضع اليوم نادرة جدًا في البلدان المتقدمة لدرجة أن أي اختلافات موجودة فهي غير ذات صلة (على سبيل المثال، تعتبر سنغافورة من أكثر البلدان غير متساوية ولديها أدنى معدلات وفيات رضع في العالم).

يمكن للسمنة، وهي ارتباط مفترض آخر، أن يكون لها علاقة أكبر بالنظام الغذائي وتقاليد نمط الحياة في مختلف البلدان بدلاً من اللامساواة. تتأثر المعدلات المتباينة لاستهلاك التبغ والكحول بحجم الضرائب المفروضة على هذه المنتجات. يمكن لمعدلات الأمراض العقلية، أيضًا، أن يكون لها العديد من الأسباب بخلاف الأسى المفترض الناتج عن اللامساواة. و العديد من البلدان الفقيرة لا تمتلك بيانات عن الاضطرابات النفسية، في حين تتمكن الدول الأكثر ثراءً التي يمكنها تحمل تكاليف توفير المزيد من الأطباء النفسيين أن تحصى بشكل طبيعي تشخيص المزيد من المرضى.

تنطبق نفس الأسباب المعقدة على ارتباطات ميزان التسوية Spirit Level الأخرى. يجادل الباحثان بدخول المزيد من الأفراد إلى السجون في المجتمعات غير المتساوية نسبيًا مثل الولايات المتحدة، مما يشير إلى أن اللامساواة تؤدي إلى الجريمة. لكن يتعلق هذا



الاختلاف بثقافة العقاب أكثر من معدلات الجريمة، كما يقول سنودون، نظرًا لأن بعض البلدان التي تمتاز بمستوى مساواة أعلى نسبيًا لديها معدلات جرائم عنف عالية إلا أنها تختار إرسال عدد أقل من الأفراد إلى السجن. أيضاً، لا تظهر المعدلات المرتفعة لإعادة التدوير Recycling في اليابان والسويد أن مثل هذه المجتمعات المتساوية للغاية لديها التزام اجتماعي أكبر، بل تظهر ببساطة كون إعادة التدوير أمر إلزامي في تلك الأماكن. في الواقع، ربما يكون مؤشر الالتزام الاجتماعي الأفضل هو العمل الخيري والذي تتفوق فيه أمريكا على جميع بلدان العالم.

**قياسات مستحيلة.** ربما تكون أصعب ظاهرة يمكن تحديدها هي الارتباط المزعوم بين المساواة والسعادة، وهو أمر يصعب قياسه (ويمكن القول باستحالته). على سبيل المثال، تصنف فنلندا أسعد بلد في العالم على الرغم من مخاوفها المستمرة القادمة من جارتها روسيا. وقد يكون ذلك مفسراً أيضاً بصغر حجمها وتجانسها، مما يساهم في تعزيز الثقة؛ أو ربما أيضاً لكون ثلثي سكانها لوثري التدين (فالكنيسة اللوثرية تعلم أتباعها مسألة الرضى بالخط). وإذا كانت مقاييس السعادة تخبرنا بأي شيء، ففهي تخبرنا كون الأفراد في البلدان الغنية عمومًا أكثر سعادة من أولئك الذين يعيشون في البلدان الفقيرة، بغض النظر عن اللامساواة في الدخل. وبالفعل، دحضت استطلاعات الرأي المكثفة التي أجراها الباحثان جوناثان كيللي وماريا إيفانز (2017) فكرة تفويض اللامساواة للسعادة، في البلدان النامية، يُنظر إلى اللامساواة كمؤشر على الفرص والارتقاء؛ ويبدو أنه لا توجد علاقة على الإطلاق في البلدان المتقدمة.

يعتبر الاقتراح القائل بتسبب اللامساواة في توليد الحسد والتوتر الاجتماعي أمر مشكوك فيه أيضاً. مرة أخرى، يصعب جداً قياس أي من المفهومين؛ ما الذي يجب اعتباره مؤشرات للتوتر الاجتماعي هو مسألة رأي، كالحروب الأهلية أو الانقلابات أو الشعب أو منشورات عدوانية على مواقع التواصل الاجتماعي. وعلى مر التاريخ، حدثت الحروب والانتفاضات لأسباب عديدة متنوعة، وليس بالضرورة بسبب التوترات الاجتماعية الداخلية فقط. يمكن القول أن اللامساواة كانت أكبر بكثير في الماضي، ولكن كان هناك قدر أقل من الحسد؛ أو ربما مزيد من القبول بكون

اللامساواة حالة طبيعية. وقد يكون لأولئك الذين يثيرون الاضطرابات السياسية دوافع عديدة غير الحسد.

## إساءة توجيه تركيزنا

من خلال مقارنة مجموعة كبيرة من المقاييس الاجتماعية ضد اللامساواة، تدفعنا أطروحة ميزان التسوية The Spirit Level إلى رؤية ضيقة مفادها أن اللامساواة هي العامل الحاسم، على الرغم من أن البيانات غير موثوقة، والقياسات مشكوك فيها، والواقع معقد للغاية.

تأتي البيانات من مجموعة واسعة من البلدان ذات السكان المتنوعين والقيم والثقافات والأديان والأعراق والتاريخ والتقاليد والأنظمة الغذائية والمعايير التعليمية ودول الرفاه والهياكل الأسرية المختلفة. تعتبر كل من النرويج وكوريا الجنوبية وإسرائيل وسويسرا وبروناي دول غنية ولكن ليس لديها الكثير من القواسم المشتركة. لا تفسر اللامساواة في الدخل انخفاض معدل المواليد في آسيا أو السمنة والعمل الخيري المرتفع لدى الأمريكيين أو معدلات الانتحار المرتفعة في اليابان أو مستويات الثقة العالية في الدول الاسكندنافية. ببساطة، لا يوجد دليل موثوق، ولا اتفاق أكاديمي، على أن اللامساواة هي السبب في العديد من النتائج غير المرغوب فيها.

## 9 - المساواة في الأجور

### تناقضات المساواة في الأجور

تظهر إشكالية طرق تحديد أجر متساوٍ وعادل في نفس الوقت في مكان العمل إشكالية تحويل فكرة المساواة إلى ممارسة.

**تناقضات المساواة في الأجور.** لنبدأ بحالة متطرفة، حيث يتعين على أصحاب العمل منح عمالهم أجورًا متساوية. إذا كان يعمل الموظفون لساعات مختلفة، ربما بسبب المرض أو الالتزامات العائلية أو حتى بسبب سوء ضبط الوقت، سينتهي البعض بالعمل ساعات أكثر من غيرهم. يؤدي هذا حتمًا إلى صراعات بين العمال، حيث اكتشف الرؤساء التنفيذيون الذين جربوا سياسات المساواة في الأجور طواعية (مثل سيمون بينتون Simon Benton من شركة العلاج النفسي البريطانية Spill) مدى تكلفة هذه السياسات. تنبع عن ذلك وسط عمل تعيس وانخفاض في الإنتاجية.

ربما لهذا السبب لا تتمتع حتى الدول الاشتراكية بمعدلات أجور متساوية، والسبب في دعوة النشطاء عادةً إلى "مزيد من المساواة"، والنسب القصوى بين أصحاب الدخل الأعلى والأدنى، والحد الأدنى والأقصى للأجور، وما إلى ذلك، بدلاً من مجرد "المساواة". ومع ذلك، تنشأ نفس المشاكل في ظل هذه السياسات، حتى لو كانت في شكل أخف.

**العوامل غير مالية.** أيضًا، لا تعترف سياسة الأجور المتساوية بالعديد من الاختلافات بين الوظائف المختلفة. بعضها ممتع، والبعض الآخر ليس كذلك؛ بعضها يأتي "بامتيازات" والبعض الآخر لا؛ سيتطلب البعض استثمارًا أوليًا كبيرًا للوقت والجهد في التدريب قبل أن يتمكن الفرد من البدء فيها. لماذا يجب أن يوافق أي فرد على أداء وظيفة تتطلب استثمارات كبيرة، بنفس أجر الوظيفة التي يمكن لأي فرد الحصول عليها بسهولة ومباشرة؟

إذا أردنا توسيع معنى "المساواة في الأجور" ومحاولة تعويض الأفراد عن هذه الاختلافات في الوظائف، فكيف يمكننا حساب قيمتها؟ يوجد هذا فقط في أذهان الأفراد المعنيين. وإذا أردنا تعويض الأفراد عن أداء وظائف صعبة، فهل يعني ذلك أننا سوف ندفع أجور أقل للعمال المهرة، لأن العمال المهرة يجدون نفس الوظيفة أسهل؟

**عائلات غير متساوية.** توجد مشكلة أخرى في كون الموظفين من عائلات بأحجام مختلفة. مع المساواة في الأجر، ستكون الأسرة المكونة من فرد واحد أفضل من أسرة مكونة من فردين ولكن عائل واحد فقط، وأفضل بكثير من أسرة مكونة من أربعة أو خمسة أفراد. وبالتالي، لا يعني دفع أجور متساوية للأفراد أن الجميع سيصبحون ميسورين على قدم المساواة.

**اختلاف طرق التصرف.** يحصل العمال على دخل متساوٍ، ولكن يختار البعض الادخار والاستثمار أكثر من الآخرين أو تحويل الأموال إلى عائلاتهم. لا يوجد ظلم في هذا، ولا أحد يؤذى. في الواقع، تعتبر مثل هذه الحصافة والمسؤولية جديرة بالثناء. لكن هذا يعني أنه على الرغم من دفع أجور متساوية للأفراد، هناك بعض العائلات والأفراد الذين ينتهي بهم الأمر في وضع أفضل بكثير من غيرهم.

يحدث الشيء نفسه عندما يكون للأفراد دخل متساوٍ، لكن استهلاكهم مختلف. يحتاج البعض، على سبيل المثال، إلى رعاية طبية باهظة الثمن أو إصلاحات في منازلهم. يختار البعض الآخر إنفاق الأموال على الملابس المصممة أو حفل زفاف عائلي. يبدد الآخرون أرباحهم ببساطة، مما يتركهم في وضع سيئ. مهما كان السبب، حتى لو تساوَت أجورهم، ينتهي كل منهم بمبالغ مختلفة من المال.

## هل يوجد فارق في الأجور بين الجنسين؟

يزعم بشكل متكرر وجود "فارق أجور بين الجنسين" مقابل عمل مماثل، و يعتبر علامة على التمييز والظلم. يشير الباحثين إلى وصول الاختلافات في متوسط معدلات الأجور بين الرجال والنساء في بعض البلدان المتقدمة إلى 40 في المائة. وفي العديد من البلدان، هناك عدد قليل من النساء ذوات الدخل المرتفع. رداً على ذلك، يطالب

السياسيون في العديد من البلدان الشركات الكبرى بكشف معدلات أجور الذكور والإناث والعمل على تحقيق المساواة بينهما.

**فارق ضيق.** ومع ذلك، هناك أدلة قوية (في البلدان المتقدمة على الأقل) تشير لعدم وجود فارق كبير بين الجنسين حالياً، ولا تستند السياسات القائمة عليها إلى أسس سليمة. بالتأكيد، يوجد فارق جنساني بين العمال الأكبر سناً، ولكن يعود السبب في بدأ هؤلاء الأفراد العمل منذ عدة عقود، في زمن التمييز والفوارق الكبيرة في الأجور بين الجنسين؛ وعندما حصل الموظفون على زيادات سنوية، استمرت هذه الفجوات في الأجور. لكن أولئك الذين ينضمون إلى سوق العمل اليوم غالباً ما يحصلون على أجور متساوية. بالنسبة لمن هم دون الثلاثينيات، تلاشى الفارق إلى حد كبير (وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، كما وثق مركز بيو للأبحاث في سنة 2013، اختفت هذه الفجوة تماماً تقريباً).

**مصدر الفارق.** لا يزال هناك فارق في الأجور، ولكن معظمه عبارة عن فارق اهتمام وليس فارق بين الجنسين، لأن غالباً ما يأخذ النساء زمام المبادرة في تربية الأطفال ورعاية الأقارب. (في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تمثل النساء حوالي ثلثي مقدمي الرعاية، وفقاً لمعهد IZA لاقتصاديات العمل IZA Institute of Labor Economics، وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها على هيمنة مماثلة في مجموعة من البلدان الأخرى). ونظراً لهذا، تعتبر المرأة أكثر ترجيحاً لاختيار عمل مرن أو بدوام جزئي. لكن يعتبر العاملين بدوام جزئي والعاملين المرين أقل قيمة لأصحاب العمل لأن إدارتهم تكون أكثر تكلفة وقد لا يكونوا متوفرين دائماً عند الحاجة. وبالتالي، تقبل العديد من النساء اللاتي يمتهن مسؤوليات الرعاية أجور منخفضة أو وظائف ذات رتب أدنى حيث تسبب ساعات العمل المرنة مشاكل أقل لأصحاب العمل.

تبدأ النساء العمل بنفس الأجر ونفس المسار التصاعدي مثل الرجال، لكن تأخذ معظمهن في العشرينات والثلاثينيات من العمر سنوات إجازة من العمل أو يعملن لساعات قليلة لتربية الأطفال، وهكذا يتخلفن بشكل كبير في مسارهن المهني. عندما

يستأنف العمل، ترتفع رواتبهن بشكل عام مرة أخرى، لكن (بما أن الأجر يعكس الخبرة وسنوات الخدمة) يعدن للبدء من مستوى أدنى أقل مما حققه العاملين بدوام كامل بحلول ذلك الوقت.

**تفسيرات أخرى.** وهناك أسباب أخرى. تدفع معدلات الضرائب الهامشية المرتفعة والمزايا الاجتماعية السخية النساء اللائي يتحملن مسؤوليات الرعاية إلى البقاء بعيداً عن العمل لفترة أطول، مما يجعلهن يتخلفن أكثر عن الركب. هناك اختلافات بين الجنسين في الطباع، في الولايات المتحدة، تشير أبحاث مركز بيو إلى تفضيل النساء للوظائف التي يستمتعن بها، والتي توفر الأمن، وتسمح لهن بأخذ بعض الوقت من أجل مسؤوليات الرعاية، في حين يعتبر الرجال أكثر استعداداً للصبر على نوع العمل من أجل الترقية والارتقاء.

تعتبر النساء أيضاً أقل عدوانية في المساومة على الأجور (وهذا ما يؤكد حقيقة وجود فارق أصغر في الأجور حيث تسود المساومة الجماعية). في الثقافات التي عادة ما تتخذ فيها المرأة شركاء أكبر سناً، المتقدمين بالفعل في سلم الأجور، يكن أكثر استعداداً لقبول أجور منخفضة. بالإضافة إلى ذلك، لدى النساء تفضيلات عمل مختلفة، وغالباً ما يعملن في شركات صغيرة أو في منظمات غير ربحية، وفي وظائف أكثر متعة وأقل خطورة، وكلها بطبيعتها أقل أجراً.

**أخطاء إحصائية.** يمكن أن تكون الإحصائيات الأولية مضللة أيضاً. يعتبر من الخطأ مقارنة متوسط الأجور، على سبيل المثال، لأن توزيع الدخل غير متماثل للغاية. في حين يوجد حدًا أدنى (مثل الحد الأدنى القانوني للأجور) لما سيعمل الأفراد، لا يوجد حد أعلى للأجور. وتختار العديد من النساء، كما رأينا، وظائف مرنة أو بدوام جزئي (لكن بأجر أقل). لذلك يمكن للمليار أو اثنين من الذكور توسيع فارق متوسط الجنسين بشكل كبير. لفهم وضع معظم الأفراد العاديين، يجب النظر بدلاً من ذلك إلى متوسط الأجور، حيث يوجد عدد متساوٍ من الأفراد أعلى وأدنى أجراً. هناك، نجد فرقاً أقل بكثير بين الجنسين.

الاختلافات الطبيعية. وفقاً لبعض الدراسات، لا يرجع الفارق المفترض في الأجور بين الجنسين إلى التمييز أو الظلم ولكن إلى خيارات نمط الحياة الطبيعية المختلفة للنساء والرجال. تسعى الحكومات إلى إعادة توازن هذه الاختلافات من خلال سياسات مثل رعاية الأطفال المجانية أو برامج إعادة التدريب للنساء اللواتي أخذن إجازة لرعاية الأطفال أو تدابير أخرى. ولكن ما لم تحدث ثورة اجتماعية في المواقف بين الجنسين تجاه العمل والرعاية، فمن المرجح أن يظل هذا الاختلاف قائماً.

### هل يستحق المدراء التنفيذيون أموالهم؟

يجلب كل أوائل شهر كانون الثاني (يناير) شكاوى سنوية بخصوص كسب الرؤساء التنفيذيين في الشركات المدرجة في مؤشر فوتسي FTSE أو داو جونز Dow Jones لمداخيل أكثر من متوسط دخل عمالهم سنوياً. يُزعم أن هذا غير عادل بشكل صارخ، يعمل الرؤساء التنفيذيون لساعات طويلة، ولكن ليس لفترة أطول بكثير من العمال الآخرين، ويصاحب ذلك مقترحات للحد من هذا الظلم من خلال فرض "حد أعلى للأجور" (مقابل للحد الأدنى للأجور) أو وضع حد لنسبة أجور المديرين التنفيذيين بالمقارنة مع أجور موظفي الشركة الأقل أجراً.

**مواقف غير متساوية.** على النقيض من ذلك، لا يشتكي الأفراد من أن يتقاضى كبار الفنانين أو الممثلين أو سائقي السباقات أو لاعبي كرة القدم رواتب كبيرة جداً. فهم يحدثون فرقاً كبيراً في حياة العديد من الأفراد، وأحياناً الملايين من الأفراد، الذين يدفعون لهم طواعية مقابل الاستمتاع بما يقدمونه. على نفس المنوال، يُحدث الرؤساء التنفيذيون فرقاً كبيراً للعديد من المساهمين (حملة الأسهم shareholders)، الذين يدفعون لهم أيضاً طواعية مقابل الثروة التي يخلقونها لهم. يمكن للرئيس التنفيذي الجيد تعزيز قيمة الشركة بشكل كبير؛ ويمكن للسيئ أن يؤدي بالشركة (والمستثمرون) للإفلاس. ومع ذلك، يُقترح منع مساهمي الشركة من دفع ما يعتقدونه مناسب للمدير التنفيذي الناجح ولكل من يعمل في شركتهم.

**القيمة المضافة.** بالتأكيد، تعتبر رواتب الرؤساء التنفيذيين مرتفعة وتزداد ارتفاعاً. ولكن بعد ذلك، مع العولمة، نمت الشركات الكبرى في أسواق الأسهم الرائدة أيضاً من حيث الحجم والتعقيد والوجود الدولي. يتمتع عدد قليل من الأفراد بالمهارات اللازمة لإدارة مثل هذه المؤسسات الدولية الكبيرة والمعقدة، تماماً كما يوجد عدد قليل من الشخصيات الرياضية المتفوقة في العالم. وفقاً لذلك، توجد منافسة متزايدة على مواهب الرؤساء التنفيذيين، وليس من المستغرب أن تكون رواتب كل من المديرين التنفيذيين ونجوم الرياضة مرتفعة.

**من يحدد؟** يزعم النقاد بأن رواتب المسؤولين التنفيذيين مرتفعة للغاية، لكن من له الحق في أن يحدد؟ تعتبر الطريقة الموضوعية الوحيدة للحكم على قيمة الرؤساء التنفيذيين هي بمعرفة كيف يؤثر قدومهم أو مغادرتهم على سعر سهم الشركة. ويمكن أن يكون تأثيرهم كبير جداً كما أشار المحلل السياسي سام بومان في سنة 2016. خسرت أبل، على سبيل المثال، 5 في المائة من قيمتها (حوالي 17.5 مليار دولار) عند وفاة المؤسس والمدير التنفيذي ستيف جوبز. ارتفعت قيمة مايكروسوفت 8 في المئة (20 مليار دولار) بعد استقالة ستيف بالمر في سنة 2013. في نفس السنة، أدى رحيل أنجيلا أهريندتس من بربري Burberry إلى خفض قيمة الشركة بأكثر من 500 مليون جنيه إسترليني. تعتبر هذه الأرقام مهمة، ويعود كل ذلك إلى أفراد محددين.

يصعب وضع سعر محدد بخصوص وظيفة الرئيس التنفيذي. إنها ليست مثل العمل العادي، حيث يعكس الأجر عدد الأدوات المنتجة؛ بل يتطلب الرؤية والحضور والموهبة. يمكن للمساهمين (حملة الأسهم) فصل الرؤساء التنفيذيين أو خفض رواتبهم إذا اعتقدوا أنهم يحصلون على عوائد ضعيفة على الأموال المستثمرة؛ وأحياناً يفعلون. لكنهم في الغالب سعداء بالمصادقة على حزم الرواتب المرتفعة المقدمة لرؤسائهم التنفيذيين. من يحق له القول بأنهم مخطئون؟ لكن بدعم من السلطة التشريعية، سيعترض منتقدي اللامساواة على ذلك.



## 10 - جذور السياسات المساواتية

### من الأخلاق إلى السياسة

تنشأ مشاكل أخرى عندما تتحول الأفكار الأخلاقية، المدعومة بإحصاءات مشكوك فيها، إلى برامج سياسية. تدور الأفكار الأخلاقية حول كيف نريد أن يكون الأفراد؛ أما الخطط السياسية فتجبرهم على أن يكونوا شيئاً ما. وهذا فرق كبير.

**افتراضات خاطئة.** تدفع مشاعرنا الطبيعية والثقافية والدينية للعدالة الكثيرين إلى افتراض أن المساواة هي الحالة الأخلاقية الوحيدة؛ ويعتمدون غالباً على إحصائيات مشكوك فيها ومصطلحات محملة لتعزيز هذا الافتراض. وبما أن الأعمال الخيرية الخاصة (التي تركز على الفقر وليس المساواة) لا ترقى إلى مستوى تحقيق المساواة بين الجميع، فالافتراض الإضافي هو تدخل الحكومة للقيام بذلك بالقوة.

يستند هذا الافتراض إلى كون الأفراد غير مسؤولين عن وضعهم الاقتصادي؛ وخلق المجتمع لعدم المساواة؛ وكون الفقراء ضحايا الظروف وعدم استحقاق الأغنياء المخادعين لما يمتلكون. لكن يتجاهل هذا السرد أهمية عوامل مثل العمل الجاد والطموح واكتساب المهارات وقوة الإرادة والمرونة في تحديد ما سيحقق الأفراد من حيث الدخل والثروة.

**تبرير إعادة التوزيع.** بالنسبة لبعض الأكاديميين، يوفر سرد المساواة المبرر (أو ربما الغطاء) للانتقال من الفكر الأخلاقي إلى العمل السياسي. بالنسبة للحكومات، يقترح هذا السرد طريقة لتخفيف حسد الأفراد ويوفر أسباباً للتدخل السياسي.

ومن هنا تأتي المطالبة ببرنامج سياسي لتحقيق المساواة في الاختلافات التي لا تعزز الصالح الجماعي بفعالية. يؤدي هذا لمعاملة البشر بمنظور يجرد الإنسان من هويته وصفاته الفردية، كما لو وُجدوا فقط لخدمة غايات اجتماعية معينة، تختارها السلطات. وتصبح الأفكار الأخلاقية (حول كيفية عيشنا لحياتنا) تخدم الأفكار السياسية (حول كيفية خدمة الآخرين). لكن يجب أن توجه الأخلاق السياسة، وليس العكس.

## استحالة تحقيق المساواة في النتائج

الاختلافات غير المادية. في الاندفاع لتحويل الفكرة الأخلاقية للمساواة الاقتصادية إلى خطة سياسية، نسي أن البشر ليس لديهم أشياء فقط، إنهم يصنعون الأشياء ويعتزون بها، بما في ذلك طموحاتهم غير المالية العديدة. وتختلف هذه الأمور بطرق لا حصر لها، معظمها غير ضارة أو حتى مفيدة، مثل فوائد التنوع البيولوجي، أصبح مجتمعنا أكثر أمانًا بسبب تنوعنا.

وهناك العديد من الاختلافات الأخرى التي لا يمكن تغييرها، مثل تلك الموجودة في المهارة أو التنشئة، ولا تعوض عنها. كيف يمكن الحكم على القيمة المالية لطفولة محفزة stimulating childhood، أو تكلفة الخجل الشديد؟ كيف يمكن قياس الفرح والحزن، وإعطاء الأفراد قدرًا متساويًا من الاثنين؟ يأتي الرضا البشري من تحقيق أهدافنا الداخلية، وليس من ثروتنا الخارجية.

لا يمكننا مساواة هذه الأشياء لأننا لا نستطيع أن نضع أسعارًا عليها؛ لذلك يركز الأفراد بدلاً من ذلك على ما يمكننا قياسه والتلاعب به، مثل الدخل والثروة. يبدو في أحسن الأحوال نهجًا متحيزًا للغاية، وفي أسوأ الأحوال نهجًا مشوهًا للغاية. وحتى هذا غير كافٍ، يمكن الأمل في تحقيق المساواة في الثروة والدخل، لكن هذا لا يضمن أن يصل الأفراد في النهاية إلى منافع متساوية.

**إشكالية نجم الروك.** ثم هناك إشكالية نجم الروك. حتى لو بدأ الجميع من حالة مساواة كلية، سيدفع المعجبين عن طيب خاطر المال لمشاهدة نجم موسيقى الروك المفضل لديهم في حفلة موسيقية، بحيث يعود كل منهم بعد نهاية الحفل أفقر قليلاً ونجم الروك أكثر ثراءً. يتطلب الحفاظ على المساواة التي بدأنا بها إعادة تقييم مستمرة وإعادة توزيع للدخل. ولكن نظرًا لكون المعاملات طوعية تمامًا، فلم يلحق أي ضرر أو ظلم بأي فرد. إذن على أي أساس يجب عكس هذا التبادل الطوعي، بخلاف الرؤية الاجتماعية لسلطة ما؟

بالإضافة إلى ذلك، لا يتساو عازفي الغيتار الفقراء مع نجوم الروك، سواء في المهارة أو في القدرة على الكسب. ربما يجب على الحكومة التدخل لقطع واحد أو اثنين من أصابع أفضل لاعبي الغيتار للمساواة بينهم وبين الآخرين. بصرف النظر عن حرمان أنفسنا من بعض العروض الموسيقية المذهلة، سيكون هذا عملاً عنيفاً ضدهم. لكن بعد ذلك، تتطلب كل مساواة قسرية، سواء لعازفي الغيتار أو أصحاب الدخل، التهديد بالعنف ضد بعض الأفراد.

يشير الأمر أيضاً تناقضاً من حيث أنه يتطلب معاملة الأفراد بشكل غير متساو لتحقيق المساواة المنشودة. يفترض السرد عدم تعارض مثل هذه المعاملة القسرية غير المتساوية باسم المساواة مع جوانب أخرى من الحياة، مثل العدالة والحقوق المدنية والحرية والأسرة والازدهار والقضاء على الفقر. لكنها في الحقيقة كذلك.

## التعويض على سوء الحظ

نظراً لاستحالة تحقيق نتائج متساوية، هناك اقتراح شائع يدعو لتعويض الأفراد عن سوء الحظ على الأقل. يعني ذلك التعويض عن الحظ "الأعمى"، مثل الولادة في أسرة غير مبالية أو الإصابة بالعمى أو التعرض للسرقة أو مصائب أخرى خارجة عن إرادة الضحية.

ولكن، بصرف النظر عن المشكلة المعتادة المتمثلة في كيفية قياس عبء هذا الحظ السيئ وتحديد التعويض المناسب، تعتبر مثل هذه السياسة معقدة بسبب حقيقة وجود العديد من أنواع الحظ المختلفة التي تؤثر على حياة الإنسان بطرق مختلفة وعلى درجات مختلفة. ليس واضحاً كيف يمكن حل هذه الرموز وتقرير ما الذي يجب تعويضه، وإلى أي مدى، وما لا ينبغي تعويضه.

**الحظ الأعمى وحظ الخيارات.** إلى جانب "الحظ الأعمى" للأشياء الخارجة عن سيطرة الفرد، هناك "حظ الخيارات"، كيف تنتهي مقارمات الأفراد المدروسة والمحسوبة؟ كشراء تذكرة يانصيب فائزة أو الاستثمار في شركة تفلس في ما بعد. هناك بعض الاتفاق على مزايا تعويض الحظ الأعمى (على الرغم من أن الليبراليين قد يقولون إنه،

حيثما أمكن، يجب على الأفراد التأمين ضده بدلاً من توقع قيام دافعي الضرائب بإفقادهم). لكن لا يوجد اتفاق بشأن ما يجب فعله بشأن حظ الخيارات.

تتمثل إحدى الحجج في أنه لا ينبغي لنا تعويض حظ الخيارات على الإطلاق، لأن القيام بذلك سيقضي على المسؤولية الشخصية ويحث الأفراد على القيام بمخاطر مخيفة. سيعرف الأفراد أنه بإمكانهم القيام بمشاريع تجارية ملتبسة إلى حد كبير أو المقامرة بمنازهم في لعبة ورق، أو الإضرار بصحتهم من خلال إساءة استخدام العقاقير، لعلمهم بتلقي تعويض كامل لحسارتهم أو إصابتهم. لكن تنتج هذه السياسة نتائج قاسية وغير متسقة. قد نرفض تعويض المقامرين، لكن سنوافق إنسانياً على مساعدة سائق دراجة نارية عانى من إصابات في الرأس بسبب عدم ارتدائه لحوذة. يعتبر الحد الفاصل أمر نسبي. ومرة أخرى، قد يقول الليبراليون إن المساعدة الطوعية لضحايا الحظ السيئ أمر جيد، لكن إجبار الآخرين على المساعدة من خلال دفع ضرائب أعلى ليس كذلك.

تعتبر معظم نتائج الحياة مزيج من أنواع مختلفة تشمل كلاً من الحظ والظروف والاجتهاد والجهد والتطبيق وما إلى ذلك. فحتى من خلال حصر الأشياء على الحظ الأعمى brute luck وحظ الاختيار، لا يوضح حجم مسؤولية أي منها عن أي نتيجة. فعدد مدخني السجائر مرتفع، لكن عدد المصابين بسرطان الرئة لا يشملهم جميعاً. ويولد الكثير من الأفراد وسط أسر ميسورة الحال وتوفر ظروف عيش ملائمة ومحفزة حيث توفر دفعة لأطفالها في كل من مجالي التعليم والأعمال التجارية، لكن عدد الأفراد الذين يصبحون مليارديرات يظل قليلاً. كيف يمكننا تحديد مقدار نجاح الفرد نتيجة التنشئة الجيدة، وإلى أي مدى يمكن الأخذ بعين الاعتبار عملهم الشاق واجتهادهم والأشياء الأخرى التي يمكنهم التحكم فيها؟ في الواقع، هل يتحكمون باجتهادهم بالكامل، أم هو نتيجة لعوامل متعلقة بتربيتهم بشكل أساسي؟ وهل كانت اختياراتهم ناجحة بسبب الحظ الأعمى لوجودهم في المكان المناسب في الوقت المناسب؟ مرة أخرى، يتبين أن سياسة تحقيق المساواة التي تبدو بسيطة في البداية أنها في الحقيقة ليست بتلك البساطة.

## II - المقاربات السياسية لتحقيق المساواة

### من المساواة إلى الإنصاف

إذا كانت المساواة التامة مستحيلة، وتعويض الأفراد عن سوء الحظ مشكلة، فما مقدار المساواة التي يجب أن نهدف إليها؟ هناك العديد من الخيارات، لكن لا أحد منها يحل المشكلة حقاً لأن كل منها يتماشى مع نتيجة هرمية، وليس مجرد نتيجة متساوية.

**الاستراتيجيات النظرية.** يدافع الليبرالي الكلاسيكي، على سبيل المثال، عن حقوق سياسية وقانونية متساوية، وغيرها لترك الأفراد على قدم المساواة. لكن هذا لا يزال يضع بشكل شخصي مساواة تلك الحقوق فوق المساواة في أشياء أخرى مثل الدخل أو الثروة أو الحالة الاجتماعية. يتمثل الخيار الليبرالي الثاني ببساطة في إعطاء الأفراد نفس الاهتمام والاحترام. ولكن ماذا يعني ذلك؟ وماذا سنفعل حيال الأفراد الذين يطالبون باحترام ومكانة أكبر مما يُمنح للآخرين؟ يتمثل الاحتمال الثالث في قبول وجود اختلافات كثيرة بين الأفراد ولكن التعامل مع الحالات المماثلة بالمثل، على سبيل المثال، مكافأة الفضيلة ومعاقبة الجريمة. لكن هذا لا يزال يتركنا مع عدد لا يحصى من التفاوتات الأخرى التي لا يتم تعويضها. تتمثل الإستراتيجية الرابعة، التي اقترحها الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن، في محاولة تحقيق المساواة في الإمكانيات equalise capabilities، بحيث يتمكن كل فرد من الوصول إلى الموارد الأساسية (مثل الغذاء والمأوى والتعليم) التي يحتاج إليها لعيش حياة كريمة. ومع ذلك، حتى هذا قد يترك النتائج المحققة غير متكافئة للغاية. أيضاً، لا توجد طريقة واضحة لقياس "الإمكانيات" أو معرفة ما إذا تحققت المساواة فيها. ما يمكن اعتباره موارد "أساسية" هو مسألة رأي. على الرغم من أن نهج أمارتيا سن يجعلنا نركز بشكل مفيد على الحد الأدنى من معاملتنا للبشر الآخرين، إلا أن السياسات المحددة المبنية عليه ستكون مثيرة للجدل.

## تلبية احتياجات الأفراد

**احتياجات متنوعة.** هناك استراتيجية أخرى تتمثل في محاولة تحقيق المساواة بين الناس وفقاً للحاجة، على غرار مقولة كارل ماركس الشهيرة، "من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته". ولكن ما لم تكن "الحاجة" تعني فقط الحد الأدنى المطلوب للحياة، تبقى "الحاجة" مرة أخرى أمراً ذاتياً. كيف يمكننا أن نعرف، على سبيل المثال، إذا كان الأفراد "بحاجة" لمنزل أكبر أو ملابس أفضل؟ قد يشعر بعض الأفراد "بالحاجة" الملحة للانتقام أو المخدرات أو المكائنة الاجتماعية. هل يجب علينا أيضاً إرضاء هذه "الحاجات" المشبوهة؟

**توفير سلع مادية متساوية.** يقودنا نهج الاحتياجات إلى فكرة أنه بدلاً من محاولة تحقيق المساواة في الدخل بشكل عقيم، يجب علينا بدلاً من ذلك أن نوفر للأفراد نفس حزمة السلع المادية، أي مدارس ورعاية صحية وإسكان وطعام ونقل وما إلى ذلك. ومع ذلك، لن تساوي مثل هذه "الخدمات الأساسية للجميع" بين الفوائد التي يتمتع بها الأفراد. لا يعتبر التعليم المجاني ذا قيمة لمن ليس لديهم أطفال للاستفادة منه؛ يحتاج المرضى إلى مزيد من الرعاية الصحية؛ لا يناسب السكن المتطابق العائلات الكبيرة؛ يحتاج العمال اليديون إلى أغذية ذات أسعار حرارية أكثر من موظفي المكاتب؛ ويحتاج أولئك الذين يعملون من المنزل إلى وسائل نقل أقل من المتنقلين بشكل يومي. يزعم المؤيدون لهذه الفكرة بأن توفير الخدمات الأساسية للجميع أمر عادل لأن الأفراد يأخذونها وفقاً لاحتياجاتهم. لكن يبدو أن تجاهل الاختلافات الفردية سيؤدي إلى شكوى مستمرة من الظلم.

**مخاطر هذه النهج.** تشير استراتيجيات "الاحتياجات" و"الخدمات الأساسية للجميع" إلى سيطرة الدولة الهائلة على الإنتاج والتوزيع. سيكون هناك حاجة إلى جهاز حكومي لتطبيقها، وضرائب لتمويلها، أكبر بكثير من الموجودة حالياً. سيضع ذلك قوة عظيمة وإشراف وسلطة تقديرية هائلة في أيدي السياسيين والإداريين (بالكاد يمكن اعتبار هذا "مساواة"). بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي احتكار الدولة للعديد من السلع الأساسية لحق الابتكار والتقدم والنمو الاقتصادي. يمكننا بالطبع توفير فرص متساوية

للوصول إلى هذه السلع من خلال إنتاجها بشكل خاص مع منح الأفراد بطاقات الحصص التموينية؛ لكن يبقى تحديد من يمكنه الحصول على هذه الحصص التموينية مصدر سلطة كبير على الآخرين.

**المساهمة في المجتمع.** تتمثل المشكلة الأخرى في هذين النهجين في أنه سيظل حتى المتبرين الذين يتهربون بوعي من العمل والجهد مؤهلين للحصول على نفس السلع. ومن هنا يبرز اقتراح آخر، أن لا يكافأ الأفراد إلا بما يتناسب مع مساهمتهم في المجتمع. يمكن القول بقيام اقتصاد السوق بهذا بالفعل. بشكل عام، يتقاضى الأفراد رواتبهم وفقاً للقيمة التي يقدمونها للآخرين. لكن لا يزال يترك لنا هذا الأمر تفاوتات كبيرة بين رواد الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات الذين تعزز منتجاتهم حياة الملايين وعامل نظافة بدوام جزئي في مقهى صغير. وبدون أسعار السوق، لن نجد طريقة لقياس "مساهمة الأفراد في المجتمع". على سبيل المثال، ما هي المكافآت النسبية التي يجب أن تحصل عليها المريضة أو القاضي أو غواص بأعماق البحار أو مفتش ضرائب أو مخترع الأدوية المتقدمة للحياة؟ ستكون هناك خلافات مستمرة، وستجادل مجموعات مختلفة بأنها ساهمت أكثر من غيرها، ولا توجد طريقة لحل هذه الخلافات.

## تقليل أوجه التفاوتات

بالنظر إلى كل هذه المشاكل، ينحرف النقاش الفكري حتماً من زيادة المساواة في الثروة والدخل إلى المزيد من الإنصاف، ما هي الاختلافات في الثروة والدخل التي لا تزال مقبولة؟ ينصب التركيز هنا على إنهاء التفاوتات الحادة في الثروة أو الدخل أو الصفات الأخرى.

**مشاكل في النهج.** لكن هذا النهج العملي ليس قوياً، إذا تم اعتبار اللامساواة أمراً سيئاً، فإن التخفيف من اللامساواة لا يزال غير كافي. كما لا يعتبر هذا النهج مستقراً، قد نهدف إلى إبقاء اللامساواة ضمن حدود "عادلة"، لكن الإنصاف فكرة نسبية، وسيكون هناك خلاف حول مقدار اللامساواة المقبول. من المحتمل جداً أن تتسبب المزيد من المساواة في الدخل أو الثروة إلى جدل أكبر من تلك المتساوية تماماً، حيث

لا يزال يحسد الناس الأفراد الآخرين الذين يعيشون في وضع أفضل، ويشكون من عدم الاعتراف باحتياجاتهم أو مساهماتهم الخاصة.

بالنظر إلى كل هذه المشاكل، فليس من المستغرب أن ينتقل النقاش بعد ذلك إلى ما إذا كان يجب تحقيق المساواة أو تضييق الفوارق في الفرص المتاحة للجميع بدلاً من تحقيق المساواة أو تقليل أوجه التفاوتات في النتائج.



## 12- تكافؤ الفرص

تعني فكرة تكافؤ الفرص بوجود تنافس الجميع على قدم المساواة على الوظائف أو المناصب المدنية أو غيرها من الفرص، بغض النظر عن ثروتهم أو تربيتهم أو صفات أخرى مثل العرق أو الدين أو الجنس أو العمر. يجب فقط أخذ بعين الاعتبار الصفات ذات الصلة، مثل قدرتهم على القيام بالمهمة.

تعتبر التنشئة أحد أكبر العوامل التي تمنع الأفراد من الوصول إلى الوظائف والفرص المفيدة. يعتبر الأطفال من العائلات المستقرة والمحبة والمحفزة في وضع أفضل للقيام بأداء جيد في المدرسة والذهاب إلى الكلية أو التدريب على مهنة ذات أجر جيد. لذلك، يدور جزء كبير من نقاش تكافؤ الفرص حول كيفية تحقيق المساواة أو على الأقل تضيق هذه الاختلافات في الخلفية.

مرة أخرى، هناك أوجه قصور في هذه الرؤية. على سبيل المثال، يعني التركيز على تكافؤ الفرص في الوظائف والمكاتب المتميزة أن التفاوتات في الدخل والمكانة لا تزال قائمة. يبدو أن هذا النهج يقبل فكرة مجتمع الجدارة، مع كل أوجه عدم المساواة التي ينطوي عليها. ونقوم مرة أخرى بانتقاء جزء صغير واحد فقط من حياة الإنسان، ألا وهو التنشئة، ونتجاهل الباقي.

### معنى تكافؤ الفرص

استحالة المساواة في التنشئة. من الواضح أن الأسرة مصدر قوي ومُعزز لعدم المساواة. تجعل حقيقة تأثير التنشئة بشكل كبير على حياة الأفراد في المستقبل التساؤل عن كيفية تحقيق المساواة في هذا الجانب بحيث يحصل كل فرد على فرصة عادلة للوصول لأي منصب يكون مؤهلاً له.

يمكن أن يُحدث التعليم، على وجه الخصوص، فرقاً كبيراً في نتائج الحياة، لكن قد يعتمد الوصول إلى أفضل المدارس والتحصيل العلمي على التنشئة أيضاً. يمكن إرساء احتكار حكومي للتعليم لضمان المساواة في التعليم، ولكن حتى في ظل مثل هذا النظام الموحد،

سيكون بعض المعلمين أكثر إلهامًا من غيرهم، في الواقع، سيحدث هذا فرقًا أكبر من المبلغ الذي يتم إنفاقه على التعليم، لذلك لا يوجد حتى الآن ضمان للمساواة. وستستمر القيم العائلية في منفعة بعض الأطفال أثناء تقدمهم في الدراسة والتوظيف.

ربما تكون الطريقة الوحيدة لتحقيق المساواة هي اصطحاب الأطفال إلى دور الحضانة الحكومية عند الولادة، وتقليل أي اتصال بشري. تعتبر هذه فكرة سخيفة وغير عادلة بالطبع، وإن كانت تسلط الضوء على استحالة تحقيق تكافؤ الفرص.

**العمال والموظفون.** هل تلغي حقوق المرشحين للعمل اختيارات أصحاب العمل؟ لنفترض (لنأخذ قضية قانونية واقعية من السبعينيات) قيام صاحب عمل بنشر إعلان البحث عن طباطخ اسكتلندي. ربما يجب الاسكتلنديون أو يعتقد أنهم مقتصدون وصادقون أو يفضل الطعام الاسكتلندي أو يجب الاستماع إلى اللهجات الاسكتلندية أو أي من مئات الأسباب الأخرى. هل يجب أن يمنعه القانون من رفض جميع المتقدمين الفرنسيين أو الإيطاليين، الذين لا يجهم أو يثق بهم بنفس القدر؟ هل يجب ألا تؤخذ تفضيلاته الخاصة، حتى لو كانت غير عقلانية بعين الاعتبار؟

تتمثل المشكلة في أنه بدون ضمانات قانونية لتكافؤ الفرص، قد يتمكن أصحاب العمل من التمييز ضد مجموعات معينة (ربما مجموعات دينية أو عرقية أو مهاجرين)، مما يتركهم مستبعدين ومحرومين بشكل دائم. لكن المهاجرين، على سبيل المثال، يمكنهم التغلب على مثل هذا التحيز، بل ويتغلبون عليه ببساطة من خلال قبول أجور أقل والبدء في العمل، وعندها يمكنهم إثبات قدرتهم وموثوقيتهم، مما يتسبب في تبديد التحيز ضدهم.

ببساطة، يجب أن يتمكن أصحاب العمل من رفض المرشحين إذا لم يكونوا قادرين على القيام بمهامهم الوظيفية. للأسف، يعني هذا استبعاد العمال غير المهرة وذوي الإلمام الضعيف بالقراءة والكتابة والحساب والطلاقة اللغوية كمرشحين؛ وقد تواجه الأقليات صعوبة أكبر في العثور على الوظائف والتقدم إليها. لكن تميل هذه المجموعات كلها إلى أن تكون أكثر فقرًا، وقد لا يفعل تكافؤ الفرص الكثير لتعزيز آفاقها.

ما المؤهلات التي تأخذ بعين الاعتبار؟ من الذي يقرر ما هو المقصود بعبارة "القدرة على أداء الوظيفة"؟ هل ستبرر الإدانات الجنائية السابقة رفض المرشح، أم فقط تلك الإدانات التي تبدو ذات صلة (مثل الإدانات بالاحتيال في حالة الأفراد المتقدمين لوظائف مصرفية)؟ ما مدى خطورة الجريمة لاستبعاد فرد ما؟ وكيف يجب أن نتعامل مع المرشحين الذين لديهم المهارات التقنية للقيام بالوظيفة، ولكن لا يظهرون سوى القليل من الحافز أو الالتزام أو الحماس للعمل؟ هل لا يزال يتعين إدراجهم في إطار سياسة تكافؤ الفرص؟

من الأفضل ترك مثل هذه الأحكام الذاتية بطبيعتها لأصحاب العمل، حتى لو كان من غير الواضح في بعض الأحيان ما إذا رُفض المرشح بسبب عجزه أو بسبب التمييز ضده.

## هل يجب القلق بشأن الميراث؟

تمنح العائلات المختلفة أطفالها بدايات مختلفة من نواح كثيرة، على الرغم من أن تركيز السياسة ينصب مرة أخرى على الدخل والثروة. لكن هل وراثة الثروة مهمة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف نعوضها؟

**حجم العامل.** تعتبر وراثة الثروة ميزة، لكن يمثل الميراث بشكل عام جزءًا متواضعًا من الثروة الشخصية. وحتى مع ذلك، لا يؤدي الميراث إلى زيادة اللامساواة كثيرًا، لأن ذلك يعتمد على تصرفات الورثة. تتبدد ثروة الأسرة بسرعة؛ قد لا يدير ورثة شركة عائلية الشركة بشكل جيد؛ أو قد يستثمرون الأموال بطريقة غير حكيمة.

على أي حال، لا يأتي النجاح المالي بالميراث، ولكن يأتي من اختيارات الأفراد ودوافعهم وإجراءاتهم. صنع ثلثا أغنى العالم ثرواتهم بأنفسهم، ولم يرثوها. في سنة 2021، ذكرت شركة Ramsey Solutions في دراسة استقصائية شملت 10000 مليونير أمريكي، لم يرث سوى 21 في المائة منهم ميراث، وورث 3 في المائة منهم مليون دولار أو أكثر فقط.

**هل الحظ غير عادل؟** على أي حال، لماذا يجب أن نعاقب الأفراد لمجرد ولادتهم لأبوين يساعدهم مالياً أو غير ذلك؟ لم يرتكبوا أي خطأ، فلماذا نعاقبهم على حسن الحظ؟ إن الحياة عبارة عن حظ، أن تكون في المكان المناسب في الوقت المناسب، ومقابلة أصدقاء مفيدين، واغتنام الفرص التي تؤتي ثمارها. كما تحدث الأشياء السيئة للناس أيضاً، على سبيل المثال، قد يخسر البعض وظيفتهم بسبب التقدم التكنولوجي. لكن لا شيء من هذا غير عادل، ولا يجب المعاقبة أو التعويض عليه. إنها مجرد مصادفة.

مثل جائزة اليانصيب، يعتبر الميراث مسألة حظ. تقبل أن يكون للأفراد الحق في جائزة اليانصيب، فلماذا لا تقبل عندما يتعلق الأمر بميراثهم؟

لا يأتي المال الذي يعطيه الأوصياء لورثتهم من باب الحظ بالطبع. بشكل عام، لقد كسبوا من خلال الادخار والاستثمار. ومع ذلك، يأتي معظم الميراث بكميات صغيرة داخل العائلات العادية وليس من العقارات الشاسعة للأثرياء. يمنح وراثتهم بعض الأمن ويقلل من اعتمادهم على الحكومة، أي دافعي الضرائب.

**هيمنة القواعد.** تحدث قواعد الميراث فرقاً كبيراً في النتائج. على سبيل المثال، ساعد التقليد البريطاني لحق الإبن الأكبر في الوراثة في الحفاظ على العقارات الريفية الكبيرة. ربما هناك مبررات جيدة لهذا التقليد. على النقيض من ذلك، خلق التقليد الفرنسي الذي ينص على تقسيم الأرض بين الورثة بالتساوي مزارع صغيرة غير صالحة. إذا أردنا جعل النتائج أكثر مساواة، فيجب القيام بعمل أفضل لإصلاح القواعد المتعلقة بالميراث، بدلاً من محاولة إعادة التوزيع.

تضر ضرائب الميراث بالاقتصاد. يشجع أصحاب الثروات على الإففاق بدلاً من الادخار والاستثمار، مما يقلل من رأس المال المنتج للأمة وبالتالي إنتاجيته ونموه. وتشجعهم على الاحتفاظ بما لديهم من ثروة في الأصول التي قد تفلت من أسوأ أنواع الضرائب، بدلاً من الأصول الأكثر إنتاجية.

**زيادة تكافؤ الفرص.** على الرغم من ارتباط الثروة بحظ الخلفية العائلية أو التعليم الجيد، إلا أن الأمر لا يرجع بالكامل إلى ذلك. تعتمد مداخل نحوك الروك على المواهب

الطبيعية أكثر من التعليم أو الأسرة. تشير حقيقة نجاح المهويين من خلفيات متواضعة بأن يصبحوا نجوم موسيقى ومحامين وأطباء ومديرين تنفيذيين ورؤساء وزراء إلى أن الفرص متساوية بالفعل، وربما في ازدياد.

## 13- سياسات إعادة التوزيع

يوجد اتفاق أقل حول السياسات العملية التي يمكن أن تعزز قدرًا أكبر من المساواة الاقتصادية. تتراوح الخيارات الممكنة بين الضرائب التصاعدية على الثروة وزيادة الرعاية الاجتماعية والحد الأدنى للأجور وضرائب الدخل السلبية والتمييز الإيجابي لتشجيع الفئات المحرومة. لكن هناك استراتيجية من نوع آخر يقل ذكرها، وهي تعزيز النمو الاقتصادي.

### الضرائب التصاعدية

يُعنى بالضرائب التصاعدية دفع أولئك الذين يحصلون على مكاسب أعلى نسبة مئوية أكبر من دخلهم كضريبة مقارنة بأولئك الذين يحصلون على أرباح أقل. هذا هو التناقض المعتاد، المعاملة غير المتكافئة باسم المساواة. لكن يبررها الداعمين على أساس تناقص المنفعة الحدية. ببساطة، يميل الأفراد الذين لديهم المزيد من شيء ما إلى الحصول على قيمة واستمتاع أقل به. يعتبر الحصول على زجاجة ماء واحدة في يوم شديد الحرارة بمثابة نعمة؛ ويرحب بالحصول على زجاجة ماء ثانية، لكن هناك فائدة قليلة من الحصول على 50 زجاجة أخرى.

ينطبق الأمر نفسه على الدخل، كما تزعم الحجة. بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، يعتبر الجنيه أو الدولار أو اليورو الواحد أمر حاسم؛ ويعتبر مهم بالنسبة لأصحاب الدخل المتوسط؛ ولكن بالنسبة لأصحاب الدخل المرتفع، فلا يشغل بالهم. لذلك فمن الإنصاف أخذ نسبة أعلى من رواتب أصحاب الدخل المرتفعة لأنهم لن يشعروا بالخسارة بنفس القدر. ستمكثنا هذه الإيرادات الإضافية من دعم ذوي الدخل المنخفض وبالتالي تحقيق المساواة في الدخل بشكل أقوى. وفي هذه العملية، تزداد المنفعة الإيجابية التي يتمتع بها المجتمع، لأن الأموال تؤخذ من أولئك الذين يقدرونها بشكل أقل وتمنح لأولئك الذين يقدرونها أكثر.

**مشكلة نسبية.** بالطبع، يعتبر كل هذا أمر نسبي. تأتي الفائدة أو المتعة التي يحصل عليها أي فرد من الجنيه أو الدولار أو اليورو من عقله الخاص. لا يمكننا قياسها، أكثر مما يمكننا قياس متعة الأفراد أو ألمهم أو سعادتهم أو حزنهم أو قلقهم أو هدوءهم. و (مثل أي من هذه المشاعر الأخرى) لا يمكننا بالتأكيد أن نساويها بين فرد وآخر. لذلك لا يمكننا التأكد من أن أخذ الأموال من بعض الأفراد ومنحها للآخرين سيزيد من القيمة الإجمالية التي يتمتع بها المجتمع.

إن الأفراد متنوعون، ولا يقدرون جميعاً الدخل فقط لما يشتره. يعتبر الكثير من الأفراد الدخل علامة على الإنجاز والقبول والنجاح والمكانة. يرغب آخرون في إعالة ورتتهم. يحرص البعض على الادخار وبدء عمل تجاري. ويرغب الآخرون في إعطاء كل ما يملكون للقضايا الخيرية. وبالتالي، قد يشعر ذوو الدخل المرتفع بفقدان الدخل بشكل حاد بنفس القدر الذي يشعر به أصحاب الدخل المنخفض.

**حدود سياسة الأغلبية.** حتى لو اعتقد الأفراد بأن الضرائب التقدمية ترفع القيمة الإجمالية للمجتمع، فهل للأغلبية السياسية حقاً الحق في فرض إعادة التوزيع على الأقلية (ذات الدخل المرتفع)؟ سيكون هذا بمثابة التعامل مع الدخل باعتباره مورد ثابت، معتقدين أنه إذا كان لدى بعض الأفراد ثروة، فلن يتبقى الكثير للآخرين. هذا أمر خاطئ، لا تعتبر القيمة ثابتة بل تخلق من خلال الابتكار والاستثمار والإنتاجية. هذا هو السبب في كون سكان البلدان المتقدمة الحرة أفضل بمئات المرات مما كانوا عليه في سنة 1800. أصبح الغالبية العظمى من أصحاب الدخل المرتفع كذلك لأنهم يقدمون قيمة ويحسنون حياة الآلاف أو الملايين من الأفراد الآخرين. وكما رأينا، يخضع الأغنياء بالفعل لضرائب عالية.

لا يمكننا فصل النتائج عن العملية التي تساهم في خلقهم. تثبط الضرائب التصاعدية حتماً روح المبادرة والاستثمار، وبالتالي تضعف التقدم والنمو الاقتصادي. يتركنا هذا مع احتمال أن يصبح المجتمع أكثر مساواة، ولكن أسوأ حالاً.

## الضرائب على الثروة

تتمثل الاستراتيجية الأخرى المحتملة لتحقيق المساواة في فرض ضريبة سنوية على ثروات الأغنياء. اقترحت منظمة أوكسفام، على سبيل المثال، ضريبة بنسبة 0.5 في المائة على الثروة، وهو ما يبدو متواضعًا نسبيًا. ولكن في وقت تنخفض فيه معدلات الفائدة، حيث تُحصل الاستثمارات أقل من 1 في المائة من حيث القيمة الحقيقية، فإن ذلك يصل إلى ضريبة بنسبة 50 في المائة على عوائد الاستثمار. تؤدي فترة من التضخم إلى تقليل تلك العوائد (رفع معدل الضريبة الفعلي أعلى من ذلك) أو حتى قيادتها في اتجاه سلبي (في هذه الحالة تفرض ضرائب على الأفراد على تناقص الثروة).

تغير مثل هذه الضرائب سلوك الأفراد. سيفضل الأفراد إنفاق ثرواتهم ببساطة وضر الاقتصاد بإيقاف الاستثمار اللازم للنمو. سيحاولون تجنب الضرائب عن طريق نقل أموالهم إلى الخارج أو إلى استثمارات غير خاضعة للضريبة ولكن أقل إنتاجية، مما يقوض النمو الاقتصادي مرة أخرى. أو، نظرًا لصعوبة قياس الثروة، فقد يكذبون ببساطة ويقللون من قيمة الأصول التي يمتلكونها. سيكون لاقتراح توماس بيكيتي بفرض ضريبة ثروة بنسبة 80 في المائة نتائج عكسية خطيرة.

**القيمة المتغيرة للأصول.** تعتبر مشكلة قياس الثروة خطيرة بطريقة أخرى أيضًا. تمثل ثروة الفرد السعر السوقي للأصول التي يمتلكها، تطرح منها ديونه. لكن ترتفع وتنخفض أسعار السوق بشكل كبير في كثير من الأحيان. تأتي ثروة الملياردير من شركة طوّرت بعض المنتجات الناجحة للغاية. ولكن في أي وقت، تؤدي التغييرات في التكنولوجيا أو الموضة أو توافر الموارد إلى إغراق تلك المؤسسة وإفلاس مالكيها. يعتمد مبلغ الضريبة المستحقة على اليوم الذي تم فيه إجراء التقييم الضريبي. لنأخذ حالة متطرفة على سبيل المثال، إذا طبقت الضريبة في اليوم السابق لانتهاء سوق الأوراق المالية، فستفرض ضرائب على الأفراد الذين لم يعودوا أثرياء، وهو أمر تعسفي وغير عادل.

**حدود الإيرادات.** يبالغ الناس أيضًا في تقدير ما يمكن أن تحققه الضرائب على الثروة. حسب بوث وساوثوود (2017) إذا أخذت الثروة الكاملة لأغنى أغنياء العالم ووزعت



بالتساوي على مدى حياة سكان العالم، فسيمنح ذلك كل فرد زيادة في الراتب قدرها 1.35 دولارًا سنويًا فقط. وسوف تدمر كل الحوافز.

ربما تجمع ضريبة أوكسفام حوالي 200 مليار دولار، وهو جزء ضئيل من 22 ألف مليار دولار تنفقها حكومات العالم، معظمها على الرعاية الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية وغيرها من المنافع المحققة للمساواة. من المؤكد أن 200 مليار دولار الموجهة لتوسيع الفرص المتاحة لأفقر الأفراد في العالم يمكن أن تحقق الكثير من الخير. لكن لدى الحكومات مشاكلها المحلية (وللسياسيين مشاريعهم ذات المصلحة الخاصة) للتركيز عليها، لذا تبقى فرصة حدوث ذلك ضئيلة للغاية.

**الثروة الخارجية.** يمثل أحد الموضوعات الشائعة في سرد المساواة في تهرب الأثرياء من الضرائب عن طريق نقل ثرواتهم إلى الخارج إلى مناطق ذات ولايات قضائية منخفضة الضرائب (التي شوهدت سمعتها بتسميتها "ملاذات ضريبية")، وبالتالي حرمان المدارس والرعاية الاجتماعية وغيرها من خدمات الدولة من الأموال. ولكن في الواقع، لا تعتبر هذه الثروة مكرّنة أو مجمدة، بل تنتقل إلى المراكز المالية المخصصة التي توحيدها وتديرها وتوجهها إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وبالتالي، يستثمر رأس المال بشكل أكثر إنتاجية بكثير مما لو ذهب في شكل ضرائب إلى الحكومات، التي تستهلك معظمه على النفقات الحالية، مما يترك أموال أقل للاستثمار في المستقبل الإنتاجي للبلد، وبالتالي جعل الجميع أسوأ حالاً.

تشير إمكانية قيام الأفراد بتحويل أموالهم أو أنفسهم إلى مناطق ذات ولايات قضائية منخفضة الضرائب أنه لكي تكون ضريبة الثروة فعالة، يجب أن تكون عالمية. سيكون من الصعب جداً تحقيق هذا الأمر. تعتبر العديد من الولايات القضائية منخفضة الضرائب دولاً صغيرة، وأحياناً مجرد جزر، وليس لديها أي موارد للبقاء على قيد الحياة بخلاف إدارة رأس المال. وحتى الدول الأكبر قد تعارض الاتفاقات الدولية إذا اعتقدت أنها قد تكسب من فرض ضرائب أقل أو حتى تنفيذ أكثر ليونة. كلما ارتفعت الضريبة، زاد سعي الأفراد بجهد لإيجاد طرق للهروب منها. لذلك ربما تكون الضريبة على الثروة، لا سيما على الحجم الذي دعا إليه بيكيتي، غير عملية ولا جدوى من مناقشتها.

## الحد الأدنى للأجور

يُنظر إلى القوانين التي تمنع أصحاب العمل من دفع أجور أقل من سعر معين للساعة باعتبارها وسيلة لرفع دخول أفقر العمال، دون زيادة الضرائب. ويقال أن هذا سيحفز العمال أكثر، ويعزز الاستثمار في الإنتاجية، ويزيد من الحافز للتخلي عن المزايا الاجتماعية والالتحاق بالعمل.

لكن في الحقيقة، لا يساعد الحد الأدنى للأجور الفقراء. لا يعمل الأكثر فقراً على الإطلاق، و(كما يقول النقاد) تصبح أجورهم باهظة وبالتالي عاطلين عن العمل بسبب سياسة الحد الأدنى للأجور. ما لم يدر العمال قيمة أكبر للأعمال التجارية من جميع تكاليف توظيفهم (الأجور والضرائب والمعاشات التقاعدية ووقت الإدارة، وما إلى ذلك)، فلن يتحمل صاحب العمل توظيفهم. وبالتالي، يسبب الحد الأدنى للأجور إلغاء الوظائف ذات القيمة المنخفضة تدريجياً أو تعويضها بالروبوتات. وهذا يجعل الحصول على وظيفة أكثر صعوبة بالنسبة لأولئك الذين نرغب بشدة في مساعدتهم ولكنهم أقل قيمة للأعمال التجارية، مثل الشباب عديمي الخبرة أو العمال غير المهرة أو المهاجرين ذوي الفهم السيئ للغة. في الواقع، يعتبر وجود معدل أدنى أقل للأجور للشباب بشكل عام اعتراف بأنه لولا ذلك لكان من الممكن تسريحهم. هناك أدلة، تشير إلى تسبب فقدان "الوظائف الابتدائية starter jobs" (مثل المرشدين في قاعات السينما، ومعبئي أكياس السوبر ماركت، وعاملتي مضخات تعبئة الوقود، وما إلى ذلك) في جعل بعض الشباب غير قادرين على الوصول أو تسلق السلم الوظيفي على الإطلاق، والعيش على الإعانات الاجتماعية.

يزعم مؤيدو الحد الأدنى للأجور بأن فقدان الوظائف ينشأ لأسباب مختلفة مثل التغيير التكنولوجي، وأنه لا يوجد دليل واضح على تأثير الحد الأدنى للأجور حقاً على التوظيف. ولكن حتى لو كان هذا صحيحاً، فهل يحقق الحد الأدنى للأجور حقاً أهدافه المقصودة؟ في العديد من البلدان ذات الحد الأدنى للأجور، لا يأتي غالبية أصحاب الحد الأدنى للأجور من أسر فقيرة، فهم طلاب يعيشون مع والديهم، أو أفراد متقاعدون يرغبون في البقاء نشطين، أو شركاء ذوي دخل أعلى يتمتعون برفقة مكان

العمل. إذا أردنا حقاً مساعدة الفقراء، فسنقوم بعمل أفضل بكثير من خلال الحصول على ائتمان ضريبي على الدخل المكتسب أو نظام ضريبة دخل سالبة، والذي سيسمح لأصحاب العمل بدفع الأجور التي تبررها الوظيفة، ولكن ستعوض أجور الأفراد الأكثر فقراً حقاً لتصل إلى مستوى مقبول.

### معايير مختلفة لفئات مختلفة

هناك طريقة أخرى يمكننا من خلالها مساعدة الفقراء، أبعد من مجرد تجريم التمييز، وهي تطبيق معايير مختلفة لتعويض الفئات الممتلئة تمثيلاً منقوصاً في الوظائف المفيدة. يشمل ذلك تطبيق أنظمة الحصص، حيث تذهب نسبة معينة من الأماكن في مدرسة، أو وظائف في شركة أو جامعة أو إدارة حكومية، إلى أفراد من جنس أو عرق أو دين معين.

تتمثل مشكلة هذه السياسة في تركيزها على الفئات وليس الأفراد. قد يساعد تعزيز آفاق مجموعة معينة كل من أفرادها الميسورين والفقراء، وهذا ليس المقصود من هذه السياسة. ثم هناك مسألة الفئات التي تستحق معاملة خاصة، ومن الذي يجب أن يقرر ذلك؟ وعلى أي أساس؟ يبدو أنه لا توجد إجابة موضوعية لهذه التساؤلات.

**عدم الاتساق في المعاملة.** يفرض تحويل الفرص تجاه بعض الفئات، مهما استحقاقه، تكاليف على المجتمع. إذا كان أرباب العمل ملزمون بملء حصصهم من الفئات المختارة، حتى لو كانوا مؤهلين جيداً، فقد تتدهور المعايير المهنية. أيضاً، يحرم الأفراد خارج هذه الفئات من نفس الفرص حتى لو كانوا يستحقون بشكل فردي هذه الفرص بنفس القدر. نجازف بتحميل القيم غير ذات الصلة على ما يجب أن يكون له علاقة بالخيارات التقنية، إذا أردنا مشاريع هندسية آمنة، على سبيل المثال، فنحن بحاجة إلى أساتذة هندسة ماهرين، وليس تعيين أفراد في سبيل العدالة الاجتماعية.

**مشاكل الاختيار.** تتمثل المشكلة الأخرى في عدم عكس المتقدمين للوظيفة بالضرورة عدد السكان. يتقدم عدد قليل من النساء ليصبحن ضابطات في الجيش، ويختار قليل من الرجال العمل في الرعاية الاجتماعية. يواجه أصحاب العمل مشكلة تتمثل ببساطة

في عدم وجود عدد كافٍ من المرشحين من الفئات المحددة للملء الوظائف المطلوبة، مما يسبب في انخفاض المعايير أكثر. وعندما يتم تعيين المتقدمين المؤهلين جيدًا من هذه الفئات، سيواجهون شكوكًا حول ما إذا اختيروا حقًا لقدراتهم أو لمجرد ملء الحصة المطلوبة.

## النمو الاقتصادي

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن أفضل علاج لعدم المساواة هو الاقتصاد المزدهر وليس إعادة التوزيع. يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأوقيانوسيا حوالي ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي، وهي البلدان الأكثر مساواة في مقاييس جيني المعيارية. تعتبر هذه البلدان أكثر مساواة من الدول الأفقر عمومًا في جنوب آسيا وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهم أكثر مساواة بكثير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي خمس المتوسط العالمي (على الرغم من أن أمريكا اللاتينية أقل بحوالي 20 في المائة فقط من المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها أقل مساواة بكثير من أي دولة أخرى، ولكن قد يعود ذلك للخصوصيات الإقليمية مثل التفاوتات التاريخية الكبيرة بين السكان من أصل أوروبي ومحلي).

يُوسع الاقتصاد المزدهر الفرص المتاحة لأفقر الأفراد أكثر من غيرهم. يصبح الأغنياء في الاقتصاد الغني قادرين على شراء يخوت عملاقة، لكن يصبح الفقراء قادرين على تحمل تكاليف سكن ونقل واتصالات وطعام وملابس أفضل، ويتمتعون بعمل أقل إرهاقًا ووقت فراغ أكبر.

يُحفز احتمال تحقيق دخل مرتفع في اقتصاد ديناميكي الأفراد على الاستثمار والابتكار والإنتاج أكثر، ويستفيد المجتمع بأكمله جراء ذلك بالوصول إلى منتجات أرخص وأفضل وأكثر وفرة. ولكن إذا أدت سياسات إعادة التوزيع إلى خفض النشاط الاقتصادي،

يصبح المجتمع في وضع أسوأ، بما في ذلك أفقر أفراد المجتمع، والذين قد ينتهي بهم الأمر في وضع أسوأ مما هم عليه اليوم.

لا يمكن القياس بدقة كيف تؤثر محاولات تحقيق المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي، ولا إلى أي مدى يعزز النمو الاقتصادي المساواة. بالتأكيد، من المرجح أن يكون المجتمع الحر مجتمعا غير متساوي اقتصاديا. لكن تميل المجتمعات الحرة أيضا إلى أن تكون مزدهرة وأكثر ديمقراطية، ويمكنها توفير تدابير الرعاية لدعم الفقراء، وغالبا ما تجعلهم أعلى بكثير من متوسط دخل المجتمعات الفقيرة. على سبيل المثال، يعتبر متوسط دخل الخمس الأدنى من سكان الولايات المتحدة، والذي يصل حسب مكتب الميزانية في الكونجرس إلى 22500 دولار سنويا حتى قبل زيادة الـ 68 في المائة التي يحصلون عليها من إعانات التحويلات الحكومية، أعلى بستة أضعاف من متوسط دخل الجميع في الجزائر (الاشتراكية) وأكثر من خمسة وثلاثين ضعف المتوسط في كوبا (الشيوعية). كما يشير الفيلسوف الأمريكي هاري فرانكفورت (2015)، "ليس هناك الكثير ليقال عن جعل كل فرد فقيرا على قدم المساواة... لا يجب أن يكون القضاء على اللامساواة في الدخل، في حد ذاته، هدفا أساسيا".

ولكن بفضل العقود الأخيرة من التحرير والتجارة، أصبح العالم أكثر ثراء، وبالتالي اختفى الفقر المدقع نتيجة لذلك. أليس هدفا الرئيسي في كل هذا النقاش حول المساواة هو جعل الفقراء أفضل حالاً؟ من وجهة نظر أخلاقية، يقول فرانكفورت (2015)، "ليس من المهم أن يكون لدى الجميع نفس القدر. ما يهم أخلاقياً هو أن يكون لكل فرد ما يكفي".

## ١٤ - الديمقراطية والمساواة

يجب أن يكون للسياسات العامة حجج أكثر من مجرد النوايا الحسنة، أي يجب أن تحقق نتائج جيدة. لكن سياسات إعادة التوزيع غالبًا ما تفعل العكس. لا يذهب معظم الإنفاق إلى أفقر الأفراد، ولا تعكس خدمات الدولة الاحتياجات المتنوعة، وكلما زادت برامج إعادة التوزيع، زاد تسييس الحياة.

### سياسة الائتلاف

يثق أولئك الذين يفضلون سياسات إعادة التوزيع بأن الديمقراطية تعمل لصالح الفقراء، كونهم أكبر عددًا من الأغنياء، فلديهم، إذا اختاروا ممارسة الديمقراطية، الثقل السياسي لتنفيذ برامج إعادة التوزيع.

لكن هذا مجرد افتراض، تؤدي ائتلافات المصالح الأخرى لحشد الأغلبية الانتخابية اللازمة للتحكم في سير الأحداث. على سبيل المثال، يشكل أصحاب الدخل المرتفع تحالفًا مع الأشد فقرًا، ويوافقون على دفع ما يكفي من التحويلات الضريبية للقضاء على فقرهم، ويصبحون في هذه العملية أفضل حالاً مما هم عليه في ظل النظام الحالي، الذي يوجه الكثير من الإنفاق العام إلى الطبقة الوسطى. لكن التحالف الذي يسود في النهاية قد يكون أقل إحسانًا. في الواقع، تهيمن الفئات ذات الدخل المتوسط والميسرة بعض الشيء على العملية الانتخابية، وليس فئة الأشد فقرًا. هناك ببساطة المزيد منهم. يتخذ انتشار الدخل شكل الجرس، حيث توجد أعداد منخفضة من أصحاب الدخل في الأعلى والأسفل، وأعداد كبيرة في المنتصف. تهيمن هذه الفئة حتى بين نصف السكان الأقل أجرًا.

**هيمنة الطبقة الوسطى على العملية السياسية.** تهيمن المجموعات ذات الدخل المتوسط والفئات الميسورة قليلاً على العملية الانتخابية. إنهم أكثر عددًا، ويدفعون الجزء الأكبر من الضرائب، وليس من المستغرب الرغبة في استعادة معظمها مرة أخرى على شكل

إعانات حكومية مثل (حسب الدولة) معاشات التقاعد والتعليم المجاني والمسكن المدعومة والرعاية الصحية والنقل، والتي تصمم جميعها حسب احتياجاتهم.

تُصوّر هذه المزايا والخدمات لغالبية الأفراد في المجتمع باعتبارها وسائل لمساعدة الفقراء، لكن تستفيد الطبقة الوسطى منها أيضًا (و غالبًا ما تستفيد أكثر، على سبيل المثال، من المرحح أن يلتحق أطفال الأسر الميسورة بجامعات الدولة أكثر من أطفال الأسر الفقيرة). يُشعر التصويت لتوسيع الإعانات والخدمات الحكومية الطبقة الوسطى بالإحسان، ولكن في الواقع بدون تحملهم تكلفة حقيقية عليها.

سيكون الفقراء أفضل حالاً إذا قُسمت ببساطة الميزانيات الحكومية بالتساوي بينهم. ومع ذلك، يذهب الكثير من الإنفاق الحكومي حاليًا إلى الفئات الميسورة مثل المزارعين والطلاب وكبار السن والفنانين والمثقفين. إلى جانب ذلك، يذهب جزء كبير من الميزانية إلى مجموعات المصالح التي تروج لهذه البرامج، والموظفين والإداريين الذين يعملون بها، والمسؤولين الذين يصفونها وينفذونها. يعزز كل هذا الاستمرارية الذاتية لرفاهية الطبقة الوسطى، لأن لدى هذه المجموعات (معظمها ميسورة الحال) مصلحة مشتركة متأسكة في الحفاظ على النظام. أما الفقراء فهم مجموعة مصالح أقل تماسكًا وبالتالي أقل تأثيرًا على السياسة.

**تتفوق السياسة على الفقر.** يؤدي هذا لاستمرار الفقر، رغم تنامي وتوسع دولة الرفاه في الديمقراطيات الليبرالية. تعتمد النتائج على الضغوط والتحالفات السياسية، أكثر من اعتمادها على أي استراتيجية عقلانية للتخفيف من حدة الفقر أو تعزيز المساواة. هذا شيء يتجاهله الأكاديميون في كثير من الأحيان، على افتراض عدالة وديمقراطية النظام السياسي. في الواقع، تتحكم مجموعات المصالح إلى حد كبير في النظام السياسي. بعيدًا عن الحد من اللامساواة، يعني الواقع السائد للسلطة السياسية، ولا سيما الهجمنة السياسية للطبقة الوسطى، أن النظام السياسي هو الذي يخلق اللامساواة.

## حدود إعادة التوزيع

في الممارسة العملية، هناك حدود لمقدار إعادة التوزيع الذي يمكن تحقيقه من خلال فرض ضرائب على أصحاب الدخل الأعلى. ستبقي ثروة الملياردير معظم الحكومات تستمر في الإنفاق لأيام وليس لسنوات. لا يعني ذلك أنه يمكن الاستيلاء عليها على أي حال. توجد معظم ثروات المليارديرات في أعمالهم أو حصصهم في الأعمال التجارية؛ ولا يمكن للحكومات تصفيتها بسهولة، وستنخفض قيمة هذه الشركات إذا حاولت القيام بذلك.

أيضاً، تدفع معدلات الضرائب التصاعدية المرتفعة أصحاب الدخل المرتفعة إلى تعيين مستشارين باهظي التكلفة لحماية أموالهم من المصادرة. ينقل الأثرياء ثرواتهم، وفي الواقع أنفسهم، إلى مناطق ضريبية منخفضة بدلاً من خسارتها بسبب الضرائب المرتفعة. كلما زادت سهولة هجرة الأفراد أو نقلهم لأموالهم، قلّت الضرائب التي يمكن استخلاصها منهم. إذا غادر الأفراد الأكثر ثراءً، كما فعلوا من المملكة المتحدة في سبعينات القرن الماضي عندما وصل المعدل الأعلى لضريبة الدخل لـ 83 في المائة، مع رسوم إضافية بنسبة 15 في المائة على الدخل من الاستثمارات، فقد يجعل ذلك الأمور تبدو أكثر مساواة، ولكن كانت خسارة رأس المال البشري والمادي والمالي كارثة على البلاد.

تشجع هذه النقطة مرة أخرى على الحداع السياسي والمعاملة غير المتكافئة. يفرض السياسيون معدلات ضريبية عالية بشكل مثير للإعجاب على أصحاب الدخل المرتفعة، لكن يمكن تحمل عبء هذه الضرائب من خلال الخصومات والإعفاءات المختلفة. ويخلق هذا بدوره استياء عام من الظلم الذي ينبج عن ذلك. يؤدي فرض معدل ضريبي منخفض موحد، مع وجود ثغرات قليلة أو معدومة (مفهوم "الضريبة الثابتة")، إلى زيادة الإيرادات مع تقليل التهرب الضريبي والشكوى.

ما مدى عدالة إعادة التوزيع القسري؟ ما مدى عدالة "الضغط على الأغنياء" على أي حال، في حين يكسب معظمهم دخلهم بشكل عادل، ويدفعون الضرائب عليه، ويتخذون قرارات حكيمة بشأن كيفية استثماره؟



بالتأكيد، يرث البعض الثروة، ويكسب آخرون المال عن طريق المحسوبية، أو يستخدمون النظام السياسي لقمع المنافسين، أو يصادقون السياسيين لتوجيه العقود الحكومية في طريقهم. لكن توسع حجم الحكومة هو الذي يزيد من فرص هذه المحسوبية، إذا كان هناك احتكارات وعمليات إنقاذ وإعانات وقروض وعقود، فليس من المستغرب رغبة بعض الأفراد من الاستفادة منها قدر الإمكان. تعتبر المحسوبية مثال آخر على اللامساواة التي يخلقها النظام السياسي.

**القطاع المالي.** غالبًا ما يصور القطاع المالي باعتباره فرصة الأثرياء ليصبحوا أكثر ثراءً بشكل فاحش. ربط النشاط بين توسع القطاع المالي في السنوات الأخيرة وزيادة اللامساواة. لكن يعتبر القطاع المالي منتجاً للغاية، ويساهم في الإنتاجية العالمية. تحتاج جميع الشركات إلى التمويل لعملياتها وتجارها وقروض للاستثمارات والتأمين وصرف العملات واتقاء المخاطر وغير ذلك. نظرًا لتوسيع التجارة الدولية حجم العديد من الشركات وتنوع الأماكن والأسواق التي تعمل فيها، أصبحت هذه الخدمات المالية أكثر أهمية. يتطلب توفيرها المهارة والحكمة والتعقل في مواجهة المخاطر.

يجب أن تسهّل الحكومات كل هذا عن طريق إبقاء المنافسة نشطة، على الرغم من أنه من الناحية العملية، لا تؤدي المعاملات الضريبية المواتية وسياسات "أكبر من أن تترك للانهار" *too big to fail* وعمليات الإنقاذ سوى إلى دعم الشركات القائمة والحد من المنافسة.

**الفشل السياسي للأغنياء.** يعتبر من الشائع استخدام "الأغنياء" قوتهم المالية لاستغلال وتحريف عملية صنع القرار السياسي لصالحهم. لكن تعتبر العديد من مجموعات المصالح الأخرى وائتلافات جماعات المصالح أكثر نجاحًا بكثير في ذلك. تتمثل مصالح "الأغنياء"، على الأقل، أولئك الذين أصبحوا أغنياء من خلال تأسيس مشاريع تجارية ناجحة بدلاً من المحسوبية السياسية، في خفض حجم الحكومة وفرض ضرائب أقل، لكن لا يشير السجل التاريخي إلى أن هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور. تشير سرديّة المساواة إلى ضمان "الأثرياء" لمصالحهم الخاصة من خلال الترويج للسياسيين، مثل رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، الذين أيدوا أفكار "الحكومة صغيرة

الحجم". لكن لم تتحقق هذه الأفكار أبداً. واصلت الحكومات في التوسع، في حين ارتفعت الضرائب، ودفع أصحاب الدخل المرتفع حصة غير متناسبة.

بالتأكيد، يشكو بعض الأفراد من استفادة الأغنياء لأنهم يستطيعون أخذ دخلهم كأرباح رأسمالية، والتي عادة ما تُفرض عليها ضرائب بمعدلات أقل من الدخل. لكن يمكن لعدد قليل نسبياً من الأفراد فعل ذلك. تفرض ضرائب على أرباح رأس المال بمعدلات منخفضة، لأن الاستثمارات وراءها تتم من الدخل الذي فرضت الضرائب عليه بالفعل. مع أخذ ذلك في الاعتبار، يعتبر المعدل الحقيقي لضرائب أرباح رأس المال أعلى بشكل عام من معدلات ضريبة الدخل.

**لا يوجد تماسك سياسي.** يصور "الأغنياء" كطبقة اقتصادية متجانسة لها اهتمامات متشابهة. في الواقع، هم أفراد مختلفون لديهم مصادر دخل وثروة متنوعة، من أعمال أو مهن مختلفة، أو من مواهب خاصة في الرياضة أو الثقافة أو الفنون. لديهم قيم ودوافع والتزامات وواجبات مختلفة وحتى اهتمامات سياسية مختلفة. هم أقل تماسكاً سياسياً من الطبقات الوسطى التي تمكنت من تشكيل البرامج الحكومية لمصلحتهم الخاصة. للأسف، لا يمكننا الاعتماد على السياسة لتقليل اللامساواة عندما تكون السياسة مسؤولة عن الكثير منها.

## من سيساوي بين مخططي المساواة؟

يعتقد المدافعون عن قدر أكبر من المساواة بأن العمل الخيري لي يكفي لوحده ويجب عموماً فرضها بقوة القانون. ولكن بعد ذلك، بدلاً من التركيز على كيفية توسيع التدابير الطوعية التي قد تعزز من المساواة، تركز المواهب والطاقة بدلاً من ذلك على استخدام السلطة السياسية لتحقيق ذلك. بالنسبة لليبراليين، يعتبر هذا أمر مقلق، لأن السياسة تتعلق بالسلطة، ويمكن أن تكون السلطة أمراً خطيراً.

تبدو المهمة بسيطة للغاية، فرض بعض الإجراءات القانونية الإضافية مثل أنظمة الأجور والضرائب على الثروة، بدلاً من استبدال ثوري للنظام الاقتصادي المختلط. ومع ذلك، تعتبر السلطة ضرورية لإنشاء تلك التدابير وإنفاذها، كما تعتبر سلطتها التقديرية

ضرورة لتحديد أيها ينطبق، وعلى أي مستوى، وعلى من؟ يجب على فرد ما أن يتخذ تلك القرارات وينفذها، لذلك في السعي لجعل الأفراد متساوين من حيث الدخل، نجعل قلة من النخبة غير متساوية من حيث سلطتها السياسية.

هذه مشكلة. تتمتع النخب السياسية بسلطات لا يستطيع حتى أغنى الأفراد المطالبة بها، مثل سلطة سن القوانين وتغريم الأفراد وسجنهم إذا لم يمثلوا لها. لا تكمن المشكلة الرئيسية في صنع القرار السياسي في كيفية اختيار السياسيين والإداريين، بل في كيفية كبح جماحهم. تعتبر العملية السياسية طريقة فوضوية وغير عقلانية لتقرير الأمور. ومن السهل بشكل خاص على السلطات إساءة استخدام السلطة، حتى عن غير قصد، في مهمة بسيطة مثل أخذ الأموال من بعض الأفراد ومنحها للآخرين.

## ١٥- العراقيل التي تحول دون المساواة

إذا أردنا استخدام سلطة الدولة للحد من اللامساواة، فيجب علينا أولاً التركيز على المؤسسات التي تحافظ على المساواة والعقبات التي تعترضها والتي تنشأها الحكومات نفسها أحياناً.

### المساواة القانونية والمدنية

تعتبر المساواة أمام القانون خطوة أولى لإقامة مجتمع عادل. وهذا لا يعني معاملة جميع المجرمين بالمثل، ولكن التعامل مع الحالات المماثلة بنفس الطريقة. هذا لا يعني فقط خضوع الأفراد لنفس القوانين، لأن القوانين قد تكون غير عادلة، بل تعني تطبيق نفس القوانين غير المتحيزة على قدم المساواة وبشكل عادل، مع المساواة في الفرص والحياض القضائي والإجراءات القانونية الواجبة. هناك بعض الاستثناءات، على سبيل المثال، يمنح القانون الشرطة صلاحيات استخدام القوة للقبض على المشتبه بهم؛ لكن تحتاج هذه الاستثناءات إلى تبرير جوهري وملائم ومنطقي ومعقول.

ينطبق الأمر نفسه على المساواة المدنية أو السياسية. تعني المساواة المدنية الحق المتساوي في التصويت والترشح للمناصب. لكن عدا ذلك، يفترض النظام السياسي العادل أيضاً حرية التعبير والحق في المشاركة في النقاش، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الأساليب المتبعة مثل الهجمة السياسية على وسائل الإعلام أو الاعتقال التعسفي لمرشحي المعارضة أو حظر الأحزاب السياسية أو تهيب المرشحين. وكلما زاد حجم جهاز الدولة وسلطتها، زادت الحاجة إلى هذه القيود.

### المساواة والقدرة على الارتقاء

يزعم المدافعون عن قدر أكبر من المساواة بتراجع الارتقاء الاجتماعي. يعتبرون هذا أحد أعراض اللامساواة ويطالبون الحكومة باتخاذ إجراءات لعكس ذلك.

**مشاكل إحصائية.** يعتبر الارتقاء هو القدرة على التحرك حسب الجدارة من منصب إلى آخر، ويعني مدى سهولة ارتقاء الأفراد من البدايات الأقل حظاً إلى موقع أكثر حظاً لاحقاً، دون وجود حواجز تمييزية غير ذات صلة تمنعهم. ومع ذلك، لا تقيس إحصائيات الارتقاء القدرة على الارتقاء دون عراقيل، بل تقيس فقط عدد من تمكنوا من فعل ذلك و وجود أو عدم وجود العراقيل التي تمنع الأفراد من الارتقاء. قد تكون إحصاءات الارتقاء هي أفضل بديل لدينا لتكافؤ الفرص، لكن الارتقاء والفرص ليسا نفس الشيء. تجمع الإحصائيات بين كل من أولئك الذين تمكنوا من الارتقاء لأن لديهم طموحاً وأخلاقيات عمل وتصميماً وأولئك الذين يمكنهم الارتقاء ولكنهم يفترقون إلى كل تلك الدوافع الضرورية. على هذا النحو، فهم يقللون من أهمية انتشار القدرة على الارتقاء بين أولئك الذين يسعون إليه.

**الارتقاء واللامساواة.** على الرغم من ذلك، لا تشير الإحصاءات إلى حد اللامساواة من تسلق السلم الاجتماعي. كانت اللامساواة مرتفعة للغاية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومع ذلك عرفت هذه الفترة عمليات ارتقاء هائلة، متمثلة في تجارب أندرو كارنيغي وهنري فورد وكيف انتقلوا من الفقر إلى الثراء. بدلاً من ذلك، كان العامل الرئيسي هو المزيد من المنافسة المفتوحة والتجارة. يتجلى الارتقاء بشكل كبير في الاقتصادات سريعة النمو، حيث يغتنم الأفراد الطموحين الفرص المتاحة أمامهم. تزداد نسبة الارتقاء أيضاً لأنه إذا أراد أصحاب العمل اللحاق بالمد الاقتصادي المتزايد، فلن يتمكنوا من الحفاظ على الحواجز التقليدية التي تحول دون الحركة الاجتماعية. على سبيل المثال، أدى التوسع السريع في صناعة تكنولوجيا المعلومات في حيدر أباد بعد إصلاحات الهند في التسعينيات إلى ارتقاء أعضاء الطبقات الاجتماعية الدنيا إلى وظائف ذات رواتب جيدة لأن الصناعة المزدهرة قدرت عقولهم وقدراتهم على طبقتهم الاجتماعية.

تشير الإحصاءات إلى أنه على الرغم من تزايد اللامساواة، لم ينخفض الارتقاء الاجتماعي منذ السبعينيات. تُنتقد الولايات المتحدة لكونها غير متساوية، ومع ذلك

فهي تتميز بارتقاء اجتماعي مهم جداً. هل من السيئ أن تكون دولة غير متساوية أكثر انفتاحاً لقبول نجاح أي فرد موهوب؟

## الحوافز التي تحوّل دون الارتقاء الاجتماعي

على الرغم من اعتبار الكثيرين أن الحكومات هي القوة اللازمة لتحسين الارتقاء الاجتماعي، إلا أن الحقيقة تظهر بأن الخدمات الحكومية والضرائب والتنظيمات والضوابط غالباً ما تقف كعقبة أمام ذلك. تعتبر قوانين الحد الأدنى للأجور عائقاً أمام الحصول على وظيفة مبتدئة والارتقاء في سلم الدخل. يحرم الترخيص المهني مجالات مهنية على أولئك الذين لا يستطيعون تحمل فترات طويلة في التدريب المكلف. تسبب التنظيمات التي يتم الترويج لها غالباً باسم السلامة العامة في إبعاد الشركات القائمة للمنافسين الجدد. ترفع تشريعات التخطيط تكاليف السكن وتعيق الشباب. تقع الضرائب التنافسية وضرائب الاستهلاك ورسوم الاستخدام على عاتق الفقراء بشكل أكبر.

يتم تقييد المبتكرون أيضاً بسبب التدخلات الحكومية. تُعيق قوانين مكافحة الاحتكار توسع أنجح الشركات وتوقف نمو رأس المال المنتج. تؤدي احتكارات الدولة في التعليم الجامعي إلى مزاحمة أنواع متنوعة ومبتكرة من التعليم والبحث. تعمل البيروقراطية على إعاقة التقدم من خلال توجيه الجهد الإنتاجي للشركات الصغيرة والمبتكرة إلى ملء الاستثمارات وغيرها من الإجراءات البيروقراطية.

وفي الوقت نفسه، تجرد الضرائب والمزايا المعاد توزيعها الثروة المنتجة من بعض الأفراد بينما تحصر الآخرين في فقر نسبي. يرجع معظم الفقر لعدم عمل الأفراد، لكن تصميم الاستحقاقات الاجتماعية غالباً ما يجعل من الصعب عليهم العمل. إذا كنا نتطلع إلى إزالة العوائق التي تحوّل دون التنقل الاقتصادي، فيجب علينا بالتأكيد النظر إلى الحوافز غير المرئية وغيرها من أشكال التمييز؛ ولكن يجب علينا أيضاً تذكر العوائق التي نشأت بسبب الإجراءات الحكومية نفسها.

## 16 - دور اللامساواة

### هل يريد الناس المساواة؟

هل يهتم عامة الناس حقًا بالمساواة في النتائج، وهل يريدون تحقيقها؟ بشكل عام، لا يبدو الأمر كذلك. في مختلف استطلاعات الرأي، تصنف أشياء أخرى مثل الرعاية الصحية والازدهار والأمن والسلام والسلامة فوق المساواة. كما لا يتطوع الأفراد بسهولة لدفع ضرائب أعلى من أجل تعزيز المساواة.

هناك القليل من الدلائل على مشاركة عامة الناس لنموذج الأكاديميين عن مجتمع متساو وموحد وغير تنافسي. بدلاً من ذلك، يبدو أنهم يفضلون مجتمعًا متنوعًا يُمكنهم من الارتقاء اجتماعياً. يدلّ الطلب الهائل على المقامرة على ذلك، لدى كل بلد في العالم تقريبًا يانصيب حكومي. وجد علماء النفس كريستينا ستارمانز Christina Starmans، ومارك شيسكين Mark Sheskin، وبول بلوم (2017) تفضيل عامة الناس للتوزيع غير المتكافئ للدخل، طالما يشعرون بأن هذا أمر عادل، حيث تذهب الأموال إلى العمال الجادّين وأصحاب المواهب وحتى الفائزين المحظوظين في اليانصيب.

لا يعرف عامة الناس حتى مدى المساواة أو اللامساواة في مجتمعهم. عندما طلب القائمان على التجربة أوليفر هاووزر ومايكل نورتون (2017) من المشاركين اختيار المجتمع الذين يعيشون فيه من سلسلة من التمثيلات المحتملة، اختاروا، على سبيل المثال، وجود عدد قليل من الأثرياء في القمة و عدد كبير من الأفراد في الطبقة السفلى، أو الكثير من الأغنياء وقليل من الفقراء، أو طبقة وسطى كبيرة وقليل من الأفراد في الطبقة الأعلى والسفلى، لم يتمكنوا من تحديد ذلك، وفي بعض الحالات فهموا الأمر بشكل خاطئ تمامًا. (بشكل عام، قللوا من شأن اللامساواة المقاسة في مجتمعهم، مما تسبب في جعل الأكاديميين ذوي العقلية المتساوية يتأسفون. ولكن بما أن هذه التدابير، كما رأينا، تتجاهل أو تقلل من شأن مجموعة واسعة من عوامل المساواة، ربما فهم عامة الناس الموقف الحقيقي جيدًا نسبيًا، ومن هنا جاء عدم قلقهم حيال ذلك).

## المجتمعات المتساوية وغير المتساوية

يعتبر المدافعون عن المساواة أنه من المفيد بشكل واضح وقوع عبء الإثبات على عاتق أي فرد يشكك في الأمر. لكن هذا ليس واضحاً. لدى جميع مجتمعات العالم الحقيقي شكل من أشكال اللامساواة، مع تسلسل هرمي للثروة والدخل والسلطة والمكانة الاجتماعية حيث يتم معاملة الأفراد بشكل مختلف. حتى المجتمعات الاشتراكية لا يزال لديها ميراث ومنح دراسية وأوسمة وجوائز وحتى منازل دانتشا للفنانين المفضلين. سيكون الشيء غير المعتاد، لو وُجد (أو نجا بعد الطموحات الثورية الأولى) هو مجتمعاً متساوياً. من الواضح أن عبء الإثبات يقع على عاتق أولئك الذين يدعون إلى مثل هذا المجتمع.

**وظيفة اللامساواة.** هناك أسباب وجيهة لماذا تميل المجتمعات إلى أن تكون غير متساوية، ولا تزال غير متساوية من نواح كثيرة، وتعود بالفعل إلى حالة اللامساواة بعد فترة وجيزة من تجارها الأولى في المساواة. تعكس اللامساواة والاختلافات شيئاً أساسياً في المجتمع. تعمل المجتمعات غير متساوية بشكل جيد، لقد وجدت منذ آلاف السنين، ولا تزال موجودة، وتوجد في كل مكان. هذا سجل أكثر إقناعاً من تجارب تحقيق المساواة التي لم تدم طويلاً مثل الاتحاد السوفيتي أو الصين تحت حكم ماو تسي تونغ، أو كمبوديا تحت حكم بول بوت أو عدد لا يحصى من الدول الاشتراكية الأخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

لماذا تنجح المجتمعات غير المتساوية؟ ربما تحفز اللامساواة الأفراد على التدريب واكتساب المهارات وتحسين إنتاجيتهم، أو يشجع احتمال مكافأة ريادة الأعمال على المخاطرة والابتكار. تعزز كل هذه الأشياء بدورها التقدم والازدهار. أو ربما يكون هناك شيء أكثر عمقاً، كما اعتقد إدموند بيرك، هناك "حكمة" في القواعد والعادات والتسلسلات الهرمية التي تم بناؤها واستمرت على مر القرون.



## الثروة والمكانة

يمكن أن يكون للثروة نفسها دور اجتماعي مفيد، وليس فقط باعتبارها وسيلة لبناء رأس المال المنتج. فمثلاً، لاحظ هايك (1976) دعم الأثرياء لقناعاتهم حتى عندما لا يكون هناك احتمال لعائد مادي، مثل رعاية الفنون والتعليم أو البحث والترويج للأفكار الجديدة. يمكنهم حتى دعم الحملات ضد الحكومات القمعية التي تهدد الأفراد بقوانين جائرة.

لدى الأثرياء أيضاً دور اجتماعي باعتبارهم مستكشفي المنتجات. عادة، عندما يظهر منتج مبتكر لأول مرة، لا يستطيع تحمل ثرائه سوى الأفراد الأكثر ثراءً. حتى أنهم قد يشتررون مثل هذه المنتجات على وجه التحديد لاستعراض ثروتهم. ولكن بعد فترة، يستفيد الجميع، لأن مستكشفي المنتجات هؤلاء يكتشفون بسرعة ما هو الصواب والخطأ في المنتج، كما تمكن الأسعار المرتفعة التي يدفعونها للشركة المصنعة من تحسين منتجاتها وتصنيعها بكميات أكبر وبسعر أقل لتشمل سوق أوسع. إذا كان ملايين الأفراد اليوم قادرين على شراء الهواتف الذكية أو أجهزة التلفزيون ذات الشاشات العريضة أو الشلاجات أو السفر جواً، فذلك لأن عدد قليل من الأثرياء جربوا هذه المنتجات قبل بضع سنوات ووجدوا أنها تستحق الشراء.

**دور التسلسلات الهرمية.** قد يكون للوضع الاجتماعي أيضاً دور اجتماعي قيم. توجي التسلسلات الهرمية، بدءاً من الأسرة نفسها على وجود اللامساواة، لكنها تساعد في تأمين روابطنا الاجتماعية. يمكن أن تكون الأقدمية أو التكريم أو العضوية في مهنة محترمة مؤشراً مفيداً يجب أخذه على محمل الجد. في عالم مليء بالمليارات من الأفراد الذين لديهم مطالب مختلفة، تساعد هذه الفوارق في تركيز قِوانا المحدودة في الاهتمام والتحليل.

يجعل التعبير المجازي لـ "تقسيم الفطيرة" الأفراد يتخيلون أن الحصص المتساوية هي الحل الوحيد العادل. ولكن، حتى في هذه الاستعارة المضللة، قد تكون التوزيعات المقدمة الأخرى منطقية تماماً، على سبيل المثال، من يريد الفطيرة بشكل أكثر أو من

يحتاج إلى السرعات الحرارية أكثر؟ يفترض ادعاء الحصص المتساوية أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية عبارة عن مشروع جامعي مدروس، على الرغم من أنه في الحقيقة يظهر فقط عندما نعيش جنباً إلى جنب مع الآخرين وتتفاعل معهم. وبما أن الأفراد يساهمون بقيمة مختلفة لأفراد المجتمع الآخرين، بكميات مختلفة، ولهم احتياجات ورغبات مختلفة، فلماذا لا تكون الجدارة أو الحاجة أو الرغبة معايير أكثر عقلانية ووظيفية من المساواة؟

## تمية الفطيرة

مرة أخرى، يتجاهل تعبير "الفطيرة المتساوية" الشيء الأكثر أهمية في عملية خلف الثروة، وهي أنها ديناميكية. يهدف كل منا إلى تنمية ثروته الخاصة، وليس أخذها من الآخرين، فقط المجرمون من يفعلون ذلك. وفي اقتصاد تنافسي مفتوح، يقوم الفرد بتنمية ثروته عن طريق تزويد الآخرين بالسلع أو الخدمات التي يقدرونها، مما يعزز ثروتهم أيضاً. على الرغم من أن الأفراد المختلفين ينتهي بهم الأمر بكميات مختلفة من الثروة المتزايدة، إلا أن الجميع، بما في ذلك الفقراء ينتهي بهم الأمر بامتلاك المزيد وأفضل حالاً. ويمكن لأولئك الذين لديهم الكثير تحمّل نفقات مساعدة أشد الأفراد فقراً من خلال توفير الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة والجمعيات الخيرية.

**الرفع من الإنتاجية للقضاء على الفقر.** يعتقد المدافعون عن المساواة أن أداء الفقراء كان جيداً بشكل خاص في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي فترة ازدهرت فيها الاقتصادات ومستويات الدخل. ومع ذلك، لم تكن هناك قوانين تعامل النقابات العالية معاملة خاصة ولم يوجد حد أدنى للأجور وكانت الضرائب منخفضة نسبياً والإنفاق العام متدني، والقليل من الأشياء الأخرى التي ينادون بأهميتها اليوم لتحقيق المساواة. وبدلاً من ذلك، كان الارتفاع في الدخل ناتجاً عن الاختراعات التي رفعت من الإنتاجية، وجلبت الملابس الرخيصة والسلع المصنعة والاتصالات والنقل والكهرباء والصرف الصحي وما إلى ذلك. سمحت الإنتاجية المرتفعة بخفض تدريجي لساعات العمل وزيادة أوقات الفراغ. يوفر المجتمع الأكثر ثراءً مستويات أعلى في التعليم

والإسكان والرعاية الاجتماعية وغيرها من المزايا للمواطنين الأكثر فقراً. استفادت جميع الطبقات الاقتصادية وكانت أفضل حالاً بكثير بحلول العقد الثاني من القرن العشرين مما كانت عليه قبل 50 عامًا فقط.

**تحسن مستويات المعيشة.** على الرغم من الحروب العالمية وغيرها من العوائق، استمر هذا الارتفاع الهائل في مستويات المعيشة. تحسن كل من متوسط العمر المتوقع والتعليم ومحو الأمية والسلامة والتغذية والدخل المتاح وأوقات الفراغ، بينما انخفضت وفيات الرضع والحوادث المميتة والمجاعات وأشياء أخرى كثيرة. وتعتبر زيادة الإنتاجية هي المصدر الرئيسي لكل هذه التحسينات، بالاستناد إلى القدرة البشرية والابتكار والتحفيز والمهارة ورأس المال البشري والمادي والعمل الجاد، ومدعومة بالقيم والمؤسسات الليبرالية وحرية الفكر والعمل وحقوق الملكية و التبادل الحر.

حدث كل هذا في عالم غير متساوي، وليس بالرغم من وجوده. تخمد محاولة القضاء على اللامساواة شرارة ريادة الأعمال والتقدم، ويتضح ذلك بشكل مذهل عند النظر إلى الفرق بين كوريا الشمالية والجنوبية المتشابهتان، أو ألمانيا الشرقية والغربية السابقة. في البلدان الاشتراكية السابقة والتي يفترض أنها متساوية مثل فيتنام، يكون الأثرياء الجدد أكثر ثراءً من الفقراء، لكن يشتري حتى العمال الأفقر الآن أجهزة التلفزيون والدراجات النارية، ولديهم ثقة تامة في استمرار ازدهارهم. تعتبر اللامساواة دافعاً للتقدم، أو نتيجة له ، أو مزيجاً من الاثنين. ولكن يعتبر من المؤكد أن للتفاوتات والتنوع أهمية اجتماعية واقتصادية عميقة؛ ونحتاج إلى مزيد من التفكير في العواقب المحتملة قبل اللجوء إلى قمعها.

## 17- خاتمة

تعتبر المساواة إذن مفهوم أكثر صعوبة مما يبدو للوهلة الأولى. يمكن أن تعني الكثير من الأشياء المختلفة بحيث يصعب معرفة كيفية تعريفها. يعتبر الأفراد غير متساوين من نواح كثيرة، يتميزون بقدرات طبيعية مختلفة، لكنهم يتخذون أيضاً خيارات مختلفة، ومخاطر مختلفة، ولديهم درجات مختلفة من الحظ، وكلها عوامل تحدد نجاحهم الاقتصادي. تجعل مثل هذه الأشياء من غير واضح تماماً كيف، أو حتى إذا، يجب فعل شيئاً حيال ذلك.

**قياسات خاطئة.** لا يمكننا حتى قياس اللامساواة جيداً، بالنظر إلى نقص البيانات وحقيقة أن المساواة في الضرائب والإعانات الاجتماعية ومزايا الدولة العينية يتم تجاهلها، وأن الأرقام تقارن الأفراد في مراحل مختلفة من حياتهم. بمجرد إدراج هذه العوامل، ينخفض معدل اللامساواة بشكل كبير. وتعتبر المقارنة بين الدول المختلفة أمر أكثر إشكالية.

**مبررات خاطئة.** تعتبر المبررات الشائعة للمطالبة بقدر أكبر من المساواة غير مقنعة. يرير مناشدة الحس الإنساني داخلنا التخفيف من حدة الفقر، لكن يختلف ذلك تماماً عن المساواة. تعتبر الحجج المنطقية المقترضة، مثل رغبة الجميع في العيش في مجتمع متساوٍ عند مواجهة الاختيار العشوائي بدون معنى، بسبب حقيقة اختلاف مواقف الأفراد المختلفين تجاه المخاطرة واحتمال الارتقاء اللاحق. تعتبر فكرة ازدياد الأغنياء ثراءً ببساطة غير مؤكدة بالحقائق، لأن الثروات تتزايد وتتناقص. ويعتبر الارتباط المزعوم لعدم المساواة مع مجموعة من المشاكل الاجتماعية ضعيفة وغير متينة علمياً لما تتضمنه.

**سياسات خاطئة.** لا تعتبر سياسات تحقيق المساواة واضحة أيضاً. تبدو المساواة في الأجور معقولة حتى يتبين أن ساعات العمل المختلفة وأحجام الأسر المختلفة ستظل تؤدي إلى اتهامات بالظلم وترك الأفراد في وضع غير متساو. كما أنها لا تفسر حقيقة كون بعض الوظائف ببساطة أكثر متعة من غيرها.

نظرًا لاستحالة تحقيق نتائج متساوية في مواجهة مجموعة واسعة من القدرات والمواقف والأفعال والقيم المختلفة لأفراد مختلفين، يتحول النقاش إلى فكرة تكافؤ الفرص. لكن،

تمنح الأسر المختلفة أطفالها حتماً بدايةً مختلفة في الحياة تؤثر على تقدمهم، على الرغم من استحالة قياس مدى تأثير ذلك على نجاحهم. ربما نجحوا بسبب العمل الجاد أو الحافز أو الحظ.

**التناقضات.** تعتبر سياسات إعادة التوزيع متناقضة، فهي تعني معاملة الأفراد بشكل غير متساوٍ لتقدم ما يعتقد فرد ما على أنه مساواة، على الرغم من نسبية هذا الحكم. وهناك خطر كبير في تكليف أي سياسي أو مسؤول بالسلطة وحسن التقدير اللازمين لفرض هذا الحكم على أرض الواقع. في الواقع، تكون الحكومة في كثير من الأحيان هي المشكلة، حيث توجه الموارد إلى الطبقات الوسطى، بدلاً من الفقراء.

**العقيلة الجماعية.** تعتبر أجندة المساواة جماعية في الأساس، حيث ترى الأفراد خاضعين لهذا الناتج الاجتماعي المشكوك فيه. لكن تعتبر معظم المجتمعات غير متساوية وفسلت كل المحاولات العملية قصيرة الأجل لتحقيق المساواة بينها. يجب النظر في أن لعدم المساواة في الثروة، والمكانة أو التسلسل الهرمي، والتنوع البشري البسيط، وظائف اجتماعية مهمة، مثل تحفيز الابتكار والاستثمار والإنتاجية وزيادة الأعمال. وعلينا تذكير أنفسنا بأن الثروة ليست شيئاً مأخوذاً من الآخرين، باستثناء من طرف المجرمين والحكومات، ولكنها شيء يُخلق نتيجة للمعاملات الاقتصادية اليومية بين مختلف الأفراد.

**التركيز بصورة أفضل.** يعتبر من الأفضل التركيز على تحسين أوضاع الفئات الأكثر فقراً والتعامل مع المشكلات الاجتماعية الحقيقية مثل فشل المدارس الحكومية وسوء الإدارة الاقتصادية والسلطة السياسية. تشبه محاولة إنهاء المشكلات الاجتماعية عن طريق إلغاء اللامساواة محاولة إنهاء الجريمة بإلغاء القانون. يجب معالجة مشاكلنا الاجتماعية بشكل مباشر، بدلاً من الأمل في تصحيح المساواة لها. سيؤدي إصلاح المدارس الفاشلة، على سبيل المثال، إلى تعزيز الارتقاء الاجتماعي والمساواة أكثر من أي قدر من سياسات إعادة التوزيع.

يتجاهل التركيز على المساواة و"حصص الفطيرة" ديناميكية الاقتصاد الحر. أدت ارتفاع الإنتاجية والنمو الاقتصادي إلى حدوث تطورات هائلة في مستويات المعيشة

للجميع. في البلدان المتقدمة اليوم، يعيش الفقراء بشكل أفضل، مع توفر المزيد من وسائل الراحة اليومية، لم يحلم بها حتى الأرستقراطيون في الماضي. في سنة 1836، توفي ناثن ماير روتشيلد، ثاني أغنى رجل في التاريخ، بسبب الخراج السّتي، يعالج اليوم خُراج الأسنان بسهولة بالمضادات الحيوية، حتى أننا أصبحنا نوفر هذه المضادات الحيوية للحيوانات.

**الواجب الأخلاقي.** إذا كان بإمكانك الضغط على زر يجعل أفقر سكان العالم أغنى مرتين أكثر، ولكن نتيجة لذلك تجعل أغنى الأفراد في العالم أغنى ثلاثة أضعاف أكثر، ألن تضغط عليه؟ لا يعني ذلك أن هذا هو الخيار الحقيقي، لأن الاقتصادات الأكثر تقدمًا اقتصاديًا هي أكثر مساواة من الاقتصادات الأفقر. لكن يغفل التركيز على اللامساواة ما هو مهم حقًا، لا يهم أن يكون الجميع متساوين، ولكن يجب أن يتمتع الجميع بمستوى معيشي لائق.

- Booth, P. and Southwood, B. (2017) Poor thinking from Oxfam. *Economic Affairs* 9: 30–32.
- Bowman, S. (2016) Seven reasons not to care about executive pay. Medium, 5 January 2016 (<https://tinyurl.com/4bxeje7x>).
- Congressional Budget Office (2021) *The Distribution of Household Income, 2018*. August.
- Frankfurt, H. G. (2015) *On Inequality*. Princeton University Press.
- Galbraith, J. K. (1958) *The Affluent Society*. Boston MA: Houghton Mifflin.
- Hasell, J. and Roser, M. (2019) How do we know the history of extreme poverty? (<https://ourworldindata.org/extreme-history-methods>). Our World In Data.
- Hauser, O. P. and Norton, M. I. (2017) (Mis)perceptions of inequality. *Current Opinion in Psychology* 18: 21–25. (The authors' polling suggests that people's perceptions of their society do not accurately reflect measured equality and inequality.)
- Hayek, F. A. (1976) *The Mirage of Social Justice*. University of Chicago Press. (Hayek argues that 'social justice' is not

compatible with genuine justice and is such a vague and contentious term that it can never be a sound basis for public policy.)

- International Monetary Fund (2018) Shadow economies around the world: what did we learn over the last 20 years? Working Paper WP 18/17.
- International Monetary Fund (2020) World Economic Outlook (April), ch. 4.
- Jacobs, L., Llanes, E., Moore, K., Thompson, J. and Volz, A. H. (2021) Wealth concentration in the United States using an expanded measure of net worth. Research Department Working Paper 21-6. Federal Reserve Bank of Boston.
- Kelley, J. and Evans, M. D. R. (2017) Societal income inequality and individual subjective well-being: results from 68 societies and over 200,000 individuals, 1981–2008. *Social Science Research* 62(1): 1–23. (The authors' very extensive polling across the world suggests that in developing nations inequality is not harmful but probably beneficial to people's well-being.)
- Milanovic, B. L., Van Der Weide, R., Milanovic, B. L. and Van Der Weide, R. (2014) Inequality is bad for growth of the poor (but not for that of the rich). Policy Research Working Paper Series 6963, The World Bank.



- Morgan, M. and Neef, T. (2020) What's new about income inequality in Europe (1980–2019)? Issue Brief 20/24, World Inequality Lab.
- National Bureau of Economic Research (2017) The gender pay gap widens with age. The Digest, no. 7.
- Norberg, J. (2016) Progress: Ten Reasons to Look Forward to the Future. London: Oneworld Publications.
- Office for National Statistics (2021) Effects of Taxes and Benefits on UK Household Income: Financial Year Ending 2020.
- Pew Research Center (2013) What men, women value in a job. In On Pay Gap, Millennial Women Near Parity – For Now ([https:// tinyurl.com/2p8w2cz9](https://tinyurl.com/2p8w2cz9)).
- Ramsey Solutions (2021) How many millionaires actually inherited their wealth? (<https://tinyurl.com/2p8wfu7t>).
- Ravallion, M. (2016) Are the world's poorest being left behind? Journal of Economic Growth 21, 139–164 ([https:// doi.org/10.1007/s10887-016-9126-7](https://doi.org/10.1007/s10887-016-9126-7)).
- Rawls, J. (1971) A Theory of Justice. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Roser, M. and Ortiz-Ospina, E. (2013) Global extreme poverty (<https://ourworldindata.org/extreme-poverty>). Our World In Data.

- Starmans, C., Sheskin, M. and Bloom, P. (2017) Why people prefer unequal societies. *Nature Human Behaviour* 1, Article 0082. (The authors' polling shows that when asked about the ideal distribution of wealth in their country, people prefer unequal societies as long as they are fair.)
- World Bank (2016) *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality* (<https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0958-3>).
- World Bank (2019) *PovcalNet* (<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>).
- World Population Review. *Wealth inequality by country 2022* (<https://tinyurl.com/2p9xkbww>).
- Worstall, T. (2019) Oxfam's inequality claims aren't just misleading. They're untrue. *CapX*, 21 January (<https://capx.co/oxfams-inequality-claims-arent-just-misleading-theyre-untrue/>).

## لمزيد من القراءة

### سرديّة المساواة

- Pickett, K. and Wilkinson, R. (2010) *The Spirit Level: Why Equality Is Better for Everyone*. London: Penguin. (Suggests that almost every social problem, from mental illness through violence to illiteracy, is a product of how unequal a society is, not how rich it is.)
- Piketty, T. (2017) *Capital in the Twenty-First Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press. (Suggests that the return on capital is always greater than economic growth in general, meaning that the rich inevitably get richer.)
- Stiglitz, J. (2013) *The Price of Inequality*. London: Penguin. (Criticises market instability and political failure and argues that the results are fundamentally unfair.)

### الطعن في السردية

- Arnott, R., Bernstein, W. and Wu, L. (2015) The myth of dynastic wealth: the rich get poorer. *Cato Journal* 35(3). (Demonstrates the flaws in Piketty's contention that the rich get richer and shows how and why wealth dissipates.)
- Delsol, J-P., Lecaussin, N. and Martin, E. (eds) (2017) *Anti-Piketty: Capital for the 21st Century*. Washington, DC:

Cato Institute Press. (Twenty economists, historians and tax experts examine inequality, growth, wealth and capital, critiquing Thomas Piketty's analysis and solutions.)

- Snowdon, C. (2010) *The Spirit Level Delusion: Fact-Checking the Left's New Theory of Everything*. London: Democracy Institute. (Argues that the Spirit Level contention lacks empirical evidence and falsely attributes social problems to inequality rather than wider causes.)

#### انتقادات عامة

- Bourne, R. and Edward, C. (2019) *Exploring Wealth Inequality*. Washington, DC: Cato Institute Press. (Argues that wealth inequality has increased modestly, but mainly because of economic progress that has been highly beneficial to the broader public.)
- Bourne, R. and Snowdon, C. (2016) *Never mind the gap: why we shouldn't worry about inequality*. IEA Discussion Paper 70. London: Institute of Economic Affairs. (Critiques the ideas that the distribution of income and wealth is a zero-sum game and can be easily controlled, which take our focus off the goal of improving the living standards of the poorest.)

- Cavenagh, M. (2002) *Against Equality of Opportunity*. Oxford: Clarendon Press. (Argues that equality of opportunity is such a vague and catch-all phrase that it is useless as a guide to policy.)
- Conrad, E. (2016) *The Upside of Inequality: How Good Intentions Undermine the Middle Class*. New York: Portfolio. (Argues that the obsession with inequality is misguided, dulls incentives, and creates a shortage of the trained talent we need for today's knowledge-led economy.)
- Letwin, W. (ed.) (1983) *Against Equality: Readings on Economic and Social Policy*. London: Palgrave. (Series of essays by prominent philosophers, economists and social scientists, questioning the orthodox narrative of inequality and redistribution.)
- Sowell, T. (2016) *Wealth, Poverty, and Politics*. New York: Basic Books. (Explores the reasons for income and wealth disparities between and among nations. It examines the effect of different combinations of different geographic, cultural, political and other factors on economic growth.)
- Sowell, T. (2018) *Discrimination and Disparities*. New York: Basic Books (revised and enlarged edition, 2019). (Challenges single-factor explanations of economic differences such as discrimination or exploitation, and explains why some of the policies built on them have proved so counterproductive.)

- Watkins, D. and Brook, Y. (2016) Equal Is Unfair: America's Misguided Fight against Income Inequalities. New York: St. Martin's Press. (Critiques the inequality narrative and redistribution policies such as CEO wage caps and minimum wages, and argues that the narrative damages economic mobility.)

### مناقشات

- Furchtgott-Roth, D. (ed.) (2020) United States Income, Wealth, Consumption, and Inequality. Oxford University Press. (Essays exploring US income inequality, arguing that it is not easily quantified, leading to different explanations and policy responses.)
- Narveson, J. and Sterba, J. P. (2010) Are Liberty and Equality Compatible? (For and Against). Cambridge University Press. (Two philosophers debate whether the political principle of 'negative' liberty is compatible with equality.)

## معهد الشؤون الاقتصادية (iea)

يعد معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) من المؤسسات الخيرية التي تعني بالشؤون البحثية والتعليمية، وهو مؤسسة محدودة بالضمان مسجلة في إنكلترا بالرقم CC 235 (351). وتتخصص مهمة المعهد في تحسين فهم المؤسسات الرئيسة للمجتمع الحر من خلال تحليل دور الأسواق وتوضيحه في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

يسعى المعهد إلى إنجاز مهمته هذه من خلال:

- برنامج لطباعة كتب عالية المستوى.
- إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات وغيرها من الفعاليات.
- بذل الجهود التوعوية التي تستهدف طلاب المدارس والجامعات.
- ترتيب فرص الظهور في وسائل الإعلام وتقديم وحمات النظر من خلالها.

تأسس معهد الشؤون الاقتصادية في سنة 1955م على يد رجل الأعمال البريطاني الراحل السير أنتوني فيشر بمثابة مؤسسة خيرية تعليمية لا منظمة سياسية، وهو مستقل عن أي حزب أو مجموعة سياسية ولا يمارس نشاطات تهدف إلى حشد التأييد لأي حزب أو مرشح سياسي في أي عملية انتخابية أو استفتاء أو غير ذلك. ويتلقى المعهد تمويله من بيع منشوراته، والرسوم التي يتقاضاها مقابل حضور مؤتمراته، والتبرعات التي تصله طوعاً.

إضافةً إلى السلاسل الرئيسية التي يصدرها المعهد، تصدر عنه أيضاً مجلة فصلية (بشراكة مع جامعة باكنغهام)، تحت عنوان الشؤون الاقتصادية.

يتلقى المعهد المؤازرة في عمله من الهيئة الاستشارية الأكاديمية المتكونة من أعضاء بارزين من مختلف أنحاء العالم، ومن لجنة (الزملاء الفخرين) التي تحتوي كثيراً من الأسماء المرموقة، ويقوم هؤلاء جميعاً، ومعهم أكاديميون آخرون، بمراجعة الإصدارات الاستشارية التي يصدرها المعهد، ثم يجري إيصال الآراء إلى المؤلفين مغفلة من

الأسماء، ولذلك فإن كل إصدارات المعهد تخضع لعملية التحكيم المستقل الصارمة نفسها التي تستخدمها المجلات الأكاديمية البارزة.

تتمتع إصدارات المعهد بانتشار واسع في الصفوف والمناهج الدراسية للمدارس والجامعات، وهي تباع في كل أنحاء العالم، وكثيرا ما تترجم وتعاد طباعتها.

ساعد المعهد منذ سنة (1974م) على إنشاء شبكة عالمية تضم مائة مؤسسة مشابهة تتوزع على أكثر من سبعين بلداً، تتصف هذه المؤسسات جميعها بالاستقلالية لكنها تشاطر معهد الشؤون الاقتصادية العمل على إنجاز المهمة نفسها.

تعتبر الآراء الواردة في إصدارات المعهد عن وجهات نظر مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر المعهد (لا يمتلك المعهد وجهة نظر جماعية)، ولا وجهات نظر لجنة (الأمناء الإداريين)، أو أعضاء (الهيئة الاستشارية الأكاديمية)، أو كبار موظفي المعهد.

يعرب المعهد عن امتنانه للدعم المالي لبرنامج المنشورات الخاص به وغيره من الأعمال التي قدمها البروفيسور الراحل رونالد كوس.



1	نبذة عن المؤلف
2	شكر وتقدير
3	ملخص
5	الأشكال
6	1 - النقاش الدائر حول اللامساواة
6	الإجماع حول اللامساواة
6	سردية اللامساواة
9	التشكيك في السردية
11	2 - التعاريف والإجراءات والتفسيرات
11	المعنى والتداعيات
12	اللامساواة الاقتصادية
13	التفسيرات النظرية
14	قياس اللامساواة في الدخل
19	3 - التشكيك في قياس الدخل
19	أوجه القصور في البيانات
20	الأخطاء والثغرات الإحصائية
21	من نقارن؟
22	صورة غير موثوقة
25	4 - التشكيك في قياس الثروة

- 25 أوجه القصور في البيانات  
27 عوامل مؤثرة أخرى  
27 من نقارن؟  
28 تشويه للحقيقة

## 30 5 - المقارنات الدولية

- 30 سرديّة اللامساواة على الصعيد العالمي  
31 تفسيرات أخرى  
33 المساواة والفقير والنمو

## 36 6 - هل يجب السماح للأغنياء في أن يصبحوا أكثر ثراءً؟

- 36 الثروة غير مستقرة  
37 أشكال الثروة الأخرى  
38 ازدهار بدون مساواة

## 39 7 - التشكيك في المبرر الأخلاقي

- 39 حجة الإنسانية العالمية  
40 جون رولز: المساواة والإنصاف

## 43 8 - التشكيك في الحلول العملية

- 43 أخطاء ميزان التسوية The Spirit Level  
46 إساءة توجيه تركيزنا

## 47 9 - المساواة في الأجور

- 47 تناقضات المساواة في الأجور  
48 هل يوجد فارق في الأجور بين الجنسين؟  
51 هل يستحق المدراء التنفيذيون أموالهم؟

53	١٠ - جذور السياسات المساواتية
53	من الأخلاق إلى السياسة
54	استحالة تحقيق المساواة في النتائج
55	التعويض على سوء الحظ
57	١١ - المقاربات السياسية لتحقيق المساواة
57	من المساواة إلى الإنصاف
58	تلبية احتياجات الأفراد
59	تقليل أوجه التفاوتات
6١	١٢ - تكافؤ الفرص
61	معنى تكافؤ الفرص
63	هل يجب القلق بشأن الميراث؟
66	١٣ - سياسات إعادة التوزيع
66	الضرائب التصاعدية
68	الضرائب على الثروة
70	الحد الأدنى للأجور
71	معايير مختلفة لفئات مختلفة
72	النمو الاقتصادي
7٤	١٤ - الديمقراطية والمساواة
74	سياسة الائتلاف
76	حدود إعادة التوزيع
78	من سيساوي بين مخططي المساواة؟
80	١٥ - العراقيل التي تحول دون المساواة

- 80 المساواة القانونية والمدنية  
80 المساواة والقدرة على الارتقاء  
82 الحواجز التي تحوّل دون الارتقاء الاجتماعي

## 83 - 16 دور اللامساواة

- 83 هل يريد الناس المساواة؟  
84 المجتمعات المتساوية وغير المتساوية  
85 الثروة والمكانة  
86 تنمية الفطيرة

## 88 - 17 خاتمة

## 91 مراجع

## 95 لمزيد من القراءة

- 95 سردية المساواة  
95 الطعن في السردية  
96 انتقادات عامة  
98 مناقشات

## 99 معهد الشؤون الاقتصادية (iea)



The Institute of Economic Affairs  
2 Lord North Street, Westminster, London SW1P 3LB  
Tel: 020 7799 8900  
Fax: 020 7799 2137  
Email: [iea@iea.org.uk](mailto:iea@iea.org.uk) Internet:  
[iea.org.uk](http://iea.org.uk)

**Director General & Ralph Harris Fellow**  
**Academic and Research Director**

Mark Littlewood  
Dr James Folder

### **Managing Trustees**

**Chairman:** Neil Record

Kevin Bell  
Professor Christian Bjørnskov  
Robert Boyd  
Linda Edwards  
Robin Edwards

Sir Michael Hintze  
Professor Patrick  
Minford Bruno Prior  
Professor Martin Ricketts

### **Academic Advisory Council**

**Chairman:** Professor Martin Ricketts

Graham Bannock  
Dr Roger Bate  
Professor Alberto Benegas-Lynch, Jr  
Professor Christian Bjørnskov  
Professor Donald J Boudreaux  
Professor John Burton  
Professor Forrest Capie  
Professor Steven N S Cheung  
Professor Tim Congdon  
Professor Christopher Coyne  
Professor N F R Crafts  
Professor David de Meza  
Professor Kevin Dowd  
Professor David Greenaway  
Dr Ingrid A Gregg  
Dr Samuel Gregg

Walter E Grinder  
Professor Steve H Hanke  
Professor Keith Hartley  
Professor Peter M Jackson  
Dr Jerry Jordan  
Professor Terence Kealey  
Dr Lynne Kiesling  
Professor Daniel B Klein  
Dr Mark Koyama  
Professor Chandran Kukathas  
Dr Tim Leunig  
Dr Andrew Lilico  
Professor Stephen C Littlechild  
Professor Theodore Roosevelt Malloch  
Dr Eileen Marshall

### **Honorary Fellows**

Professor Michael Beenstock  
Professor Richard A Epstein  
Professor David Laidler  
Professor Antonio Martino  
Dr John Meadowcroft  
Dr Anja Merz  
Dr Lucy Minford  
Professor Julian Morris

Professor Alan Morrison  
Professor D R Myddelton  
Dr Marie Newhouse  
Paul Ormerod  
Professor David Parker  
Dr Neema Parvini  
Professor Victoria Curzon Price  
Dr Alex Robson

Professor Pascal Salin  
Dr Razeen Sally  
Professor Pedro Schwartz  
Professor J R Shackleton Jane S Shaw  
Professor W Stanley Siebert Shanker  
Singham  
Dr Carlo Stagnaro  
Dr Elaine Sternberg  
Professor James Tooley  
Dr Radomir Tylecote

Professor Nicola Tynan  
Professor Roland Vaubel  
Dr Cento Veljanovski  
Professor Lawrence H White  
Professor Walter E Williams  
Professor Geoffrey E Wood  
Professor Deirdre McCloskey  
Professor Chiaki Nishiyama  
Professor Vernon L Smith

***Other books recently published by the IEA include:***

*Education, War and Peace: The Surprising Success of Private Schools in War-Torn Countries*  
James Tooley and David Longfield  
ISBN 978-0-255-36746-2; £10.00

*Killjoys: A Critique of Paternalism*  
Christopher Snowdon  
ISBN 978-0-255-36749-3; £12.50

*Financial Stability without Central Banks*  
George Selgin, Kevin Dowd and Mathieu Bédard  
ISBN 978-0-255-36752-3; £10.00

*Against the Grain: Insights from an Economic Contrarian*  
Paul Ormerod  
ISBN 978-0-255-36755-4; £15.00

*Ayn Rand: An Introduction*  
Eamonn Butler  
ISBN 978-0-255-36764-6; £12.50

*Capitalism: An Introduction*  
Eamonn Butler  
ISBN 978-0-255-36758-5; £12.50

*Opting Out: Conscience and Cooperation in a Pluralistic Society*  
David S. Oderberg  
ISBN 978-0-255-36761-5; £12.50

*Getting the Measure of Money: A Critical Assessment of UK Monetary Indicators*  
Anthony J. Evans  
ISBN 978-0-255-36767-7; £12.50

*Socialism: The Failed Idea That Never Dies*  
Kristian Niemietz  
ISBN 978-0-255-36770-7; £17.50

*Top Dogs and Fat Cats: The Debate on High Pay*  
Edited by J. R. Shackleton  
ISBN 978-0-255-36773-8; £15.00

*School Choice around the World ... And the Lessons We Can Learn*  
Edited by Pauline Dixon and Steve Humble  
ISBN 978-0-255-36779-0; £15.0

*School of Thought: 101 Great Liberal Thinkers* Eamonn Butler ISBN 978-0-255-36776-9; £12.50

*Raising the Roof: How to Solve the United Kingdom's Housing Crisis*  
Edited by Jacob Rees-Mogg and Radomir Tylecote  
ISBN 978-0-255-36782-0; £12.50

*How Many Light Bulbs Does It Take to Change the World?*  
Matt Ridley and Stephen Davies  
ISBN 978-0-255-36785-1; £10.00

*The Henry Fords of Healthcare ... Lessons the West Can Learn from the East*  
Nima Sanandaji  
ISBN 978-0-255-36788-2; £10.00

*An Introduction to Entrepreneurship*

Eamonn Butler

ISBN 978-0-255-36794-3; £12.50

*An Introduction to Democracy*

Eamonn Butler

ISBN 978-0-255-36797-4; £12.50

*Having Your Say: Threats to Free*

*Speech in the 21st Century*

Edited by J. R. Shackleton

ISBN 978-0-255-36800-1; £17.50

*The Sharing Economy: Its Pitfalls and Promises*

Michael C. Munger

ISBN 978-0-255-36791-2; £12.50

*An Introduction to Trade and Globalisation*

Eamonn Butler

ISBN 978-0-255-36803-2; £12.50

*Why Free Speech Matters*

Jamie Whyte

ISBN 978-0-255-36806-3; £10.00

*The People Paradox: Does the World Have Too Many or Too Few People?*

Steven E. Landsburg and Stephen Davies

ISBN 978-0-255-36809-4; £10.00

### **Other IEA publications**

Comprehensive information on other publications and the wider work of the IEA can be found at [www.iea.org.uk](http://www.iea.org.uk). To order any publication please see below.

### **Personal customers**

Orders from personal customers should be directed to the IEA:

IEA

2 Lord North Street FREEPOST LON10168

London SW1P 3YZ

Tel: 020 7799 8911, Fax: 020 7799 2137

Email: [sales@iea.org.uk](mailto:sales@iea.org.uk)

### **Trade customers**

All orders from the book trade should be directed to the IEA's distributor:

NBN International (IEA Orders) Orders Dept.

NBN International 10 Thornbury Road Plymouth PL6 7PP

Tel: 01752 202301, Fax: 01752 202333

Email: [orders@nbninternational.com](mailto:orders@nbninternational.com)

### **IEA subscriptions**

The IEA also offers a subscription service to its publications. For a single annual payment (currently £42.00 in the UK), subscribers receive every monograph the IEA publishes. For more information please contact:

Subscriptions IEA

2 Lord North Street FREEPOST LON10168

London SW1P 3YZ

Tel: 020 7799 8911, Fax: 020 7799 2137

Email: [accounts@iea.org.uk](mailto:accounts@iea.org.uk)

مدخل إلى

# اللامساواة الاقتصادية

إذا كنت تمتلك القدرة الفورية على تحويل أشد فقراء العالم فقراً إلى أكثرهم ثراء، وعلى زيادة ثروة أغنياء العالم في الوقت نفسه، ألن تفعل ذلك؟ يُشكّل هذا السؤال المثير للاهتمام جوهر كتاب "مدخل إلى اللامساواة الاقتصادية".

لقد اعتُبرت "اللامساواة"، في العديد من المرات، مسؤولة عن انخفاض متوسط العمر المتوقع، وضعف التعليم، وحالة اللااستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، نُظر إليها على أنها متسببة في زيادة حالات الانتحار، وارتفاع حالات السمّة والأمراض العقلية، وجرائم القتل. ومن أجل شيطنة اللامساواة وإبراز مساوئها، عادة ما يتم الادعاء بأن أغنى 1% من ساكنة العالم يمتلكون 40% من ثروات العالم. وأن الأغنياء يزدادون ثراء.

في هذا الكتاب، يتحدى إيمون باتلر السردية السائدة على نطاق واسع. فهو يتساءل عن صحة الأسئلة التي نطرحها؟ ألا تُظهر تقلبات الحياة تميّز الأفراد بقدرات مختلفة، وخيارات مختلفة، ومخاطر مختلفة، وحظوظ مختلفة؟ وهل يجب أن تكون المساواة هدفاً في حد ذاتها؟

في مقابل ذلك، يؤكد إيمون باتلر على ضرورة معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحقيقية التي تُلحق ضرراً خطيراً بحياة الفقراء. و يُبرز كيف يمكن لإصلاح النظام التعليمي تعزيز الارتقاء الاجتماعي أكثر من أي سياسة أخرى هادفة إلى إعادة توزيع الدخل.

iea



المركز العربي للأبحاث

رقم 4 الطابق الثاني، شارع أبو عنان، الرباط

الهاتف : 71 79 70 37 5 212+